الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمـد دراية أدرار– الجزائر

كـلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية شعبة:التاريخ

الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري 1902 - 1947م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

تخصص تاريخ معاصر

ـ إعداد الطالب: جمال بن مسعود ـ إشراف الدكتور: محمد بن دارة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
مبارك جعفري	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
محمد بن دارة	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
عبد الله بابا	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	مناقشا
عبد السلام كمون	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	مناقشا
جمال بلفردي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بريكة	مناقشا
تواتي دحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	مناقشا

السنة الجامعية:1442-1443هـ/ 2021- 2022م

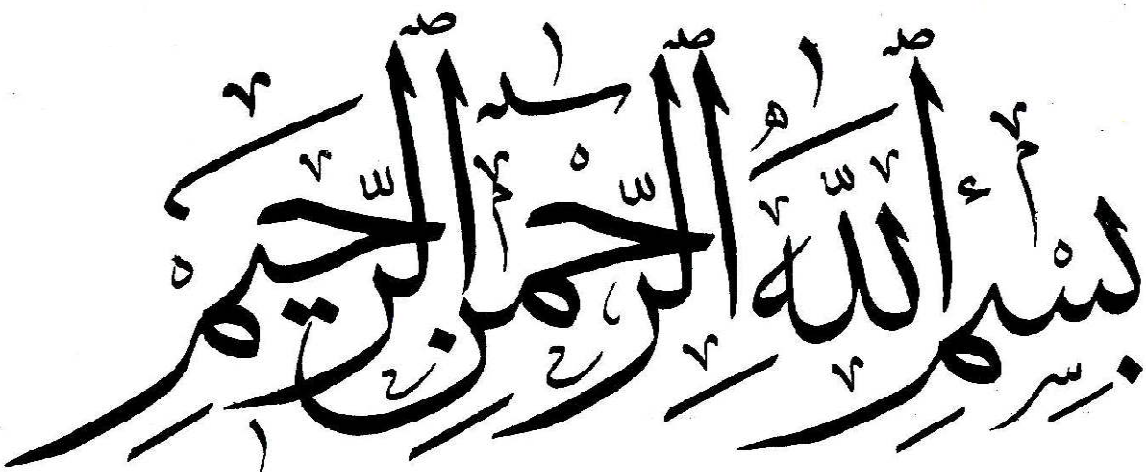
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر على إلهامنا العزم والإرادة وإلباسنا هندام الجد والمثابرة لإتمام

هذا العمل المتواضع وأنرت لنا طريق العلم والمعرفة

ونسألك أن يكون في ميزان حسناتنا

أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي الدكتور محمد بن دارة الذي تكرم بالإشراف علي لانجاز

هذا العمل ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه المفيدة ودعمه الدائم

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعتنا وعلى

رأسهم الدكتور الفاضل مبارك جعفري

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى عمال جامعة أحمد دراية – جامعة أدرار –

واشكر اللجنة المناقشة المحترمة التي قبلت مناقشة هذا العمل المتواضع ومنحتني هذا

الشرف العظيم

وفي الختام أتوجه بخالص الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إهداء

إلى أبي العطوف محمد ، قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ

إلى أمي الحنونة زخروفة، التي لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها ، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر ، ومثال التفاني والعطاء

إلى إخوتي كل باسمه سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

إلى زوجتي مريم بن ناجي، أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى أولادي إسراء ومحمد شعيب فلذات الأكباد

إلى صديقي الأستاذ موفق بسعود الذي سهر معي ليالي العلم والكد

إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد بن دارة الذي سهر من أجل نصحي ودعمي

إلى جميع الأخلاء أهدي إليكم بحثي العلمي المتواضع هذا

مقـــدمة

يعتبر الجنوب الجزائري من أهم المناطق التي ركز عليها الاستعمار الفرنسي ،فبعدما تمكنت فرنسا من تثبيت سيطرتها على شمال الجزائر تحمست إلى بسط نفوذها نحو الصحراء، حيث اصدر البرلمان الفرنسي في سنة 1844م قانونا يقضي بتوسيع الاحتلال نحو الجنوب الجزائري وبناء المراكز العسكرية، وبمطلع القرن العشرين وصلت القوات الاستعمارية إلى أقصى الجنوب الجزائري مكلفا هذا التوسع الخزينة الفرنسية مبالغ ضخمة لتغطية نفقات العمليات العسكرية، وبغية وضع حد للإسراف والمبالغة في هذه المصاريف، طرح البرلمان الفرنسي في جلسة 23 ديسمبر 1901م عند مناقشة الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية نفقات العمليات العسكرية بالجنوب الجزائري التي غالبا ما كانت مكلفة، مسألة تنظيم المناطق الجنوبية وضرورة مراقبة المصاريف العسكرية في بنود يسهل ضبطها ومراقبتها، لذا عملت السلطات الاستعمارية على سن مجموعة من القوانين واستصدار المراسيم التنظيمية من أجل السيطرة والتحكم في هذه المناطق، ومحدثة تقسيمات إدارية جديدة وتنصيب إدارة محلية تتميز بملامح خاصة تختلف عن التنظيم الإداري الموجود بشمال الجزائر، وهكذا تم وضع تنظيم إداري للصحراء الجزائرية بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م الذي أعطى استقلالية ذاتية إدارية ومالية عن الشمال ووضع ميزانية خاصة لها بموجب مرسوم 30 ديسمبر 1903م ومرسوم 14 أوت 1905م اللذين وضحا التنظيم الإداري والعسكري لأقاليم الجنوب، وكيفية تغذية ميزانيتها من عوائد هذه الأقاليم المفروضة على سكانالجزائر، رغم أنها ضعيفة وغير كافية مما نتج عنه إعادة تنظيمها وتوسيع حدود هذه الأقاليم شمالا وزيادة فرض الضرائب والغرامات الفردية والجماعية التي اضعفت قدراتهم الاقتصادية ومستوى معيشتهم.

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بعزل الصحراء الجزائرية وتسييرها بنظام عسكري صارم ، بل وظفت كل إمكانياتها المادية والبشرية من أجل إحكام سيطرتها على هذه الأقاليم وتفكيك البنية الاقتصادية بتطبيق سياسة زراعية وصناعية وتجارية جديدة تخدم مصالح الإدارة الفرنسية والمعمرين، ومنح الفرنسيين والأوروبيين الأراضي وتشجيعهم ومنحهم العديد من الامتيازات لتامين تواجدهم بهذه الأقاليم، كتقديم القروض وحفر الآبار الارتوازية، وتحكمها في التجارة الداخلية والخارجية التي كانت سببا في تراجع التجارة التقليدية للسكان التي تعتبر أساس التواصل الحضاري بين الجزائر والدول الإفريقية المجاورة لها.

وهذا التدهور الاقتصادي الذي انعكس سلبا على مستوى معيشة السكان لاسيما في السنوات التي يكون فيها المردود الزراعي سيئ بسبب السنوات العجاف التي مست أقاليم الجنوب الجزائري خلال سنوات 1905 -1906- 1917- 1920 – 1945م وغزو الجراد لها وانتشار الأمراض، مما دفع السكان إلى بيع قطعانهم بأقل الأثمان للمحتكرين الرأسماليين الفرنسيين الذين يشترون الماشية بأثمان بخسة ويبيعونها بأسعار مرتفعة في فرنسا والدول الأوروبية، وجعل الصحراء الجزائرية مستعمرة لتنقل منها المنتجات التي لا يمكن إنتاجها في أوروبا خاصة التمور، بالإضافة إلى استخراج الفحم والمعادن الضرورية، وتأسيس الشركات الاحتكارية لمختلف المنتوجات كالحلفاء والقطن والتبغ.

دواعي ودوافع اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب والدوافع التي حفزتني للبحث في هذا الموضوع الموسوم بـ « **الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري 1902–1947م** » منها الذاتية والموضوعية ويمكننا إيجازها فيما يلي:

أ– الأسباب الموضوعية:

– قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة في الفترة الزمنية المذكورة، رغم وجود الكتابات الفرنسية التي أخفت العديد من الحقائق في تحليلها للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي مارسها الاستعمار الفرنسي بالجنوب الجزائري والتي اعتبرت أن الاستعمار عملا مشروعا ساعد كثيرا على تطوير المنطقة وسكانها.

– محاولة الوقوف على أهم التحولات التي مست الصحراء الجزائرية خاصة في الجانب الإداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي، لان الاستعمار لا يكتفي بتفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية فحسب لأي مجتمع، بل يعمد إلى إعادة بناء وتكوين اقتصاد ومجتمع مغاير تماما لما سبق وفق منظوره ومصالحه.

– التعريف بجانب مهم من تاريخ سكان أقاليم الجنوب الجزائري والتعريف بهم.

– محاولة وضع صورة تاريخية وأكاديمية لوضعية الصحراء الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية ولأوضاع السكان المختلفة.

ب– الأسباب الذاتية:

– وجود رغبة شخصية في دراسة تاريخ الجزائر عامة والجنوب الجزائري خاصة

– محاولة البحث في التنظيم الإداري والاقتصادي والاجتماعي لسكان الصحراء الجزائرية.

– التشجيع الذي تلقيته من بعض الأساتذة والأصدقاء على ضرورة القيام بهذا العمل الجاد والعلمي الذي يعود بالنفع على الجميع إن شاء الله.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع **الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري 1902 – 1947م** أهمية بالغة لعدة اعتبارات وخلفيات نجد في مقدّمتها أن العديد من الدراسات تناولت المقاومة المسلحة للسكان في هذه الأقاليم، لذا سنحاول في هذه الدراسة الخوض في جانب آخر يتسم بالجانب الإداري وكيفية تسيير هذه المناطق تحت الحكم العسكري الذي خضعت له الصحراء الجزائرية خاصة بعد استصدر قانون 24ديسمبر 1902م والمراسيم التي انبثقت عنه ووضعه تحت الحكم العسكري، كما تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه جزءًا من تاريخ الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يجب دراسته من قبل أبناء هذا الوطن.

إشكالية البحث:

أحدث قانون 24 ديسمبر 1902م تغيرا جذريا في الصحراء الجزائرية الذي أعاد تنظيمها إداريا واقتصاديا واجتماعيا وسعي الإدارة الاستعمارية استغلال كل الإمكانيات المادية والبشرية بهذه الأقاليم وبأقل التكاليف، وإيجاد بنى اقتصادية جديدة تعتمد على الطرق العلمية، لذا تتمثل إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هي أوضاع الصحراء الجزائرية تحت نظام أقاليم الجنوب الجزائري وفي ظل الآليات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي استحدثها هذا النظام؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية أهمها:

– ما هي الإجراءات التي اعتمدتها الادارة الاستعمارية لإخضاع سكان أقاليم الجنوب؟

– لماذا أقدمت الحكومة الاستعمارية على استحداث أقاليم الجنوب الجزائري مطلع القرن العشرين؟

– كيف كان الوضع الإداري لهذه الأقاليم في ظل النظام العسكري الاستعماري؟

– هل تمكنت الحكومة الفرنسية من التحكم في النفقات العسكرية التي تم من اجلها إنشاء أقاليم الجنوب؟

– هل ساهمت السياسة الضريبية المفروضة على السكان في تحسين أوضاعهم؟ وهل كان صرفها في مجالات تخدم مصالحهم؟

– هل ساهمت الادارة الفرنسية في تطوير النشاط الزراعي بأقاليم الجنوب خلال الفترة المدروسة؟ وإلى أي مدى تأثرت الزراعة التقليدية بالتقنيات الفرنسية الحديثة؟

–هل أن النظام الضريبي المفروض على سكان العمالة جزء من النظام الاقتصادي المفروض على الجزائريين، وما مدى تأثيره عليهم؟

– كيف تعاملت السلطات الاستعمارية مع المنظومة التربوية المحلية ؟ وإلى أي مدى تكيف المجتمع مع المؤسسات التعليمية والثقافية الغربية في ظل تراجع دور المؤسسات التقليدية؟

– ما هي الأهداف التي سعت فرنسا لتحقيقها من وراء تشجيع سياستها التعليمية بأقاليم الجنوب؟

– ما هي انعكاسات هذه السياسة الاستعمارية على أوضاع سكان الجنوب وخاصة الاجتماعية؟

حدود البحث:

تنحصر هذه الدراسة في إطار زماني محدد من 1902م إلى 1947م، أما المجال الجغرافي فهو الصحراء الجزائرية، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة ببداية استصدار الاستعمار الفرنسي قانون جديد في 24 ديسمبر 1902م نص على إعادة هيكلة الصحراء الجزائرية وتنظيمها إداريا وإخضاعها إلى الحكم العسكري بدلا من الحكم المدني المفروض في الشمال، حاملة اسما جديدا أطلق عليه أقاليم الجنوب الجزائري، وفي سنة 1947م صدر دستور الجزائر، الذي ألغى في مادته الخمسين الحكم العسكري عن اراضي الجنوب وضمها إلى الشمال.

منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي خاصة فيما يتعلق بالجوانب التاريخية التي تتناول قضية الاحتلال، كما اعتمدت على عدة آليات من بينها آلية الوصف وآلية التحليل لإبراز الظواهر والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ثم محاولة استقرائها وتحليلها من خلال الإحصائيات المتوفرة باستخدام الجداول والرسومات البيانية والأعمدة، مع محاولة إسقاط هذه المعطيات والبيانات من خلال تطورها أو تراجعها على مختلف الميادين.

خطة البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدت على خطة تتكون من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة وقائمة من الملاحق.

تناولت في الفصل الأول: **التنظيم الإداري – العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري ما بين 1902 – 1947م** ودوافع الاستعمار الفرنسي في إنشاء وحدة إدارة بالجنوب الجزائري منفصلة عن الشمال، وأسباب إنشاء الأقاليم الجنوبية والتنظيمات الإدارية التي استحدثتها السلطات الاستعمارية وتقسيمها إلى أربعة أقاليم ووضع ميزانية خاصة بها وكيفية تسييرها، إضافة إلى السياسة القضائية التي وظفتها بما يخدم مصالحها وجعل هذه الأقاليم ثكنة عسكرية يخضع من بداخلها إلى القوانين العسكرية الصارمة.

أما الفصل الثاني فقد عنونته بـ **التنظيم المالي لأقاليم الجنوب الجزائري** والذي تناولت فيه السياسة الضريبية المنتهجة من قبل السلطة الفرنسية التي تعتبر من بين أدوات القهر ونهب ممتلكات السكان وتفقيرهم وكيفية تغذية ميزانية هذه الأقاليم، كما تطرقت إلى أهم أنواع الضرائب والتي تنقسم إلى قسمين من الضرائب، ضرائب أوروبية وضرائب عربية تفرض على السكان مباشرة، وتنقسم الضرائب المفروضة على السكان إلى نوعين، ضرائب تقليدية والتي كانت تجبى في مختلف البلاد خلال العهد العثماني وأضيفت لها ضرائب تكميلية يطلق عليها اسم السنتيمات الإضافية، وضرائب غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات، ولم تعف فرنسا السكان من الضرائب العربية رغم انه تم إلغائها بموجب مرسوم 01 ديسمبر 1918م بالمناطق الشمالية والوضعية الصعبة التي يعيشونها وعزلة منطقتهم وطبيعتها القاسية

أما الفصل الثالث الموسوم بـ **التنظيم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري** الذي تطرقت فيه إلى تشكيلات الجيش الفرنسي في أقاليم الجنوب الجزائري، من تشكيلات عسكرية نظامية وتشكيلات شبه عسكرية تمثلت في كتائب المهارى الصحراوية التي تعمل كلها على توفير الأمن للمعمرين بهذه الأقاليم وتأمين الحدود ومراقبة تحركات السكان إضافة إلى عملية فرض التجنيد على الجزائريين في الجنوب من قبل السلطة الاستعمارية ومحاولة استمالة أعيان ووجهاء وشيوخ الزوايا .

وعالجت في الفصل الرابع الموسوم بـ **الأوضاع الاقتصادية لأقاليم الجنوب الجزائري في ظل الحكم العسكري ما بين 1902–1947م** الذي تطرقت فيه إلى نشاط سكان الأقاليم الجنوبية في مجال زراعة الحبوب وامتهان حرفة الرعي والتبادل التجاري، وكيف استغلت الإدارة الفرنسية الانتشار الكبير لقطعان الماشية كالأغنام والماعز والجمال والخيول، خاصة لدى قبائل البدو التي كانت تجوب الهضاب والسهول الكبرى، كما تطرقت إلى كيفية استغلال التجارة العابرة للصحراء

باعتبارها جسر يربط الصحراء بمختلف الدول المجاورة، وكذا إلى تطور الإنتاج الزراعي المتنوع خاصة التمور وتربية الماشية التي أصبحت تنمو بحسب حاجيات الاستعمار الفرنسي.

ودرست في الفصل الخامس والأخير المعنون بـ **الوضعية الاجتماعية لسكان الصحراء في ظل النظام العسكري في أقاليم الجنوب الجزائري** الذي تناولت فيه الوضعية الاجتماعية وعدد السكان لسنوات مختلفة، كما تطرقت إلى مجال الصحة مبرزا مدى حرص الإدارة الاستعمارية على بناء المراكز الصحية في اغلب المدن والقرى وجعله مجانيا وإشرافها على علاج السكان وتطعيمهم المستمر ضد الأوبئة المختلفة، أما بالنسبة للسياسة التعليمية فقد تطرقت إلى ما أنجزته الإدارة الاستعمارية من دور التعليم التربوي والمهني وتشجيعها للأهالي على تعلم اللغة الفرنسية والتعامل بها باعتبارها اللغة الرسمية في الجزائر، وتهميش اللغة العربية والتعليم العربي والتضييق عليه.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الأكاديمية السابقة الخاصة بدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية منها:

الدراسة الاولى: عبد القادر بلجة: **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907–1945م**، وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، حيث تطرق فيها الباحث إلى التجنيد الإجباري لأبناء الجزائر في الجيش الفرنسي وكيفية استغلالهم والاعتماد عليهم في التوسعات الداخلية والخارجية، والتي استفدت منها في الفصل الثالث خاصة الجانب الخاص بالفرق شبه عسكرية بأقاليم الجنوب الجزائري والتجنيد الاجباري لأبناء الجنوب الجزائري.

الدراسة الثانية: حمزة بن قيطون: **المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882 – 1914م** ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران01، 2014 – 2015م حيث تطرق فيها الباحث إلى التنظيم الاداري الاستعماري العسكري في اقليم عين الصفراء، وهي دراسة تقتصر على اقليم واحد.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع سواء كانت أساسية أو ثانوية وهي:

أولا: الأرشيف الولائي لولاية بشار الذي يحتوي على رصيد إلا انه لا يضم تصنيفا وجردا وما يزال في طور الإعداد وهو ما دفعنا إلى الإشارة في ثنايا البحث إلى عبارة أرشيف ولاية بشار دون أي أرقام أو رموز أخرى وقد تحصلت منه على بعض الوثائق وان كانت قليلة.

ثانيا: التقارير الرسمية للحكومة العامة بالجزائر والتي يمكن تحميلها من موقع قاليكا (Gallica) على صفحات الانترنت والتي اعتمدت عليها كثيرا في دراسة الموضوع بداية من الفصل الأول إلى الفصل الأخير.

ثالثا: المؤلفات العامة للكتب باللغتين العربية والأجنبية مثل:

أ– باللغة العربية:

– إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، وكذلك كتابه **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934م** حيث اعتمدت عليهما في الفصل الأول عندما تطرقت إلى بداية الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية وفي دراسة الحدود الجزائرية المغربية.

– رضوان شافو: **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844 – 1962م**. الذي يعتبر مرجع مهم واستفدت منه في معالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي رغم انه مختص بدراسة منطقة ورقلة من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال.

– محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م.** وهذا المرجع يعتبر مرجعا مهما في طرح الواقع الاجتماعي القبلي رغم انه مختص بدراسة منطقة بشار التابعة لإقليم عين الصفراء، كما أفادني في الصناعة التعدينية.

ب– باللغة الأجنبية:

- Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne De La Saoura De 1914 à 1920**, Imprimerie Administration Militaire A, Mauguin Blida, s.d

- Anonyme, **Historique de la compagnie saharienne du Tidikelt**. Paris, Henri Charles-Lavauzelle, 1920.

صعوبات البحث:

واجهتني جملة من الصعوبات أذكر منها:

- تخوف مسؤولي الأرشيف للاطلاع على الوثائق الأرشيفية وبدعوى عدم تصنيفها.
- ندرة الكتابات المحلية التي تسمح لنا بمقارنة ما كتبه الفرنسيون.
- شح المادة العلمية خارج التقارير الفرنسية التي تهتم بموضوع الدراسة.

في الأخير أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الدكتور **محمد بن دارة** الذي مد لي يد العون ولازمني في تحرير الأطروحة.

قائمة المختصرات:

ج: جزء.

ط: طبعة.

ص:صفحة.

ص ص: من صفحة إلى صفحة.

تر: ترجمة.

تق: تقديم.

A.**W**.**B**: Archives De La Wilaya De Bachar.

Ed: édition.

G,**G**,**A** : Gouvernements Générale Algérie.

Ibid: Remplacer une référence déjà donnée mais a condition quelle soit citée dans le renvoi qui précède immédiatement.

N°: Numéro.

Op.**cit**: Précédé du nom de l'auteur renvoi a une étude ou un 8article de cet auteur déjà mentionne plus haut.

p: Page.

pp: Pages continues.

RA: Revue Africaine.

S.**D** : Sans Dates.

T: Tome.

الفصل الأول: التنظيم الإداري – العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري ما بين 1902 – 1947م

المبحث الأول : استحداث أقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثاني : التنظيم الإداري– العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثالث : حدود أقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الرابع: النظام القضائي بأقاليم الجنوب الجزائري.

المبحث الأول : استحداث أقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية

تعتبر الصحراء الجزائرية من أهم المناطق التي أولى لها الاستعمار الفرنسي اهتماما كبيرا وفي جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، فبعد نجاحهم في السيطرة على المناطق الساحلية والتلية رغم وجود مقاومة شعبية عنيفة في الغرب بقيادة الأمير عبد القادر وفي الشرق بقيادة الحاج أحمد باي اللذان امتدت مقاومتهما إلى المناطق الداخلية، وتلقيهم الدعم المباشر من القبائل المتواجد بشمال الصحراء الجزائرية، وفي منطقة الوسط وبلاد القبائل ذات المسالك الصعبة بقيادة لالة فاطمة نسومر.

وأمام هذا الدعم الذي تلقته المقاومة الشعبية أدركت فرنسا أن احتلال الجنوب الجزائري هو ضمان لاحتلال كامل وشامل[1]، وفي هذا الصدد يقول الرحالة الألماني **جيرهارد رولف** (**Friedrich Gerhard Rohlfs**) الذي زار إقليم توات[2] سنة 1864م وعاين مدى فعالية ومشاركة أهل الجنوب للشمال : « قبل كل شيء على الفرنسيين نقل حدودهم إلى نهاية وادي الساورة، فمن هناك بالضبط تبدأ كل المصاعب وكل الفوضى ما دام الفرنسيون لم يستولوا على هذه الحدود الطبيعية، ولن يكون هناك أي هدوء دائم في جنوب مقاطعة وهران »، وهذا ما يؤكد على أن الاستعمار الفرنسي كان يعاني من دعم سكان الجنوب الجزائري للشمال[3].

---

[1] امتدت العديد من المقاومات الشعبية من الجنوب إلى الشمال، مثل ثورة الزعاطشة 1849م واندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ بالغرب الجزائري وثورة سكان واد سوف بالشرق مطلع سنة 1851م ومقاومة سكان الأغواط وورقلة وتوقرت من سنة 1852 إلى 1854م وتأثر الجنوب بالأحداث التي جرت في الشمال، وأصبحت هذه الثورات تهدد استقرار وأمن الفرنسيين والمستوطنين بالمناطق الشمالية، مما دفع الاستعمار الفرنسي لمواجهتها وإخمادها. ينظر:

– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص ص 329-361.

[2] **توات**: تقع في الجنوب الغربي للجزائر وتعد من بين أهم المناطق الصحراوية، وهي تتشكل من ثلاث مناطق أساسية هي تنجورارين وتوات وتيدكلت، ازدادت أهميتها التجارية بعد تراجع الطريق الصحراوي الغربي الذي يربط بين مراكش وغانا بسبب سقوط مملكة غانا وقيام مملكة مالي، زارها الكثير من الرحالة والمؤرخين مثل الرحالة المغربي ابن بطوطة والحسن الوزان والعياشي والتاجر الجنوي أنطونيو مالفانتي (Malfan Antonio)، تم احتلال توات بين سنتي 1899 – 1902م. ينظر :

– مبارك جعفري: **مقالات وأبحاث حول تاريخ وتراث منطقة توات**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016م، ص ص 08-10.

[3] – إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996م، ص ص 76-77.

بدأ التوسع العسكري الفرنسي نحو الجنوب الجزائري نتيجة إصرار قادته العسكريون المؤيدون للاحتلال الشامل[1] الذين عملوا على استمالة بعض شيوخ الصحراء لمحاصرة هذه المقاومات والقضاء عليها[2]، وفي سنة 1844م أصدر البرلمان الفرنسي قانونا يقضي بتوسيع الاحتلال نحو الجنوب الجزائري وبناء المراكز العسكرية في المدن التي تتحكم في المبادلات التجارية بين المناطق الشمالية والجنوبية مثل سبدو وسعيدة وتيارت وثنية الحد وبوغار، كما تم في نفس السنة احتلال مدينة بسكرة التي تعتبر بوابة الصحراء وإحدى المراكز التجارية بالجنوب الشرقي للجزائر[3]، وبزحف القوات الفرنسية بدأت مدن الجنوب تسقط تحت قبضة الفرنسيين مستغلين كل الوسائل المتاحة لهم.

اعتمدت السلطة الاستعمارية في بداية الاحتلال على المعلومات القيمة التي كتبها الرحالة الأوربيون عن الجنوب الجزائري ومعرفتهم بأحوال الصحراء[4]، وإرسالها البعثات الاستكشافية من اجل الاستطلاع والدراسة واكتشاف المسالك الطبيعية والجغرافية والتركيبة السكانية الخاصة بالمنطقة،

---

[1] محمد الزين: **مواقف سكان الجنوب الجزائري من مشروع السياسة الاستعمارية الفرنسية فصل الصحراء عن شمال البلاد**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد الأول، ديسمبر 2016م، ص 183.

[2] وجدت فرنسا المساعدة من بعض الشيوخ أثناء توسعها في الجنوب الجزائري مثل بوعزيز بن قانة الذي عينته شيخ العرب على الزيبان في جانفي 1839م، وسي حمزة بوبكر الذي عينته خليفة على مناطق واسعة من الصحراء تمتد من البيض إلى ورقلة مقابل مساعدته لهم ودخولهم ورقلة سنة 1853م. ينظر:

– أحميدة عميراوي وآخرون: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844– 1916**، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 37.

– أحمد مريوش: **التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهوقار 1919**، المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العدد 11، السداسي الأول 2005م، ص 115.

[3] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، 1994، ص 140.

[4] أنشأت العديد من الجمعيات الكشفية الأوروبية بدءا بالجمعية الانجليزية التي تأسست سنة 1788م باسم الجمعية الإفريقية (Africain Association)، والجمعية الجغرافية في باريس سنة 1821م، ثم جمعية برلين سنة 1828م، ليزداد عدد هذه الجمعيات، وقد أدت هذه الجمعيات دورا مهما في كشف أسرا إفريقيا الداخلية، كما أنها جمعت معلومات عن الصحراء ولم تأت سنة 1835م حتى تمكنت أوروبا من التعرف على المنطقة الممتدة من مدينة الجزائر إلى الأغواط والأوراس. ينظر:

– أحمد عبد الدايم محمد حسين: **الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة**، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد 29، 2016م، ص ص 17 – 18.

– أحميدة عميراوي وآخرون: **المرجع السابق**، ص ص 30– 37.

–إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص 395 – 437.

ويعتبر **روني كاييه** (**René Caillié**) من الأوائل الذين حاولوا اختراق الصحراء، حيث عبرها من السنغال[1] إلى مدينة تمبكتو ثم عاد عن طريق توات وتافيلالت إلى فاس ثم إلى الرباط فطنجة، وبهذه الرحلة يكون قد قدم لفرنسا معلومات قيمة ساعدتها في غزو الجنوب الجزائري[2].

وهكذا دعم الاحتلال الفرنسي الرحلات الاستكشافية نحو الصحراء، فمثلا قام الضابط **لابي** (**L**apie) بوضع خريطة عامة للجزائر تبرز تضاريس المنطقة الجنوبية، و**أفازاك** (**Avezac**) الذي قدَّم في شهر فيفري 1836م دراسة جغرافية عن الصحراء موضحا فيها أهم المعالم الرئيسة خاصة الطرق والمواصلات، وفي سنة1837م أسست لجنة علمية فرنسية مكونة من مدنيين وعسكريين منهم **كاريت** (**Carette**) الذي ألف كتابا هاما بعنوان البحث في الجغرافيا والتجارة في جنوب إفريقيا، والضابط **دوماس** (**Daumas**) الذي ألف كتابا بعنوان الصحراء الجزائرية وكان هدف هذه اللجنة دراسة إمكانات الجزائر وكيفية استثمارها[3]، وفي سنة 1855م قدمت الجمعية الجغرافية بباريس مبلغا بقيمة ستة آلاف فرنك للذي يقوم برحلة من الجزائر إلى السنغال أو بالاتجاه المعاكس بشرط أن يمر بمدينة تمبكتو ويأتي بمعلومات دقيقة وجديدة حول القوافل التي تعبر هذا القفار ويحدد اتجاهها وأهميتها ومواعيد سفرها، وهذا من اجل معرفة النشاط التجاري في الصحراء[4]، وبين سنتي 1862-1864م

---

[1] بدأ الاحتلال الفرنسي للسنغال منذ سنة 1637م، مع رواج تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من إفريقيا نحو أمريكا، وفي سنة 1816م توسع نشاطها العسكري، وبعد اعتلاء نابليون الثالث عرش فرنسا سنة 1848م أعلنت الحكومة تطوير التجارة في السنغال ومد نفوذها نحو نهر السنغال، وفي سنة 1854م عين الجنرال لويس فيدهرب (Lewis Faidehrb) حاكما على السنغال الذي عمل على بناء الحصون وتحقق أطماع الاستعمار الفرنسي بالمنطقة، وبعد سنة 1880م عملت على مد نفوذها من صحراء الجزائر إلى بحيرة تشاد. ينظر:

– فيج جي دي: **تاريخ غرب إفريقيا**، تر: يوسف نصر وبهجت رياض صليب، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ص ص 312 - 313.

– الناصر عبد الله ابوكروق: **مقومات الثقافة السنغالية دراسة تطبيقية الإسلام والاستعمار**، مجلة دراسات افريقية، العدد 25، السنة السادسة عشر، ربيع الأول 1422هـ / يونيو 2001م، ص 167.

[2] – إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص ص 47-48.

[3] Augustine Bernard & Lacroix (N), **Histoire de la Pénétration Saharienne 1830 –1906**, Editions Jacques Gandini Alger, 1900, pp 03-15.

[4] عبد القادر بوباية: **دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية**، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 4-5، السنة الثالثة، ديسمبر 2003 – جوان 2004م / 1424 – 1425هـ، ص 172.

قام المستكشف الألماني **جيرهارد رولف** (**Friedrich Gerhard Rohlfs**) برحلة من تافيلالت بالجنوب الشرقي المغربي وزار القنادسة وبشار وفقيق ثم انتقل إلى توات مرورا بوادي الساورة ثم إلى تيدكلت ونجح في اختراق الصحراء من المغرب الأقصى إلى ليبيا عبر الصحراء الجزائرية[1]، إلا أن هذه الرحلات الاستكشافية والبعثات العسكرية كانت تتعرض إلى هجمات سكان الصحراء من حين لآخر[2].

رغم هذه المخاطر التي كانت تواجه هؤلاء المستكفين فقد ظلت الحكومة الفرنسية ترسلهم باستمرار، ليشهد عقد التسعينات من القرن التاسع عشر سلسلة من البعثات والحملات العسكرية إلى مختلف أرجاء الصحراء مثل حملة **باجول** و**شاتولي** و**بارت** إلى قورارة وتوات وتيدكلت وبعثة **كولو** إلى جنوب المنيعة أين قتل هو ورجاله في 31 أكتوبر 1891م وبعثة **موني** و**قراميل** و**ديوسكي** (**Dy bowski**) و**ميزون** (**Mizon**) و**مستر** (**Maistre**) إلى شمال السودان[3]، كما قام العديد من الفرنسيين بزيارة الجنوب الشرقي وتسجيل انطباعاتهم ودراساتهم، مثل دراسة الكولونيل **دوماس** (**Dumas**) مدير مكتب الشؤون العربية لدى الحاكم العام و**فكتور لارجو** (**Victor Largeau**) و**أ.كات** (**E. Cat**) أستاذ الجغرافيا في كلية الأدب بالجزائر سنة 1892م بزيارة منطقة واد سوف ورصد حدودها وتضاريسها ومناظرها ومواردها وبناياتها والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية[4]، لتتمكن هذه البعثات التي تزامنت مع الاحتلال العسكري لأراضي الجنوب الجزائري

---

[1] عبد الله حمادي الإدريسي: **زاوية سيدي احمد بن موسى الساوري (ت 1013هـ–1604م) بوادي الساورة وبلاد كرزاز تاريخا ومناقب**، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 155-157.

[2] من بين أشهر الهجومات التي قام بها سكان الصحراء على البعثات الاستكشافية الفرنسية هي حادثة مقتل العقيد فلاتريس (Flatters) القائد الأعلى للمشاة بالأغواط، الذي كلف بدراسة إنشاء مشروع السكة الحديدية يمتد من الجزائر إلى تمبكتو ورجال بعثته التسعة على يد التوارق في 16 فبراير 1881م بمنطقة الهوقار. ينظر :

– يحي بوعزيز: **اهتمامات الفرنسيين بالتوارق ومنطقة الهوقار من خلال ما كتبوه**، مجلة الأصالة، الجزائر، العدد 72، رمضان 1399هـ- أوت 1979م، ص 53.

– عبد الرحمان تشايجي: **الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى**، تر: علي اعزازي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، 1982م، ص ص 90-91.

[3] يحي بوعزيز: **ثورات القرن التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 325.

[4] للمزيد حول رحلات وكتابات الفرنسيين عن منطقة واد سوف وما جاورها. ينظر:

– عبد القادر ميهي: **الصحراء الجزائرية في انطباعات المستكشفين الفرنسيين الأوائل ودراساتهم**، مطبعة المزوار، زاد سوف، الجزائر، 2015م.

من تقديم عدة تقارير تضمنت دراسة المكان والسكان، وجمع مختلف المعلومات عن الصحراء الجزائرية لتعجل من عملية الغزو العسكري للجنوب الجزائري [1].

وحتى تبلغ فرنسا تحقيق أهدفها الاقتصادية وجعل الصحراء مسلكا لدول الساحل وسوقا استهلاكية لمنتوجاتها، قامت باستغلال الطرق التجارية الصحراوية التي كانت تربط بين مختلف الإمارات المجاورة للجزائر وبإمارات شرق وغرب إفريقيا[2]، حيث يذكر الجنرال **بيجو(Bugeaud)**[3] في إحدى تقاريره التي أرسلها إلى الماريشال **سولت (Soult)** وزير الحربية والذي قال فيه: « وبسيطرتنا على هذه المناطق تنفتح لنا آفاق واسعة لازدهار تجارتنا وربطها بإفريقيا الداخلية »[4]، ومن خلال هذا التقرير يتضح أن مضمونه اقتصادي استراتيجي منذ بداية الاحتلال الفرنسي واعتبار أن الصحراء موردا هاما للمواد الخام خاصة المعادن وجعلها قاعدة عسكرية، ويمكن أن نستشف ذلك من خلال التقرير الذي رفعه **الماريشال سولت (Soult)** سنة 1845م إلى الملك **لويس فيليب**[5]

---

[1] – رضوان شافو: **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844 – 1962م**، دار المحابر للنشر و التوزيع، قسنطينة، ص 19.

[2] من الطرق التي كانت تربط الجزائر بدول غرب إفريقيا نذكر طريق الجزائر تمبكتو وطريق وهران تمبكتو وطريق قسنطينة تمبكتو وطريق ورقلة تادمكة غاو وطريق بسكرة تمبكتو وجني وطريقي توات تمبكتو. ينظر:

– مبارك جعفري: **المرجع السابق**، ص ص 69 – 72.

– يحي بوعزيز : **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 77.

– Edouard Blanc, **Les Routes De L'Afrique Septentrionale Au Soudan**, Société de Géographie, Paris, 1890, pp 13 – 15.

[3] الجنرال بيجو: هو توماس بيجو من نبلاء فرنسا يلقب بالدوق ابلي ولد سنة 1784م بليموج، شارك في الحروب النابليونية، قدم للجزائر سنة 1836 م لإخماد المقاومات الشعبية،كان من دعاة الحرب الشاملة ضد الأمير عبد القادر، وقع سنة 1837 ومعاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر، في 22 فيفري1841 عين حاكم عاما على الجزائر في ديسمبر1840إلى غاية سنة1847م عرف بسياسة الأرض المحروقة واستخدام العنف والقهر والإبادة والتدمير، توفي بفرنسا بسبب مرض الكوليرا سنة 1849م. ينظر:

– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج1، المرجع السابق، ص ص 216 – 218.

– يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر،قسنطينة، الجزائر، 1980م، ص ص 27-28 .

[4] E.Mangin, « **Notes sur l'histoire de Laghouat** » **in** RA, N° 38, Année 1894, Alger, p 87.

[5] لويس فيليب:(1773- 1850) الابن الأكبر للويس فيليب جوزيف دورليان الملقب بفيليب المساواة، ملك فرنسا من سنة 1830 إلى 1848م، استحدث منصب الحاكم العام المكلف بالقيادة العامة والإدارة العليا للمستعمرات، خدم مصالح

والذي حدد فيه الغايتين الإستراتيجية والتجارية من توسيع الاحتلال نحو الجنوب حيث قال فيه: « يجب أن تؤلف الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى المناطق الواقعة بعد التلال صنفا ثالثا من الجهات الإدارية، ففي هذه الجهات لا أثر للمعمرين ولا تطؤها الجيوش إلا عرضا لقمع الفوضى أو لإعداد ظروف ملائمة لإقامة العلاقات التجارية أو توسيعها »[1]، ليزاد طموح الاستعمار الفرنسي أكثر فأكثر في عهد المهندس الاستعماري **جول فيري** (**Jules Ferry**)[2] الذي كان يرى انه لابد من ضرورة ربط الصحراء الجزائرية بمستعمراتها الإفريقية[3].

كما أن إصرار فرنسا على احتلال الجنوب الجزائري هو خوفها من منافسة الدول الأوروبية لها بعد توقيع معاهدة برلين الثانية 1884-1885م[4]، وصدور تقارير بعض الدول العظمى التي

البورجوازية التجارية، سقط حكمه لما قامت ثورة 1848م وقيام الجمهورية الثانية في 24 فيفري 1848م فر إلى بريطانيا اشتهر بالنفاق والجبن. ينظر :

- حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري،منشورات ANEP، الجزائر، 2006م، ص 208.

– عبد الوهاب الكلالي: **الموسوعة السياسية**، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، 2000م، ص ص 537 - 538.

[1] أندري برنيان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص ص 384 - 385.

[2] جول فرانسوا كاميل فيري (Jules François Camille Ferry) (1832-1893): ولد في سان ديبي بفرنسا من عائلة بورجوازية، كان والده فرانسوا جوزيف فيري رئيس بلدية سان ديبي بين سنتي 1779 – 1814م درس في ثانوية الألزاس ثم أصبح محاميا سنة 1854م، كتب في العديد من المجلات وأصبح محررا في جريدة الوقت، التحق بصفوف الجمهوريين المعارضين للإمبراطورية، ترأس اللجنة البرلمانية للتحقيق في فضائح المستوطنين المتزايد على السكان في الجزائر، وقدم تقريرا بعنوان حكومة الجزائر أكد فيه فضائح المعمرين ومستنكرا فيه سياسة الإدماج الإداري، كما أوكلت له مهمة تطبيق سياسة معتدلة في الجزائر والحد من أطماع المعمرين الأوروبيين، توفي في17 مارس 1893م. ينظر :

- إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص ص 133- 134.

- Louis Ferry, **Un Malfaiteur Public Jules Ferry**, Librairie Internationale Achille le Rog, Paris, 1886, pp 11-15.

[3] محمد بليل: **مقاومة الجزائريين لسياسة التوسع الاستعماري بالجنوب الشرقي للجزائر 1850– 1918 من خلال وثائق أرشيفية**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد الثاني، 2017م، ص5.

[4] عقد مؤتمر برلين الثاني في الفترة الممتدة ما بين 15 نوفمبر1884م و 26 نوفمبر 1885م، حيث عقدت به عشر جلسات درست قضية شروط الاحتلال، وبموجبه بسطت فرنسا سيطرتها على غرب القارة الإفريقية حتى تتمكن من ربط مستعمراتها في شمال القارة من الجزائر إلى بحيرة تشاد وصولا إلى الكونغو في ظل التنافس الاستعماري الدائر بين الدول الأوروبية. ينظر :

تعتبر أن الصحراء الجزائرية من البلدان الخالية[1]، وأمام هذا الإجراء سعت فرسا إلى تعجيل احتلالها الشامل للصحراء الجزائرية بكل الوسائل وإبعاد خطر ألمانيا واسبانيا عن شمال المغرب الأقصى والصحراء الغربية[2]، ولم يبق لفرنسا إلا تسوية خلافاتها مع بريطانيا بهدف رسم الحدود للممتلكات الاستعمارية وتحديد مناطق نفوذهما في إفريقيا، لذا عقدت فرنسا مع بريطانيا معاهدة في 05 أوت 1890م[3] حتى يتم تسوية الخلاف الدائر بينهما في السيطرة على المناطق الواقعة غرب وشرق القارة الإفريقية[4]، وتم بموجب هذه المعاهدة وضع خط حدودي بينهما يمتد من الجنوب الجزائري عبر الصحراء إلى أعالي مجرى النيجر وبحيرة تشاد حتى بارو[5].

ولتحقيق هذه الأهداف بدأت القوات الفرنسية باحتلال الجنوب الجزائري بداية من منتصف القرن التاسع عشر وإلى غاية مطلع القرن العشرين وصلت القوات الفرنسية إلى أقصى الجنوب الجزائري وسيطرتها على اغلب أراضيه وإخضاعه[6]، فقامت بتعيين القادة على القبائل الرحل

– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ – 2002م، ص ص 147 - 153.

– فرغلي علي تسن هريدي : **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر – الكشوف – الاستعمار– الاستقلال**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008م، ص ص 113-122.

[1] بوسليم صالح: **جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956 – 1962م**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة غرداية، المجلد الثاني، العدد 25، ص 546.

[2] في مطلع القرن العشرين اشد التنافس بين فرنسا وألمانيا واسبانيا على المغرب الأقصى، مما دفع بالمغرب الأقصى إلى عقد مؤتمر دولي بالجزيرة الخضراء باسبانيا في16 جانفي 1906م بحضور فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا والمغرب، ونتج عنه تسوية الخلاف بالحل الدبلوماسي الذي كرس شرعية النفوذ الفرنسي على المنطقة.

– فادية عبد العزيز القطعاني: **الحركة الوطنية المغربية 1912–1937م**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، العدد السادس عشر،2014م، ص ص 43 – 44.

– عبد المجيد شيخي: **الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال** (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار، الجزائر، د.ت، ص 219.

[3] إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص77.

[4] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998م، ص 26.

[5] نيكولاي إبليتش بروشين: **تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، تر عماد حاتم،ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، جانفي 2001م، ص 378.

[6] أحميدة عميراوي وآخرون: **المرجع السابق**، ص 37.

وجماعات القصور الذين أصبحوا موظفين عند السلطة الفرنسية، كما اهتمت بانجاز العديد من المشاريع كوضع الحاميات العسكرية وبناء الحصون والمراكز العسكرية في مختلف المناطق الجنوبية بعدما تبين أن حاميات البيض والأغواط وغرداية غير قادرة على حمايتها وإيصال خط السكة الحديدية إلى عين الصفراء بعد أن تحصلت على مساعدات مالية من مجلس النواب الفرنسي[1].

وأمام هذا النشاط العسكري الذي كلف خزينة الاستعمار الفرنسي أموال ضخمة وخسائر في الأرواح ومدة زمنية فاقت نصف قرن من الزمان، كما أن كولون الجزائر رفضوا تمويل هذه الحملات العسكرية من ميزانية الجزائر التي أصبحت مستقلة عن باريس منذ سنة 1900م، معتبرين ذلك انه من صلاحيات الحكومة الفرنسية بباريس، وأنها قد ضيعت نصف قرن في احتلال الجنوب الجزائري وكان الأجدر بها استثمار الأموال الضخمة المقدرة بالملاين والقوة العسكرية في توسيع نفوذها في مناطق حيوية كالمغرب الأقصى، ليخلف هذا الموقف أزمة بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية في باريس[2].

المطلب الثاني : أهداف قانون 24 ديسمبر 1902م:

طرحت مسألة تنظيم المناطق الجنوبية لأول مرة في البرلمان الفرنسي في جلسة 23 ديسمبر 1901م عند مناقشة الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية نفقات العمليات العسكرية بالجنوب الجزائري التي غالبا ما كانت مكلفة، وعلى اثر ذلك ارتفعت عدة أصوات تنادي بإنشاء وحدة إدارية خاصة تتمتع بميزانية منفصلة عن ميزانية الجزائر يتم تمويلها عن طريق المساهمات المحلية المستخلصة من هذه الأقاليم، وبعد مشاورات بين أعضاء الحكومة الفرنسية صوت مجلس النواب على قرار يدعوا فيه الحكومة إلى دراسة مشروع ينظم جنوب الجزائر إداريا وماليا[3]، وبناءا على هذا الطلب أودعت

---

[1] إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**،المرجع السابق، ص 105.

[2] محمد برشان: **التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري**، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، العدد 09، جوان 2016م، ص 180.

[3] Léon Lehureaux (Cap), **Les Français au Sahara**, **préface de M**. **Aug**. **Bernard**, **Alger**, Ed. les Territoires du Sud, Imp, Romeu & Clé 14, Rue Bab-el-Oued, Alger, p 103.

الحكومة الفرنسية بتاريخ 21 مارس 1902م مشروع قانون يتعلق بتنظيم أقاليم الجنوب الجزائري وإنشاء ميزانية مستقلة خاصة بهذه المناطق[1].

تم عرض المشروع على البرلمان الفرنسي لمناقشته والمصادقة عليه إلا انه قام بتعديل بعض البنود التي أخافت خاصة المستوطنين بالجزائر ويمكن إجمالها فيما يلي :

– الخوف من محاصرة حركة الاستيطان الأوروبي وغلق أبواب الجنوب أمامهم.

– تخوف المستوطنين من هذا التنظيم الجديد الذي يخضع للحكم العسكري أن يمتد إلى المناطق الشمالية ويزيل النظام المدني به.

– حرمان الخزينة العامة للعمالات من المداخيل المعتبرة التي تجبيها برسم الضرائب العربية والضرائب غير المباشرة خاصة من الهضاب العليا.

– التخوف من تحمل خزينة الجزائر التي أصبحت مستقلة منذ 19 ديسمبر 1900 م نفقات القوات العسكرية المتمركزة في الجنوب.

استجابت الحكومة لمطالب المستوطنين وتحصلوا على ضمانات بخصوص حركة الاستيطان والتزمت الإدارة الاستعمارية بدفع الحدود الشمالية لهذه الأقاليم نحو الجنوب إذا ما دعت ضرورة الاستيطان إلى ذلك، وهكذا صادق مجلس الشيوخ على مشروع القانون الذي اقره البرلمان في شهر مارس بدون تعديل، وأصبح ساري المفعول في 24 ديسمبر 1902م[2]، والذي بموجبه تم تنظيم وإنشاء الأقاليم العسكرية بالجنوب الجزائري ووضع ميزانية خاصة ومستقلة لهذه المناطق[3]، والتي انفصلت عن الشمال ابتداء من 31 ديسمبر 1902م وتصبح ميزانية أقاليم الجنوب مستقلة في تنفيذ المشاريع حسب النصوص والمواد المحددة لصلاحيات الحاكم العام للجزائر[4]، وبتاريخ 30 ديسمبر 1903م صدر

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Premier Partie, Ce qu'ils sont - Pourquoi ils Ont Été Créés Alger, Imprimerie Algérienne, de L'année 1930, p 324.

[2] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص ص 148 - 149.

[3] Bulletin official de **G.G.A**, **T XLVI^e**, Quarante-sixième Année 1906, Imprimerie Orientale Pierre Fontana 3 Rue Pélissier ,1907, p 46.

[4] نصت المادة الخامسة من أمرية 22 جويلية 1834م على منح الحاكم العام السلطة التشريعية في الحالات غير العادية والمستعجلة وانه يمارس جميع الأحكام ومشاريع الأوامر التي يسهر على إعدادها، ويتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء بناء – على اقتراح من وزير الحرب الفرنسي في بداية الاحتلال،وبعد سنة 1870م أصبح يقترح تعيينه من قبل وزير الداخلية وإلى جانبه مجلس حكومي يساعده في تسيير شؤون المستعمرة والذي يتكون من لجنة استشارية مكلفة بتقديم الآراء للحكومة العامة في المسائل

مرسوم أسس ميزانية الأقاليم الجنوبية التي انفصلت عن ميزانية الجزائر[1]، وفي 14 أوت 1905م صدر مرسوم آخر وضع هذه الأقاليم تحت تخصص وصلاحيات الحاكم العام بالجزائر الذي يديرها وينظم تسيير إدارتها وله حق التعيين بناء على اقتراح وزيري الحربية والداخلية [2]، وهكذا فان قانون 24 ديسمبر 1902م يعود لاعتبارات مالية صرفة حيث يقول مقرر مشروع القانون **برتلو**: « أيها السادة قد أفصح البرلمان عن رغبته في أن يرى نفقات احتلال الجنوب مقصورة على ما هو ضروري »[3]، ومنه يتضح أن فصل الجنوب الجزائري إداريا وماليا عن الشمال لم يكن لأسباب سياسية وإنما مراده إلى اعتبارات مالية صرفة، وأصبحت أقاليم الجنوب من الناحية القانونية لها إدارتها ولها ميزانيتها ولها أملاكها، ويحق لها أن تعقد الصفقات العمومية وان تمنح امتيازات السكك الحديدية وترتبط مع الجزائر في كونها خاضعة لسلطة الوالي العام في الجزائر مباشرة كما ترتبط معها في بعض الإدارات[4].

المطلب الثالث : قراءة في نص قانون 24 ديسمبر 1902:

كان الهدف من قانون 24 ديسمبر 1902م هو تنظيم أقاليم الجنوب الجزائري ووضع ميزانية مستقلة وخاصة به من اجل تخفيض نفقات الاحتلال العسكري بالجنوب وتقليلها إلى الحد الأدنى، وتقييمها وترتيبها في بنود حتى يسهل مراقبتها وضبطها والموازنة بين النفقات والإيرادات المحلية، كما مكن هذا القانون الحاكم العام من صلاحيات التسيير الإداري والدفاع عن هذه الأقاليم بتوسيع

الإدارية،كما أعطيت له صلاحيات واسعة منها إعداد الميزانية التي تدخل في إطار ميزانية وزارة الحرب التي تقدم للبرلمان الفرنسي، كما انه يتكفل بجمع الضرائب وفرضها ومعاقبة من لا يدفعها ويختص بقضايا العدالة وإشرافه على أعمال رجال القضاء ويعتبر المسؤول الأول عن فرض الأمن والاستقرار وتسيير الشؤون العسكرية. ينظر :

– محمد بليل: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين1881–1914م**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013م، ص ص 34-35.

– عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997م، ص 123.

[1] Léon Lehureaux (Cap), Op.cit, p 106.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du sud de L'Algérie**, présenté par M. Jonnart, Imprimeur Administrative Victor Heintz, Alger, Année 1906, p 06.

[3] محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون1960–1962**، تر:علي خش، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005م، ص 299.

[4] فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: **سلسلة الملتقيات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**، دار القصبة للنشر، 2009م، ص 220.

سلطته لتجنب تطور وزيادة النفقات، وله حق معارضة أي نشاط عسكري في هذه الأقاليم غير مرخص به مسبقا من قبل الحكومة، والتكيف مع أوضاع البلاد باعتماد أساليب حكيمة في إدارة هذه الأقاليم[1].

وكان المشرع قد وضع ستة مواد توضيحية تحدد الحدود الجغرافية للصحراء والتسيير الإداري والتنظيم المالي ووضع الخطوط العريضة لهذا التنظيم الجديد، حيث تم تحديد الحدود الشمالية لهذه الأقاليم والتي تتكون من دائرة مغنية وملحق العريشة وملحق سعيدة ودائرة تيارت وملحق آفلو ودائرة بوغار وملحق الشلالة وملحق سيدي عيسى ودائرة بوسعادة وملحق بريكة ومركز تكوت[2] التي كانت تتبع دائرة بسكرة في العهد الاستعماري ودائرة خنشلة ودائرة تبسة[3]، إلا أنها ليست دقيقة وواضحة المعالم وتتقيد بالحدود الجغرافية الطبيعية للصحراء، فهناك بعض المناطق الشاسعة من الهضاب العليا تم إدراجها ضمن هذه الأقاليم مثل ملحقة العريشة التي تقع جنوب ولاية تلمسان ودائرة تيارت ودائرة تبسة، وكان الهدف من ضمها هو توسيع مجال تمويل ميزانية هذه الأقاليم لأنها أكثر المناطق دخلا للضريبة وأكثر غنى من المناطق الصحراوية التي لا يمكنها تمويل ميزانية هذه الأقاليم لوحدها[4].

كما انه تم منح هذه الأقاليم الحالة المدنية وحق الامتلاك ومنح السكك الحديدية وانجاز المشاريع العامة والاقتراض، ويمثل الحاكم العام للجزائر الأقاليم الجنوبية في أعمال الحياة المدنية ولا يستطيع اخذ القروض أو منح السكك الحديدية أو غيرها من الأشغال العامة الكبرى دون الرجوع إلى القانون، وفي 01 جانفي1903م تم إنشاء ميزانية لأقاليم الجنوب الجزائري مستقلة عن ميزانية الجزائر، ومنحت معونة سنوية ثابتة من الميزانية الفرنسية ويتم تحديد المبلغ كل عام بموجب قانون المالية[5]،

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, L'œuvre Accomplie 1er Janvier 1903- 31 Décembre 1929, P&G ,Soubiron, 12 Rue Duinont-d'urville, Alger, Année 1930, p 01.

[2] تكوت هي إحدى البلديات التابعة لولاية باتنة حاليا.

[3] G.G.A, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Premier Partie, Année 1930, Op.cit , p 326.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie , L'œuvre Accomplie du 1er Janvier 1903 au 31 Décembre 1921, Imprimeur- Libraire-éditeur, Alger, Année 1922, p 12.

[5] G.G.A, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Premier Partie, Année 1930, Op.cit, p 327.

وعندما صدر مرسوم 12 ديسمبر 1905م تم بموجبه تقسيم الأقاليم الجنوبية إلى دوائر وملاحق، وبموجب المراسيم المؤرخة في 14 جويلية 1906م و05 مارس 1908م فان ممارسة العدالة الإدارية والتقاضي في أقاليم الجنوب الجزائري من اختصاص مجالس محافظة الجزائر[1].

كما تم تحديد مهام وصلاحيات الحاكم العام للجزائر بهذه الأقاليم بموجب مرسوم 14 أوت 1905م الموضح للتنظيم الإداري والعسكري لأقاليم الجنوب الجزائري وطبيعة الإنفاق وكيفية خصم الدخل من ميزانية الجزائر وميزانياتها الإدارية ليتم إرفاقها في ميزانية الأقاليم الجنوبية، إلا أن تطبيقه الفعلي تأخر إلى غاية 05 أوت 1920م[2]، وتطبيقا للمادة السادسة من نص قانون 24 ديسمبر 1902 فقد صدرت مجموعة من المراسيم أهمها مرسوم 15 افريل 1903م الذي بموجبه تم إنشاء منصب مستشار الحكومة المسؤول عن القضايا المتعلقة بأقاليم الجنوب وكذلك مراقبة جميع الخدمات الإدارية ، وفي21 افريل 1905م صدر مرسوم يقر بإنشاء صندوق احتياطي خاص بأقاليم الجنوب الجزائري، ونظرا لعدم استكمال الهيكل والتنظيم الإداري لهذه الأقاليم فان الميزانية لم تبدأ العمل إلا في بداية 01 جانفي 1906م[3].

وبموجب هذه القوانين أصبحت أقاليم الجنوب الجزائري تحت حكم شبيه بما وجد في الشمال قبل سنة 1870م حيث صار القادة العسكريون المكلفون بالشؤون الأهلية يحلون محل المكاتب العربية[4]

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par M.JONNART, Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger, Année 1908, p 03.

[2] – محمد برشان: **التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري**، المرجع السابق، ص 182.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 03-05.

[4] المكاتب العربية: هي همزة وصل بين الاستعمار الفرنسي والجزائريين وأهدافها الأساسية تتمثل في تمكين الاستعمار من إخضاع القبائل ومراقبة تحركاتهم واستخلاص الضرائب وتولي مهمة القضاء والفصل في خصومات السكان. ينظر:

– عبد الحميد زوزو: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900**، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص 177.

ويوسعون حركة الاستيطان الرسمي بتطبيق جميع القوانين والتشريعات العقارية التي كان معمولا بها في الشمال واستغلال خيرات الصحراء[1] .

المطلب الرابع : النصوص المكملة والمعدلة لنص قانون 24 ديسمبر 1902

وقع الاختلاف في وجهات النظر بين الوزارات الثلاث الحربية والداخلية والمالية في كيفية تنظيم وتسيير ميزانية أقاليم الجنوب، ووضع قوانين واضحة تمكن من مراقبتها وتنظيمها وتحديد صلاحية كل وزارة، وتم الاتفاق على وضع ميزانية خاصة للأقاليم الجنوبية وإعطاء للبرلمان الفرنسي ضمانات بإزالة كل العيوب التي تشوب هذه الميزانية خاصة في مجال النفقات العسكرية بالجنوب الجزائري[2]، ليصدر في 30 ديسمبر 1903م مرسوم ينص على التنظيم المالي لأقاليم الجنوب وتم تطبيقه في01جانفي 1904م[3]، وكانت هذه الميزانية تصدر بمرسوم من قبل الحاكم العام للجزائر بعد استطلاع رأي مجلس الحكومة في مدينة الجزائر[4]، وتنقسم ميزانية أقاليم الجنوب إلى قسمين، حيث يضم القسم الأول النفقات المدنية التي يتم إعدادها من قبل الحاكم العام بمرسوم بعد استشارة مجلس الحكومة وتشمل جميع الإيرادات والنفقات في هذه الأقاليم تحت ميزانية أقاليم الجنوب وان تصرف الموارد المحلية في الاحتياجات المدنية، أما النفقات العسكرية فكانت تخضع في البداية إلى وزارة الحرب، وكان يقدم الضباط المفوضون تقريرا مفصلا كل ثلاثة أشهر عن النفقات العسكرية ويرسل إلى وزارة الحربية بواسطة الحاكم العام[5]، وبموجب قانون 30 ديسمبر 1903م فان تكاليف الاحتلال العسكري تبقى على عاتق الحكومة الفرنسية بباريس[6].

وفي سنة 1907م اكتمل التنظيم العام لأقاليم الجنوب الجزائري ومن أهم هذه النصوص :

---

[1] حمزة بن قيطون: **المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882 – 1914م** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، اشراف دادة محمد، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران01، 2014 – 2015م، ص 56.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 03-05.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 06.

[4] محمد بجاوي: **المرجع السابق**، ص303.

[5] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 06.

[6] محمد برشان: **التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري**، المرجع السابق، ص 181.

1- قانون 24 ديسمبر 1902م الذي حدد أقاليم الجنوب الجزائري وقسمها إلى أربعة أقاليم وهي الإقليم العسكري لعين الصفراء، والإقليم العسكري لغرداية، والإقليم العسكري لتوقرت، والإقليم العسكري للواحات، وتخصيص ميزانية مستقلة له.

2- مرسوم 15 أفريل 1903م تم بموجبه إنشاء منصب مستشار[1] يكلف بتسيير أقاليم الجنوب ومسؤول عن القضايا المتعلقة بها وكذلك مراقبة جميع الخدمات الإدارية لهذه الأقاليم.

3- التعديل الإداري الصادر في 30 ديسمبر 1903م والذي تم تنفيذه من 19 جانفي إلى 03 مارس 1904م المتعلق بالنظام المالي والتحضير لميزانية أقاليم الجنوب وتنفيذها.

4- مرسوم 21 أفريل 1905م الذي يقر بإنشاء صندوق احتياطي خاص بأقاليم الجنوب الجزائري.

5- التعديل الإداري الصادر في 14 أوت 1905م ضبط التنظيم الإداري والعسكري لهذه الأقاليم[2] ومرسوم 12 ديسمبر 1905م الذي ضبط تقسيم الدوائر الانتخابية الإدارية.

6- مرسومي 14 جويلية 1906م و05 مارس 1908م المتعلقان بإلحاق الأقاليم الجنوبية بمقاطعة الجزائر فيما يخص ممارسة العدالة الإدارية والتقاضي[3].

المطلب الخامس : إلغاء نظام أقاليم الجنوب الجزائري

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، أقدم الاستعمار الفرنسي على ارتكاب مجازر في الجزائر، واعتقال قادة الأحزاب الذين اتهمتهم فرنسا بتدبير حوادث 08 ماي 1945م[4]، وفي السنة الموالية أصدرت قانون العفو الشامل والكلي في حق الجرائم والجنح المرتكبة في الجزائر، والسماح لقادة الحركة الوطنية إعادة تأسيس الأحزاب وبأسماء أخرى[5].

وأمام ضغط الحركة الوطنية وإصرارها على تحقيق مطالبها أصدرت السلطات الفرنسية قانونا خاصا في 20 سبتمبر1947م ووقعه رئيس الجمهورية الفرنسي **فانسان أوريول** ورئيس حكومته **بول**

---

[1] يعين هذا المستشار بموجب مرسوم ويكون تحت إشراف الحاكم العام.

[2] **Bulletin Officiel du Gouvernement General de L'Algérie**, Quarante-sixième, Année 1908, Imprimerie Orientale Pierre Fontana, Alger, p 46.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par M.JONNART, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1910, p 03.

[4] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951**، ج2، المرجع السابق، ص ص 938-942.

[5] نفسه، ص 1000.

رمادي، إلا أن هذا القانون لم يأت بجديد فيما عدا إحداث مجلس جزائري متساوية الأعضاء تتألف من 120 عضوا ينقسمون إلى هيئتين انتخابيتين واحدة خاصة بالمعمرين ونخبة من المسلمين وهيأة ثانية خاصة بالسكان وتنتخب كل هيئة منهما 60 نائبا وبذلك يتساوى ثمانية أصوات من السكان بصوت واحد من المعمرين[1]، واهم ما تضمن هذا الدستور المادة 50 التي ألغت النظام العسكري الذي كان يسيطر على أقاليم الجنوب والمادة 56 التي فصلت الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية بمقتضى قانون 1905م المتعلق بفصل الدين عن الدولة، وأما المادة 57 فجعلت اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر[2]، وبموجب المادة 50 من النظام العضوي لـ 20سبتمبر 1947م إدماج أقاليم الجنوب في العمالات الثلاث، فإقليم عين الصفراء يدمج في ولاية وهران وإقليم غرداية في ولاية الجزائر وإقليم توقرت والواحات في ولاية قسنطينة، لكن لم تطبق هذه المادة في مجملها وأدمجت ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من أول جانفي 1948م وان الإدارة ستمارس من قبل الضباط إلى غاية 1957م[3].

المبحث الثاني : التنظيم الإداري– العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : التقسيم الإداري– العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري

قسم الجنوب الجزائري إلى أربعة أقاليم بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م، وهي الإقليم العسكري لعين الصفراء ومركزه الإداري عين الصفراء، والإقليم العسكري لغرداية ومركزه الإداري الأغواط، والإقليم العسكري لتوقرت ومركزه الإداري توقرت، والإقليم العسكري للواحات ومركزه الإداري ورقلة، وأخذ هذا التقسيم الإداري الجديد شكلين مختلفين في التسيير الإداري حسب المرسوم الصادر في 12 ديسمبر 1905م، فالشكل الأول قسم إلى دوائر وملحقات ومراكز والشكل الثاني قسم إلى بلديات مختلطة وأخرى إلى بلديات أهلية، مما يوحي بوجود إدارتين مترادفتين واحد عسكرية والأخرى مدنية، إلا أن كلتا الإدارتين في الواقع هي إدارة واحدة عسكرية تخضع لتسيير ضباط

[1] – شارل روبير اجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، المجلد الثاني، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 965 – 969.

[2] فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2005م، ص ص 192–193.

[3] – محمد بجاوي: **المرجع السابق**، ص ص 306–307.

– فرحات عباس: **نفسه**، ص 77.

الشؤون الأهلية[1]، وهذه الأقاليم قسمت إلى دوائر وبلديات وملاحق وحدد لكل إقليم عاصمة تدير شؤونه، ويخضع كل إقليم إلى حكم ضابط سامي يتم تعينه حسب مرسوم 14 أوت 1905م المحدد لصلاحيات واختصاصات الحاكم العام بالجزائر بناءً على اقتراح وزيري الحربية والداخلية[2]، إلا أن هذا التقسيم كان أوليا وسيخضع إلى عدة تعديلات خلال السنوات القادمة وهي كالتالي:

أ– إقليم غرداية: وعاصمته المؤقتة الأغواط و بدوره ينقسم إلى :

– دائرة غرداية وبلدية غرداية.

– دائرة الجلفة والتي تنقسم إلى:

1– بلدية الجلفة المختلطة ومركز الجلفة.

2– بلدية الجلفة الأهلية وهي تتكون من قبائل و قصور دائرة الجلفة.

– دائرة الأغواط والتي تنقسم إلى:

1– بلدية الأغواط المختلطة وتتكون من مدينة وواحات الأغواط.

2– بلدية الأغواط الأهلية وتتكون من قبائل وقصور دائرة الأغواط.

ب – إقليم عين الصفراء : وعاصمته عين الصفراء[3] وبدوره ينقسم إلى :

1– دائرة مشرية وتضم بلدية مشرية المختلطة ومركز برقون(رأس العين).

2– دائرة البيض وتضم بلدية البيض المختلطة ومركز الأبيض سيدي الشيخ.

3– دائرة كولومب بشار وتضم :

– بلدية كولومب بشار الأهلية وملحق بني عباس ومركز تاغيت ومركز تلزازة (Talzaza).

– بلدية عين الصفراء المختلطة وهي تدار من قبل رئيس ملحقة عين الصفراء وبدورها تضم قسمين هما قسم عين الصفراء وقسم بني ونيف.

---

[1] محمد بن دارة: **السياسة الفرنسية في الصحراء ما بين (1962/1952)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص تاريخ الثورة، اشراف جمال قنان، معهد التاريخ، الجزائر، 1999/1998م، ص 09.

[2] رضوان شافو: **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844 – 1962م**، دار الحابر للنشر والتوزيع، **الجزائر**، ص ص 283 – 284.

[3] أنشأت ملحقات عين الصفراء (المشرية والبيض) بموجب قرار 20 مارس 1882م بعد قيام انتفاضة بوعمامة، وبقرار 19 جانفي 1904م ثبتت رسميا كملحقات بدل دوائر. ينظر:

– محمد برشان: **المرجع السابق**، ص 182.

جـ- إقليم الواحات: وعاصمته أدرار والتي تضم بلدية الواحات الصحراوية الأهلية وملحق توات(أدرار) وملحق تيدكلت ومركز قورارة (تيميمون)، وفي سنة 1914م تم نقل عاصمة الواحات من عين صالح إلى ورقلة من اجل تسهيل مهمة قائد تلك المنطقة من ممارسة قيادته أثناء الحرب[1]، ومراقبة الحدود الجزائرية الطرابلسية، ثم أصبحت مابين سنتي 1917 – 1919م مقرا للقيادة العامة لمجموعة الصحراء الجزائرية والتونسية والسودانية بقيادة **لابيرين**(**Laperrine**)[2].

د- إقليم توقرت: وعاصمته بسكرة والتي تضم دائرة توقرت وتنقسم إلى :

- بلدية توقرت الأهلية وملحقة واد سوف.
- بلدية بسكرة الأهلية وتضم ملحقة بسكرة ومركز أولاد جلال[3].

المطلب الثاني : هيكل الإدارة العسكرية بأقاليم الجنوب الجزائري

يعتبر الحاكم العام هو المسؤول الأول للدفاع عن هذه الأقاليم والمحافظة على الهدوء والنظام العام في الجزائر وتسيير الإدارة، وله السلطة على أراضي الشمال والجنوب، ويساعده عسكريا قائد الفيلق التاسع عشر المتمركز في الجزائر[4]، وعلى كل إقليم حاكم عسكري أو ضابط سامي يدير الشؤون العسكرية والإدارية يتم تعيينه بموجب مرسوم 14 أوت 1905م وتربطه علاقة مباشرة بالحاكم العام

---

[1] voir :

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du sud de L'Algérie**, présenté par M.JONNART, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1919, p 05.

- **Bulletin officiel du Ministère de la guerre**, année 1915, Paris, Henri Charles-Lavauzelle, 1915, p 643.

[2] عين الضابط لابيرين قائدا أعلى للواحات الصحراوية نظرا لخبرته في هذا الميدان وساعيا إلى توسيع السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري، وقد تمركز في منطقة عين صالح وجعلها قاعدة عسكرية ، وعمل على استقدام الأب الروحي **دوفوكو** الذي كان متواجد في بني عباس حتى يساعده في استمالة السكان، ونشر المسيحية. ينظر :

- إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 – 1934** ، المرجع السابق، ص 495.
- محمد سعيد القشاط : **عرب الصحراء الكبرى التوارق**، ط2، مطابع اديتار، كاليري ايطاليا 1989م، ص 200.
- رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 201.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 06.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 07.

الذي له صلاحيات التعيين بناءً على اقتراح وزيري الحربية والداخلية[1]، وتزامن صدور قانون تنظيم أقاليم الجنوب مع تعيين الحاكم العام **جونار** (**Jonnart**)[2] والضابط **لابيرين** (**Laperrine**) قائد أعلى للواحات الصحراوية نظرا لخبرته في الجمع بين التسيير الإداري والعسكري، وطبق على أهالي الإقليم القوانين العسكرية وقانون الإندجينيا (**L'indigènat**)[3]، وما يميز هذه الإدارة الجديدة ازدواجيتها بوجود إدارة مدنية وعسكرية في نفس الوقت وان كانت اقرب إلى العسكرية لأن الإدارتين تابعتين لضباط الشؤون الأهلية[4] التي عوضت المكاتب العربية، وهؤلاء الضابط مارسوا مهام أخرى مثل إصدار القرارات المختلفة التي تسيير هذه الأقاليم ورئاسة اللجان البلدية وهذه السياسة التي اتبعتها فرنسا في تسيير أقاليم الجنوب منذ البداية مميتة ببطء مستعملة في ذلك الإرهاب والطغيان والقهر بجميع أشكاله وصوره، وأصبحت الصحراء عبارة عن ثكنة عسكرية كبيرة يخضع كل من بداخلها إلى القوانين العسكرية الصارمة، فكل حركة تخضع لإذن وتصريح[5]، كما انه كان معترفا بأراضي الجنوب أنها جزء لا يتجزأ من الجزائر وأن الأحكام القانونية لم ترم إلى إقامة وحدة سياسية

---

[1] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 200.

[2] عين جونار (Jonnart) حاكما عاما على الجزائر و تقلد المنصب ثلاث مرات، فالعهدة الأولى تبدأ من 03 أكتوبر 1900 إلى جوان 1900م والعهدة الثانية من ماي 1903 إلى 28 فيفري 1911 م، والتي تعتبر العهدة الأطول، أما الثالثة من 30 جانفي 1918 إلى جويلية 1919م وهي آخر عهدة له في الجزائر، وتزامن حكمه مع اتساع ثورة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي للجزائر ومقاومة التوارق في أقصى الجنوب، كما انه اصدر قرار ينص على منع الجزائريين من الحج إلى مكة بسبب وجود الطاعون والكوليرا في الشرق الأدنى. ينظر :

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 25.

- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج2، المرجع السابق، ص 106.

- نبيل شلال علوان: **مراحل ثورة الشيخ بوعمامة (1881 – 1908)**، مجلة أوروك ، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2017م، ص 241

[3] الإندجينيا (L'indigénat): السكان بالنسبة للاستعمار الفرنسي هم السكان الأصليون، وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة التي فرضت على الشعب الجزائري بعد فشل ثورة 1871م وتم التمهيد له بمرسوم 29 اوت1874م القاضي بمنح الولاة صلاحيات عقابية استثنائية، وتم معمولا به حتى سنة 1944م . ينظر :

- بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، المرجع السابق ، ص ص 231- 233 .

[4] محمد الزين: **المرجع السابق**، ص 185.

[5] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص 151.

منفصلة عن الجزائر وهذا ما يؤكد وحدة الأرض الجزائرية ولم تكن رغبة الحكومة الفرنسية في تجزئة الجزائر وإنما تمثل وحدة إدارية متميزة تتمتع بالشخصية المدنية ولها ميزانية خاصة [1].

ويتميز الهيكل الإداري لأقاليم الجنوب الجزائري بالبساطة وتسير بأقل التكاليف والتميز بالفاعلية، فقد أشار الوالي العام **جول كامبون** (**Jules Cambon**) سنة 1892م على الحكومة الفرنسية كيفية تسيير الصحراء الجزائرية وإدارتها بقوله :« في الحقيقة من العبث وضع هذه المناطق الخالية من الأوربيين تحت إدارة مماثلة لإدارة المكاتب العربية، ومن الأسهل والأيسر عدم السعي في إدارتها أصلا، إذ يكفي تعيين ضابط سام مقيم بهذه المناطق ومراقبة رؤساء السكان المعينين من قبلنا وفرض الضرائب المتواضعة، وتجنيد السكان، وإنشاء مصلحة البريد الدائم والمنتظم»[2].

المطلب الثالث : استقلالية ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري عن ميزانية الجزائر

تكرست الاستقلالية المالية لأقاليم الجنوب تشريعيا في الفقرة الثالثة من قانون 24 ديسمبر 1902م إلا أنها لم تطبق إلا في 01 جانفي 1904م، وكان الهدف من ذلك هو الاستجابة لمتطلبات احتياجات الاستعمار، ونظرا لشساعة هذه الأقاليم وكذلك لاحتياجاته الأساسية بما يتعلق بشق الطرق، إضافة إلى تمكين الإدارة الفرنسية من تحسين الحياة المعيشية للمعمرين من خلال تحسين موارد الري وإنشاء شبكة للاتصالات وكل الخدمات العمومية الغير مؤهلة في هذه الأقاليم، وجاءت مراسيم 30 ديسمبر 1903م و14 أوت 1905م لتكمل كل التنظيمات المتعلقة بتحضير وسير ميزانية أقاليم الجنوب التي تحضر من طرف الحاكم العام بعد التأشير عليها من طرف مجلس الحكومة، ومن اجل التحضير لأول ميزانية خاصة في سنة 1904م قسمت الإدارة الفرنسية ميزانية الجزائر إلى ميزانية الشمال وأقاليم الجنوب، إلا أن هذا التقسيم لم يراع الظروف الاستثنائية لكل موسم خاصة الجانب السياسي والاقتصادي للقبائل، ولم يراع الموارد المالية التي تتمتع بها أقاليم الجنوب، ولكن مع مرور الوقت بدأت تتضح معالم التسيير في أقاليم الجنوب خاصة الأمور المالية وكيفية تقسيمها من مدفوعات ومداخيل وكذلك الأعباء[3]، وفي سنة 1944م صدر مرسوم 08 جويلية 1944م الذي حمل بعض التعديلات التي نصت على إلغاء الفقرة الثالثة من مرسوم 30 ديسمبر 1903م

[1] محمد بجاوي: **المرجع السابق**، ص ص 299 – 301.

[2] محمد بن دارة: **المرجع السابق**، ص 07.

[3] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 571-572.

واستبدالها بالفصل بين ميزانية الجزائر وميزانية أقاليم الجنوب فيما يتعلق بالمقبوضات والنفقات بالنسبة لأصحاب القروض المتعاقدين بهذه الأقاليم ومساهمة أقاليم الجنوب في النفقات الإدارية بالنسبة للمصالح البلدية ، حيث نص الإجراء الأول على توسيع القروض بموجب التعديل المؤرخ في سنة 1903م والمصرح به من قبل قانون 07 افريل 1902م، كما حمل إصلاح سنة 1944م تحديد معمق وفي نفس الوقت خفف بعض الضرائب وتم تحديد كيفية جباية بعض الضرائب المتعلقة بممارسة الصحافة وبعض المراسيم المطبقة بأقاليم الجنوب لتكون مشابهة لشمال الجزائر والمحددة بموجب قانون 19 ديسمبر 1900م والتي تنص على ما يلي:

أ – يتم جباية حقوق التسجيل والطابع لصالح ميزانية أقاليم الجنوب.

ب– يتم تحصيل حقوق الجمركة والضرائب غير المباشرة والضرائب على رؤوس الأموال لصالح الميزانية الخاصة بالجزائر، وتخصص جل هذه الميزانية لأقاليم الجنوب الجزائري.

ومن اجل تحديد مساهمة السكان في عائدات ميزانية أقاليم الجنوب استلزم معرفة نسبة كل شريحة اجتماعية، حيث بلغت نسبة السكان المسلمين الفرنسيين والأجانب 12.50% عدد السكان في البلديات ذات نشاط الكبير، و05.00% في البلديات المختلطة و 02.50 % في بلديات السكان، وبعد إحصاء السكان في سنة 1936م تم تحديد هذه النسبة المقدرة بـ 02.50 %.

وصدرت الفقرة الثالثة من مرسوم 1944م لتعفي كل السنتيمات الإضافية المتعلقة بأقاليم الجنوب والمنضوية تحت الضريبة الرئيسية وخاصة المتعلقة بالفقرة الخامسة من قانون 20 جويلية 1891م والفقرة الثانية المتعلقة بمرسوم 12 مارس 1907م، بالإضافة إلى بعض الضرائب المتعلقة بالزراعة وتربية الحيوانات وزراعة النخيل، ومن جانب آخر لم يتم إجراء أي تغيير في النفقات العسكرية منذ سنة 1930م حيث يتم دعمها من طرف ميزانية باريس، كما انه تم ربط ميزانية فزان– غدامس بميزانية أقاليم الجنوب بموجب قرار وزاري مؤرخ في 01 سبتمبر 1943م[1].

المبحث الثالث : حدود أقاليم الجنوب الجزائري

لم يحص قانون 24 ديسمبر 1902م الذي أسس أقاليم الجنوب المقاطعات التي تكوّن التجمع الجديد وإنما صرح في احد بنوده بان المقاطعات العسكرية تقع في جنوب بعض المقاطعات المنفصلة

[1] G. G. A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, par ordre de M. Yves, Imprimeur Officielle, Alger, Année 1947, pp 466 - 468.

عن الجزائر، وهذا التعريف لم يقم برسم الحدود الشمالية لأقاليم الجنوب الجزائري بدقة، لأنها في الماضي كانت حدود الجزائر مع المغرب وتونس مثبتة جزئيا، أما في أعالي الصحراء الجزائرية فإنه لا يوجد أي خط فاصل يوضح الحدود، ومنذ سنة 1902م تم إبرام عدة اتفاقيات وعقد مؤتمرات سمحت بتحديد حدود الجنوب الجزائري مع الأقطار المجاورة الواقعة تحت الاحتلال والحماية الفرنسية[1].

المطلب الأول : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الشمالية

تم تحديد الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في المادة الأولى من قانون 24 ديسمبر 1902م الذي ينطلق من جنوب دائرة مغنية العسكرية وملحق العريش وسعيدة ودائرة تيارت العسكرية وملحق آفلو ودائرة بوغار العسكرية وملحق الشلالة وسيدي عيسى ودائرة بوسعادة العسكرية وملحق بريكة ومركز تكوت التابع لدائرة بسكرة العسكرية ودائرة خنشلة وتبسة العسكريتين لتصبح الحدود الشمالية لأقاليم الجنوب، وكل هاته المدن والقرى تنتمي لأقاليم الجنوب الجزائري العسكري[2]، كما أن الإدارة الاستعمارية التزمت بدفع الحدود الشمالية للأقاليم الجنوب جنوبا إذا ما دعت ضرورة الاستيطان إلى ذلك[3].

المطلب الثاني : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الغربية

بعدما تمكنت الدولة العثمانية من إلحاق اغلب أقطار المغرب العربي ماعدا المغرب الأقصى، نشبت منازعات بين الجانبين العثماني والمغربي حول حدود مجالات سيادة كل منهما خاصة الحدود الشمالية الغربية للجزائر، وقد تم حسم بعض هذه المنازعات عن طريق تخطيط بعض الحدود خلال القرن

---

[1] ينظر للملحق 01، ص 189.

[2] voir :

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, exposé de Leur Situation Publié par ordre de M. Steeg , Première Partie , ce qu'ils sont - pourquoi ils ont été créés, Imprimeur- Libraire-éditeur, Alger, Année 1922, p 12.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 449.

[3] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص 148.

السادس عشر[1]، ولما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م واجهتها مقاومة عنيفة بزعامة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري الذي كان أحيانا يلتجأ إلى الحدود الغربية مع المغرب أو إلى داخل أراضيه، مما تسبب في قيام معركة إيسلي في 14 أوت 1844م[2] بين فرنسا والمغرب التي انهزم فيها ونتج عنها إبرام اتفاقية عرفت باسم معاهدة طنجة في 10سبتمبر 1844م بين المغرب وفرنسا متضمنة ثمانية شروط مرعاةً للأهداف الإستراتيجية الفرنسية، فقد حمل الشرط الخامس على أن تحديد الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب تبقى ثابتة حسب ما كانت عليه في عهد السلطة العثمانية في الجزائر [3].

صرح الجنرال **بيجو**(**Bugeaud**) الذي كان غير راض بعدم إشراكه في معاهدة طنجة وضغطه في البرلمان الفرنسي على الحكومة الفرنسية إعادة النظر في مسالة الحدود، وأن توقيع معاهدة طنجة جاءت لوضع نهاية سريعة للحرب لذا يمكن اعتبارها اتفاقية أولية وان شرطها الخامس يجب التفاوض فيه من جديد[4]، وتأجيل ترسيم الحدود باتفاقية خاصة إلى ما بعد إجراء معاينات وأبحاث على الميدان[5].

اجتمع الطرفان الفرنسي بقيادة الجنرال **دو لاروا** (**De La Rue**) والمترجم **ليون روش** (**Léon Roch**)[6] والعقيد **ريورات** (**Rouret**) والمغربي بقيادة سي **حميدة الشجعي** عامل

---

[1] محمد رضوان: **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، أفريقيا الشرق، بيروت ، لبنان، 1999م، ص ص 41 – 42.

[2] من بين أسباب قيام معركة إيسلي هو طلب فرنسا من المغرب تسليم أو طرد الأمير عبد القادر من أراضيها وعدم تقديم العون له، وقعت المعركة في 14 أوت 1844م بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بيجو والقوات المغربية بقيادة محمد بن عبد الرحمان والتي انتهت بهزيمة الجيش المغربي. للمزيد ينظر:

– هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر رائد الكفاح**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م، ص ص 222 -225.

– ودان بوغفالة:**الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان**، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، مكتبة الرشاد للطبع والنشر،الجزائر، 2014م، ص 308-309.

[3] إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934**، المرجع السابق، ص ص 340-341.

[4] محمد مزيان: **جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب**، مجلة كان التاريخية، العدد 22، ديسمبر 2013م، ص40.

[5] إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934**، المرجع السابق ص 340.

[6] **ليون روش** (**Léon Roch**): ولد ليون روش في مدينة غرونوبل (**Grenoble**) بفرنسا في 27 سبتمبر 1809 تحصل علة شهادة البكالوريا سنة 1828م، ودخل معهد الحقوق، اهتم بالعمل الفلاحي بالجزائر، استقر بمنطقة إبراهيم رايس وسط السكان الجزائريين وبعض الأتراك وتعلم اللغة العربية للاتصال معهم، تقلد منصب ملازم في فرقة الخيالة، اصطحبه المارشال كلوزيل في حملته على المدية سنة 1836م، التحق بجيش الأمير عبد القادر1837 -1839م وأعلن إسلامه أمامه ا ولزمه في حروبه الداخلية وتنقلاته واجتماعاته وأصبح أحد كتابه الخاصين المقربين، بعد تجدد الحرب بين فرنسا والأمير عاد ليون إلى فرنسا

وجدة والسيد **أحمد خضر السلاوي** كاتب الأوامر السلطانية وممثلا شخصيا عن السلطان **عبد الرحمان** في مدينة مغنية يوم 18 مارس 1845م والتي اجتمع فيها الطرفان الفرنسي والمغربي للاتفاق حول الشروع في تحديد دقيق وواضح لرسم الحدود بين الدولتين[1].

وتضمنت معاهدة لالة مغنية سبعة بنود، وما يهم قضية ترسيم الحدود فقد نص البند الأول على إبقاء الحدود بين الجزائر الفرنسية والمغرب مثلما اتفق عليه في الماضي بين الأتراك والمغرب سابقا، ولا يتعدى احد حدود الآخر، ولا يحق لأحد البناء في الحدود، ولا تميز بالحجارة، وتبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيين على الجزائر.

أما البند الثالث فقد تطرق إلى تحديد مفصّل للحدود الإقليمية والسياسية والجغرافية والعمل على توضيحها بمعالم طبيعية متعارف عليها واعتراف المغرب الأقصى بسلطة فرنسا على الجزائر.

لقد قسمت الحدود إلى ثلاث أقسام بين فرنسا والمغرب بموجب اتفاقية لالة مغنية، فالقسم الأول حدد بتدقيق ويبدأ من مصب وادي كيس في البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي الواقعة على بعد 150 كلم إلى الجنوب، والقسم الثاني يمتد من ثنية الساسي إلى فقيق[2] جنوبا وهذا القسم لم

حاملا أسرار الأمير ثم انتقل إلى تونس ثم إلى المغرب من سنة 1845 إلى 1847م،كان له دور كبير في إبرام اتفاقية لالة مغنية بين فرنسا و المغرب. ينظر:

– يوسف مناصرية: **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832–1847م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

[1] عملت فرنسا على انتقاء مفاوضيها بدقة، فالوفد الفرنسي يتكون من الجنرال **دو لاروا**(**De La Rue**) والرائد **مارتمبري** اللذان اعتمدا على الوثائق العثمانية في رسم الحدود، والمترجم ليون روش الذي له خبرة سنوات محفوفة بالمخاطر ومهارات التفاوض مع المسلمين . ينظر :

– برابح الشيخ، **التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا)**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 27 ، جوان 2017م، ص 26 .

– محمد مزيان : **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بملحقة عين الصفراء 1942–1956**، المرجع السابق، ص 40.

- Marinière (MH. DE LA) & Lacroix (N), **Documents Pour Servir A L'étude Du Nord Ouest Africain**, T1,Gouvernement Général De L'Algérie, Service Des affaires Indigènes, p 522.

[2] فجيج أو فقيق: إقليم واسع يمتد على مساحة تقارب 900 كلم2 بأقصى غرب جبال عمور، به واحات كثيرة، وثمانية قصور من أهمها قصر زناقة الجنوبي الذي يعتبر بمثابة عاصمة لفقيق، كان تابع لمملكة تلمسان في العهد الزياني وبعد حملة المنصور ملك السعديين على صحراء السودان ضمها لملكه، اكتسبت مكانة صناعية وتجارية هامة. ينظر:

– إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934**، المرجع السابق ص 386.

تعين حدوده بدقة وإنما نص فيه على القبائل والقرى التي ذكرت على أنها تابعة لسلطة الفرنسيين بالجزائر، وأما القسم الثالث فانه يقع جنوب فقيق نحو الصحراء ولم يتم تحديد حدوده بحجة انه صحراء[1]، ولم تثبت لاعتبارها منطقة لا تحرث[2]، حيث صرح **الجنرال ليوتي** (**Lyautey**) قائلا : « ... إن معاهدة 1845م المتفق عليها بين المغرب وفرنسا تشير إلى عدم وجود حدود إقليمية مقامة بين البلدين ما دامت الأراضي في الجنوب غير مزروعة »، وأية محاولة لرسم الحدود ستكون عديمة الفائدة وأنها تستخدم لتنقل القبائل والإقامة بها وجعلها مراعي والتزود بالماء، وهي لم تجزأ وقد اكتفت المعاهدة بتوزيع القبائل والقصور وعددت التابعة منها إلى المغرب والتابعة منها للجزائر الفرنسية[3].

اعتبرت فرنسا أن اتفاقية لالة مغنية اتفاقية سلام بينها وبين المغرب، ولعل ما يؤكد ذلك الرسالة التي أرسلها الجنرال **دو لاروا** (**De La Rue**) إلى وزير الحرب عشية توقيع المعاهدة التي قال فيها: « إن النتيجة المتحصل عليها إثر توقيع الاتفاقية جد مهمة، وأتوقع أن تكون أكثر من ذلك عندما تقوم بنشر مضامينها، فهي في الواقع لم تسمح لنا إقامة حدودنا الغربية مثلما كانت أيام الأتراك، ولكنها الآن أكثر دقة ووضوح...باختصار فاتفاقية لالة مغنية فهي معاهدة سلام»[4].

ظلت مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب تثير كثيرا من المشاكل خاصة أن القسم الثاني والثالث من اتفاقية لالة مغنية اكتنفا كثيرا من الغموض، وان الأحداث التي وقعت على الحدود كانت تطرح في كثير من الأحيان فكرة مراجعة اتفاقية لالة مغنية وإعادة صياغتها لتتماشى مع الأوضاع السياسية الجديدة في المنطقة، وأول لقاء جمع بين الطرفين في 18 جوان 1866م، حيث كلف العقيد **شانزي** (**Chanzy**) قائد دائرة سبدو بالعمل مع ممثل المغرب بمسح طبوغرافي للحدود من رأس عصفور

– عز الدين بن سيفي: **العلاقات الجزائرية المغربية 1246–1330هـ / 1830–1912م**، أطروحة دكتوراه، اشراف بودواية مبخوت، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م، ص 128.

[1] عبد الهادي التازي: **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، ج 10، عهد العلويين 2، الدار البيضاء، 1989م، ص 16.

[2] Lyautey Pierre, **vers Le Maroc**, **Lettre Du Sud Oranais 1903–1906**, Librairie Armand Colin, Paris, 1937,p 06.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, première partie, Année 1922, Op.cit, p 13.

[4] محمد مزيان: **المرجع السابق**، ص 41.

إلى عنق المشاميش من اجل تسهيل مهمة وضع المعالم الجغرافية[1]، إلا أن مسالة الحدود ظلت تطرح مشاكلها، ففي شهر أوت 1866م تعرضت المنطقة للجفاف فاضطرت بعض قبائل المغرب إلى النزول قرب سهول مغنية وطلبت من قائد سبدو الترخيص لها بنصب خيامها في الأراضي الجزائرية مابين واد مويلح والعريشة، إلا أن القائد رفض طلبهم واحتجز القائد **مولاي أحمد** كرهينة لتتدهور العلاقات بين الطرفين[2]، وخلال موسم الحرث لسنتي 1870- 1871م حرث المغاربة ما يقارب 2000 هكتار داخل أراضي قبائل بني واسين، الذين احتجوا لدى السلطات الفرنسية المقيمة في تلمسان بقيادة الجنرال **داستوك** (**Dastugue**).

ومما زاد الأمور تعقيدا بين الطرفين هو قضية جمع الضرائب وإقدام عامل وجدة على استخلاصها من بعض القبائل الجزائرية، الذي اعتبرته فرنسا خرقا واضحا لاتفاقية لالة مغنية وهو ما عجل لوضع حد لهذه التجاوزات[3]، إلا أن خطر اعتداء القبائل المغربية على الأراضي الجزائرية استمر طيلة الفترة الممتدة من 1877م إلى 1881م.

وفي 31 مارس 1896م إلتقى وفد فرنسي بقيادة الرائد **سانت جوليان** والنقيب **تارنو** بنظيره المغربي قائد عمالة وجدة حيث بدأ العمل على تحديد الحدود بدقة.

وفي 07 ديسمبر 1908 قدم الجنرال **ليوتي** (**Lyautey**) المحافظ الأعلى للحدود تقريرا إلى الحكومة الفرنسية يحتوي على برنامج شامل يستند إلى الاتفاقيات المبرمة بين الفرنسيين في الجزائر، والذي شرع في تطبيقه في سنة 1909م وكان أهم ما جاء فيه هو استحداث شرطة الحدود،[4] وعشية فرض الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912م بقي التعامل بين الطرفين يسير وفق الاتفاق السابق بين الجزائر الفرنسية والدولة الجديدة تحت سلطة الحماية[5].

بقيت المناطق الصحراوية الواقعة جنوب فقيق التي تمتد من فقيق إلى حدود موريتانيا لم تعين حدودها وقبائلها بدقة بين الجزائر الفرنسية والمغرب الأقصى بحجة أنها صحراء ومراعي لرعايا الدولتين، شعرت فرنسا بخطورة الأوضاع المتدهورة خاصة بعدما تعاظم نفوذ بعض الدول الأوروبية

---

[1] عز الدين بن سيفي: **المرجع السابق**، ص 153.

[2] إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934**، المرجع السابق، ص 348.

[3] عز الدين بن سيفي: **المرجع السابق** ، ص 153.

[4] **نفسه** ، ص ص 155 – 156.

[5] برابح الشيخ : **المرجع السابق**، ص ص 26 – 27.

القوية بالمغرب[1]، كما أن فرنسا كان لها هدف السيطرة على هذه المناطق وتوسيع نفوذها نحو الصحراء واحتلال واحات توات وقورارة وتيدكلت[2]، واعتراف المغرب بشرعية الوجود الفرنسي في واحات إقليم توات وزوزفانة وواد الساورة[3]، لتبقى الحدود من الحمادة التي تفصل بين واد قير وواد الزيز إلى غاية موريتانيا غير محددة[4].

المطلب الثالث : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الشرقية

1- مع تونس :

تعتبر الحدود التونسية جزءا من ظاهرة الحدود المغاربية التي عمل الاستعمار الفرنسي على وضعها وساهم في نشأتها وتثبيتها خلال فترة تواجده الطويل بالمنطقة[5]، وعندما احتلت فرنسا تونس سنة 1881م عملت على تأمين حدودها بين تونس والجزائر من اجل محاصرة المقاومة في الجزائر ومنع وصول الأسلحة والذخائر إليهم[6]، وتمتد الحدود من الحدود الجنوبية لبلدية تبسة إلى غدامس[7] جنوبا بمسافة 450 كلم، وتنقسم الحدود إلى قسمين فالجزء الأول حدوده معلومة والثاني غير محددة ومرسمه.

الجزء الأول:

يمتد الجزء الأول من شط غرسة إلى بئر الرومان، وتم الاعتراف بالحدود خلال سلسلة من التحقيقات الميدانية التي أجريت في أعقاب احتلال تونس وتم التصديق على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجزائر و المحمية تونس بقرار من وزير الشؤون الخارجية اعتبارا من 30 أكتوبر 1901م الخط

---

[1] إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934**، المرجع السابق، ص 374 .

[2] محمد رضوان: **المرجع السابق**، ص ص 46 – 50.

[3] إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934**، المرجع السابق ، ص 375.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, première partie, Année 1922, Op.cit, pp 15 - 16.

[5] محمد رضوان : **المرجع السابق**، ص 61.

[6] زيادة نقولا : **إفريقيا دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991م، ص 80.

[7] **غدامس:** تقع في الزاوية الغربية من بلاد ليبيا وتتصل بالأراضي التونسية والجزائرية وتمتاز بتربتها الجيدة ومياهها الجوفية وترتفع عن سطح البحر بحوالي 300 متر وتقع على بعد 600 كلم من مدينة طرابلس، و يحدها شرقا مدينة درج وغربا الحدود الجزائرية وشمالا الحدود التونسية. ينظر:

– صالح اروبدة صالح محمد: **الحياة الاجتماعية في غدامس أثناء العهد العثماني الثاني 1828 – 1911م** ، جامعة بنغازي، كلية الآداب و العلوم ، المرج ، قسم التاريخ ، ص 01.

المختار هو تقليدي ويميزه نقاط المياه لبئر العمري وهزوي وبئر رتيمي وبئر كركوبي وبئر الشيخ علي وبئر الرومان.

الجزء الثاني:

أما الجزء الثاني من الحدود لم يتم تحديده بعد بشكل واضح وان الحدود التي سيتم تحديدها تقع بالكامل في شرق العرق وللتونسيين وللجزائريين الحق في الرعي والماء وتمتد من بئر الرومان ودخلة المنقع ودخلة القلتة وتنتهي عند النقطة الجنوبية الموازية لغدامس على الحدود الطرابلسية[1].

2– مع ليبيا (طرابلس):

بالرغم من أن ليبيا لم تكن مستعمرة فرنسية إلا أن حدودها المشتركة مع الجزائر بدأت تفرض نفسها خاصة بعد احتلالها لتونس وكذلك من اجل حماية حدودها الفرنسية في الجزائر وقطع طرق تموين وتدعيم المقاومة الجزائرية[2]، لذا عملت فرنسا على مد سلطتها إلى غربي الخط الواصل بين غدامس وغات والمناطق الواقعة جنوبي هذه الواحة وصولا إلى جانت في أقصى الجنوب[3]، وبموجب اتفاقية 14 جوان 1898م التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا تم تحديد الحدود بين الجزائر وليبيا وقد انضمت لهذه الاتفاقية ايطاليا، إلا أن الدولة العثمانية لم تعترف بها[4] .

المطلب الرابع : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الجنوبية

في سنة 1905م قامت فرنسا بتعيين الحدود بين الجزائر وموريتانيا والتي يبلغ طولها 300 ميل وهو ما يعادل 461كلم، وهي تشمل منطقة تندوف، وقد امتد خط الحدود بشكل مستقيم، يلتقي في رأسه الشمالي مع حدود الصحراء التي كانت تابعة لإسبانيا وفي رأسه الجنوبي مع حدود مالي[5]. في حين نجد أن حد النيجر الشمالي يؤلف الحد الجنوبي للجزائر، وفي الواقع أن الحدود الجنوبية للجزائر

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, première partie, Année 1922, Op.cit, pp 16 - 17.

[2] محمد رضوان: **المرجع السابق**، ص 59.

[3] إتوري روسي: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**، تر وتق : خليفة محمد التليسي، ط2، مكتبة الإسكندرية توزيع الدار العربية، 1411هـ - 1991م، ص ص 457 – 476.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, première partie, Année 1922, Op.cit, pp 17 - 18.

[5] إلهام محمد علي ذهني: **المرجع السابق**، ص ص 203-204.

ثبتت بعد صدور قانون 1902م عن طريق تسوية جرت على مستوى الوزراء بتاريخ 07 جوان 1905م وقد جاءت اتفاقية نيامي لعام 1911م تؤكد هذه التسوية وتضعها موضع العمل[1].

المبحث الثالث: النظام القضائي بأقاليم الجنوب الجزائري.

المطلب الأول : النظام القضائي

يتميز التنظيم العام للقضاء بأقاليم الجنوب الجزائري ببعض الخصوصيات عن شمال الجزائر وهذا راجع كون طريقة احتلال المناطق الجنوبية تختلف عن المناطق الشمالية وكذلك لطبيعة المنطقة، إلا أن الإدارة الفرنسية تعمل على سن قوانين موحدة وتذليل كل الاختلافات بين الشمال والجنوب، وينقسم القضاء بأقاليم الجنوب إلى قسمين هما:

– القضاء الفرنسي سواء كان مدني أو قمعي فانه يخضع للأوروبيين أو للرعايا اليهود بغرداية ويعود تطبيقه بعد إصدار مرسوم 15 مارس 1860م المتعلق بالإجراءات القمعية للأوروبيين.

– القضاء الإسلامي الذي يتعلق بقضايا المسلمين في المجال المدني والذي تجسده المحاكم القمعية المطبقة في مؤسسات خاصة[2].

تم تعديل هذه القرارات من خلال المرسومين المؤرخين في كل من 17 أكتوبر 1908م و07 جانفي 1910م اللذين أنشأ محاكم عسكرية في أقاليم الجنوب في حالة السلم، فالأولى تم إنشاؤها في أدرار بتوات وفي عين صالح بتيدكلت والثانية في تيميمون بقورارة ، حيث يتم النظر في كل القضايا العسكرية في حالة السلم بهاته المحاكم، وبموجب هذه المراسيم تم ربط إدارة المحاكم العسكرية بباتنة وملحقة ورقلة ومركز المنيعة بالبليدة، والجدول التالي يوضح محاكم الصلح سواء كانت مدنية أو عسكرية المتواجدة في أقاليم الجنوب مع ذكر المراسيم التي بموجبها تم إنشاء هذه المحاكم مع تاريخ إنشائها والمقاطعات التابعة لها[3].

وبعد الحرب العالمية الأولى صدر مرسوم 06 افريل 1919م الذي أحدث بعض التغييرات على النظام القضائي بأقاليم الجنوب، حيث تم إغلاق محكمة الصلح ببني ونيف وربطها قضائيا بمركز قضاء الصلح بكولومب بشار، كما تم إلحاق مركز بني ونيف الذي تم إنشاؤه بمقتضى الأمر المؤرخ في 10

---

[1] محمد بجاوي: **المرجع السابق**، ص ص 301-302.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, p 405.

[3] ينظر للملحق 02، ص 190.

جويلية 1923م بمحكمة الصلح بعين الصفراء بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1926م، ومن جانب آخر تم إلحاق مركز المنيعة بصفة مؤقتة بالدائرة القضائية بالبليدة بموجب مرسوم 23 ماي 1928م، كما تم إنشاء محكمتين جديدتين تختصان بقضاء الصلح المدني إحداهما في توقرت والأخرى بعين الصفراء والتي ستفصل في كل القضايا الجنائية للأهالي، كما تم غلق محكمة الصلح بالجلفة وإلحاقها بمحكمة الصلح بالأغواط والتي ستفصل أيضا في القضايا العقابية الجنائية للأهالي [1].

المطلب الثاني: القضاء الفرنسي:

تخضع القضايا من الدرجة الأولى لمحاكم الصلح والتي يبلغ عددها بأقاليم الجنوب أربعة عشر محكمة منها محكمتين للصلح مدنيتين بكل من الجلفة والأغواط، والإثنتي عشر الباقية هم محاكم الصلح العسكرية المتواجدة بأقصى مناطق الجنوب.

وفي بداية الاحتلال كانت القضايا المدنية أو العقابية المتعلقة بالأوروبيين تتم عبر تشكيل لجان مدنية وتودع لدى القيادات العسكرية بعين المكان، وهذا التنظيم القضائي أنشئ بموجب الفقرة الثالثة من برقية 31 أكتوبر 1838م والتي تم العدول عنها بموجب مرسوم 10 أوت 1875م، وبهذا التقليد تم إنشاء محاكم الصلح وتمخض عنه محكمتين بكل من الجلفة والأغواط، وبموجب الفقرة السادسة من هذا المرسوم يستطيع الضابط باقتراح من وكيل الجمهورية وبأمر من الحاكم العام أن يتقلد القضايا المتعلقة بالمجال العسكري والصلح.

وتخضع وظيفة قاضي الصلح إلى الحاكم العام أو للقائد الأعلى للدائرة أو إلى رئيس الملحقة أو المركز، ويمتد مجال حكمه على كل المناطق الخاضعة لحاكم الإقليم، كما يقوم بعض الضباط بتولي حل النزاعات المتعلقة بالسكان وأحيانا يعينون من ينوبهم من السكان ويتم فض النزاعات بتدخل رؤساء القبائل أو بما يعرف بالجماعة فمثلا في ملحقة بشار وقع نزاع على الأراضي الواقعة بين قبيلة الزفرانة التي تنتمي إلى المغرب الأقصى وقبيلة العربي أولاد محمد التابعة لملحقة بشار وحكمت الجماعة لصالح هذه الأخيرة وقام القائد العسكري لملحقة بشار بالموافقة على هذا القرار الذي حكم فيه لصالح قبيلة العربي أولاد محمد في 20 ديسمبر 1938م[2]، أما قضايا الصلح البسيطة فيتم معالجتها من طرف

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 476.

[2] ينظر للملحق رقم 03، ص 191.

النواب الضباط أو في حالة التعذر من طرف أي عسكري من أي درجة[1]، وبعد سنة 1928م تم إصدار مرسوم 15 فيفري 1928م الذي وسع صلاحيات القاضي بالمحاكم المدنية بكل من الجلفة والأغواط لتصبح صلاحياتهم مثل صلاحيات قضاة الشمال، وتراوحت الغرامات المالية في هذه المحاكم من ألف فرنك إلى خمسة آلاف فرنك بالنسبة للقضايا المدنية المتعلقة بحركات الأشخاص والمخالفات التجارية، كما تكمن صلاحياتهم الفصل في كل المخالفات الجنائية بالمناطق الخاضع لهم والمخالفات المتعلقة بقانون الصيد والمخالفات المحررة من طرف الشرطة والمخالفات التي لا تتجاوز ستة أشهر سجنا أو خمسمائة فرنك كغرامة والتجاوزات المتعلقة بالغابات والتي لا تتجاوز غرامتها مائة وخمسون فرنك المحددة بموجب مرسوم 14 ماي 1850م[2].

أما الجرائم المرتكبة من طرف الأوروبيين أو اليهود في أقاليم الجنوب فتتم في المحاكم الجنائية في كل من محكمة وهران التي تفصل في كل القضايا المرتكبة في إقليم عين الصفراء ومحكمة الجزائر التي تفصل في القضايا المرتكبة في إقليم غرداية ومحكمة قسنطينة التي تفصل في القضايا المرتكبة في إقليم الواحات وتوقرت[3].

المطلب الثالث: القضاء الإسلامي

بعدما أحكمت فرنسا قبضتها على أقاليم الجنوب استخدمت القضاء الإسلامي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الشريعة الإسلامية ووضعته ضمن مخططاتها الاستعمارية والسيطرة على السكان، حيث ألغت منصب القاضي المسلم وحدت من صلاحياته وجعلت أحكامه غير ملزمة في القضايا التي تفوق قيمتها 200 فرنك، وهؤلاء القضاة لم يكونوا خاضعين للشروط المطلوب توفرها لتعيين القاضي، ولا يتقاضون مرتباتهم من الخزينة بل يحصلون على نسب من حقوق الطابع الضريبي المفروض على القضايا المعروضة على المحكمة والذي يؤدي إلى زيادة تكاليف التي تتكبدها القضايا المطروحة على أصحابها[4]، وبعد صدور أمر 07 ديسمبر 1933م تم تحديد كيفيات إجراء المسابقات

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 471- 472.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 374 – 378.

[3] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 473- 474.

[4] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص 152.

للعمل في هذه المحاكم الإسلامية وكذلك البرنامج المتبع للدراسة وإعطاء فرصة للشباب المسلمين الولوج إلى سلك القضاء[1].

أما عن المصادر التشريعية للقضاء الإسلامي فتتبع في الغالب المذهب المالكي ما عدى في منطقة ميزاب التي تتبع المذهب الإباضي لذلك تم فصلها في محاكم خاصة بها، وفي حالة النزاع بين إباضي ومالكي فان المشتكي هو الذي يحدد المحكمة، وتتوزع المحاكم المالكية الإسلامية حسب الآتي[2]:

– إقليم عين الصفراء وتتواجد به محكمة البيض ومشرية وعين الصفراء وأولاد سيدي الشيخ والشلالة والدراقة والمحكمة الملحقة بكولومب بشار.

– إقليم غرداية وتواجد به محكمة الجلفة وزنينة ومسعد والأغواط والأرباع وغرداية.

– إقليم توقرت وتتواجد به محكمة طولقة ومتليلي وسيدي عقبة وأولاد جلال وتوقرت وجامعة والواد وقمار وكوينين.

– إقليم الواحات وتتواجد به محكمة ورقلة والمحاكم الإباضية بكل من غرداية وبني يزقن وبونوارة ولعطوف وبريان ومليكة وقورارة.

أما مجالس القضاء التي تتكون من القاضي وثلاث أعضاء آخرين يعينون من طرف الحاكم العام، وهؤلاء الأعضاء الثلاثة إما قضاة أو مفتين أو من علماء الدائرة، ويفصل هذا المجلس في قضايا الحكومة التي تتراوح غرامتها من 200 فرنك إلى 2.000 فرنك، وفي حالة عدم الاتفاق بين أعضاء هذا المجلس على القضية فانه يعين قاضي كفء للفصل في القضية، وهم يتواجدون في كل من البيض ومشرية والأغواط وغرداية وتوقرت وبسكرة والجلفة التي تم فتحها بمقتضى الأمر المؤرخ في 20 سبتمبر 1905م[3].

وبعد سنة 1930م تم إغلاق العديد من المحاكم المالكية بسبب عدم وجود الأشخاص الأكفاء ويتعلق الأمر بكل من محكمة متليلي التابعة لملحقة بسكرة والتي تم ربطها بمحكمة طولقة، ومحكمة الزنينة التابعة لملحقة الجلفة ليتم تقسيم المناطق التابعة لها بين محاكم مسعد والجلفة، ومحكمتين من

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 381.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, p 412.

[3] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 476-479.

إقليم عين الصفراء بالشلالة والدراقة، بالإضافة إلى محكمة كوينين التابعة لإقليم توقرت، ولنفس السبب تم غلق المحاكم الإباضية في كل من بونوارة ومليكة ليتم ربط الأولى بمحكمة بني يزقن والثانية بمحكمة غرداية، كما تم تحويل المحكمة المالكية بكولومب بشار إلى محكمة رئيسية لتصبح المحاكم المالكية بأقاليم الجنوب كما يلي:

– إقليم عين الصفراء الذي يضم محكمة طريف وأولاد سيدي الشيخ التابعة للبيض ومشرية وعين الصفراء التابعتين لكولومب بشار.

– إقليم غرداية الذي يضم محكمة الجلفة ومسعد والأغواط والأرباع وغرداية.

– إقليم توقرت الذي يضم محكمة طولقة وسيدي عقبة وأولاد جلال وتوقرت وجامعة والواد وقمار.

– إقليم الواحات الذي يضم محكمة ورقلة، أما غرداية وبني يزقن وبريان وقورارة والعطوف فتخضع للمحاكم الإباضية.

وبمقتضى الفقرة الثالثة والخمسون من مرسوم 23 نوفمبر 1944م تم إعادة تنظيم القضاء الإسلامي بالجزائر وإلغاء كل التنظيمات المحددة بموجب مرسوم 08 جانفي 1870م، كما نصت الفقرة السابعة من نفس المرسوم على توسيع القضاء الإسلامي بأقاليم الجنوب ليشمل منطقة ميزاب وليعدل كل الأوامر القانونية المذكورة في مرسوم 17 أفريل 1889م[1].

أما الأحكام الاستثنائية فيشرف على تنفيذها هيئات قضائية استثنائية هي المجالس الحربية ولجان الطاعة والصلاحيات الردعية، أما بالنسبة للقضايا الجنائية من مخالفات وجرائم فلا يتم الفصل فيها في المحاكم المدنية الإسلامية سواء كان مرتكبها من السكان أو من الأوروبيين أو اليهود بل يتم محاكمتهم في محاكم الشمال[2].

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 379 - 383.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 414-418.

الفصل الثاني: التنظيم المالي لأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الأول : ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثاني : النظام الضريبي والجمركي بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثالث : التسيير المالي لـ «البلديات»بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الأول : ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : موارد ومصادر ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري

بعدما تمكنت سلطات الاحتلال الفرنسي من إخضاع معظم أقاليم الجنوب الجزائري لجأت إلى فرض الضرائب والغرامات التي أثقلت كاهل السكان وأفقرتهم، حيث تمحورت هذه الضرائب في الضرائب العربية حول العشور واللزمة[1] والزكاة والحكور[2] بالإضافة إلى الضريبة على الممتلكات مثل الضريبة على كراء الممتلكات وضريبة الملكية وضريبة على تربية الكلاب التي حددت بـ 12 سنتيم بموجب مرسوم 12 مارس 1907م[3] ، وبما أن الأوروبيين لا يدفعون الضرائب العربية فقد تم إخضاعهم لضرائب أخرى مثل الضريبة على الزراعة والحيوانات والنخيل، ومنذ سنة 1929م شهد النظام الضريبي انتعاشا لسببين هما زيادة التعريفات الضريبية ومن جانب آخر تأسيس نظام ضريبي جديد موجه إلى المؤسسات العاملة في مجال زراعة النخيل الخاضعة لضريبة اللزمة وذلك بإضافة رسوم عليها بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1941م، وكذلك على الشركات التجارية والصناعية من خلال إنشاء ضرائب جديدة مثل الرسم على المؤسسات الصناعية والتجارية في إقليم عين الصفراء بموجب مرسوم 13 ماي 1942م، وضريبة على الفوائد الصناعة والتجارية بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1943م، بالإضافة إلى تكييف التعديلات الاستثنائية المأخوذة خلال فترة الحرب في الشمال الجزائري، وضريبة على الأجور ورواتب الموظفين بموجب مرسوم 15 فيفري 1941م، والضرائب على المهن الحرة والحرف بموجب مرسوم 15 فيفري 1941م.

---

[1] اللزمة: ضريبة تفرض في منطقة القبائل على كل من بلغ سن حمل السلاح وكذالك تفرض في الجنوب على إنتاج النخيل، وهي ضريبة جديدة استحدثتها الإدارة الفرنسية بقرار من المارشال راندون بتاريخ 18 جوان 1858م. ينظر:

– عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900**، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص 125.

[2] الحكور: هو كراء سنوي لأراضي العزل كان يدفع عادة نقدا. ينظر

– توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792–1856م) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007م، ص 171.

[3] Bulletin official de **G.G.A**, **T XLVII^e**, Quarante-sixième, Année 1907, Imprimerie Orientale Pierre Fontana, Rue Pélissier,1908, p 381.

ومن جانب آخر كانت هناك تعديلات مهمة طبقت بالتنسيق مع شمال الجزائر من أجل إصلاح التمويل المحلي وإخضاعه لتمويل أقاليم الجنوب وبلدياته بموجب مرسوم 08 جويلية 1944م الذي نص على توسيع كل الإجراءات والتعديلات الضريبية المطبقة في أقاليم الشمال لتشمل أقاليم الجنوب خاصة النصوص التي تم الإشارة إليها في سنة 1943م المتعلقة بإصلاح النظام المالي المحلي والتي نصت بالأساس على الإعفاءات التالية:

أ- إعفاء ميزانية أقاليم الجنوب من السنتيمات الإضافية المطبقة بموجب الفقرات 16 من قانون 20 جويلية 1891م والفقرة الثانية من مرسوم 12 مارس 1907م بعنوان المساهمات العربية من عشور وزكاة وحكور ولزمة وكذلك الضرائب على الزراعة والحيوانات والنخيل بالنسبة للأوروبيين بموجب الفقرة الثالثة من نفس القانون.

ب- إعفاء الشركات العاملة في مجال المناجم من الضرائب النسبية المطبقة على الأرباح بموجب الفقرة السادسة عشر.

ج - إعفاء الإتاوات الثابتة على المناجم فيما يتعلق بالأرباح الخاصة بميزانية أقاليم الجنوب بموجب الفقرة السادسة، وكذلك الإعفاء من الأعباء المتعلقة بالسنتيمات الإضافية البلدية والضرائب البلدية الإجبارية بموجب الفقرة السابعة.

وفي المجمل فإن النظام الضريبي المطبق في أقاليم الجنوب بدا شيئا فشيئا يقترب من النظام الضريبي الصارم في شمال الجزائر وكل أصناف الواردات في الجنوب تخضع لنفس النظام الضريبي المطبق في الشمال ماعدا التعديلات الضريبية الخاصة بالمنتوجات الفلاحية والتي تخضع للضرائب العربية، ولذلك قام المجلس الاستشاري للحكومة الفرنسية بعقد مؤتمر في 27 ديسمبر 1945م من أجل دراسة الظروف ومستجدات النظام الضريبي بأقاليم الجنوب وقام بالتحضير لمرسوم سيصدر في 1947م من خلال دراسة كل الموارد المالية لأقاليم الجنوب[1].

كما أن بلديات أقاليم الجنوب الجزائري تخضع إلى ضرائب تتعلق بالمساهمات المباشرة التي توفرها البلدية ومن جانب آخر تخضع إلى رسوم متمثلة في السنتيمات الإضافية على المنتوجات البلدية، فمثلا بلغت قيمة هذه الضرائب 03.5 مليون فرنك في سنة 1939م لتعرف زيادة معتبرة في سنة

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 401 - 404.

1945م بسبب زيادة نسبة الضريبة القاعدية خاصة الضريبة على الخدمات والتي تتوافق مع الضريبة في الشمال، وزيادة قيمة المواد الخاضعة للضريبة من خلال زيادة الضرائب المطبقة على هذه المواد ومن جانب آخر تخصيص علاوات تساهم في تحسين دخل أعوان هذه المصلحة الذين يسهرون على جبايتها[1].

ويعتبر الدعم العمومي الممارس بأقاليم الجنوب كما هو الحال بأقاليم الشمال الذي ينقسم إلى قسمين وهما الرعاية الصحية والنظافة العمومية والتي تقوم بها هيئات خاصة، وبما أن انه يشمل السكان الأوروبيين والسكان على حد سواء فانه تقرر أن يتم عبر هيئات متخصصة كل حسب الشريحة الاجتماعية التي تمثلها، فمثلا في أقاليم الجنوب والتي غالبية سكانها من السكان فتم تخصيص لها مؤسسات إغاثة السكان والوقاية والتي تتمثل أعمالها في الدعم وتعميم الرعاية الصحية ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية والتعاونيات ودور الأيتام[2]، وتخصص ميزانيته من ميزانية البلدية كما أنه يتم تخصيص ميزانية احتياطية لدعم البلديات في السنوات العجاف، فمثلا في سنة 1905م قدرت الميزانية بـ 26.700 فرنك، منها 10.700 فرنك خصصت للحبوب و1600 للتضامن الاجتماعي.

ومن بين المصالح الاقتصادية التي تساهم في موارد ومصادر ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري نجد مصلحة البريد والاتصالات التي تؤطر عن طريق 29 فرع[3]، وشهدت هذه المصلحة تطورا في أقاليم الجنوب أين تزايد عدد المشتركين في هذه الخدمة من جهة ومن جهة أخرى من أجل ربط المراكز العسكرية وتسهيل الاتصال بينهم، وكذلك تخدم هذه المصلحة سكان المنطقة من خلال استعمال الهاتف الذي ينقل الكلام بكل سرعة وأمانة، واستعمال الهاتف يعتبر مصدر اقتصادي ووسيلة أمنية[4]، ومن أجل تحسين هذه

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 415 - 416.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, p 137.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 57 - 61.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Cinquième Partie, Programme d'action Economique pour une période de dix années à partir de 1930, Année 1950, p 30.

الخدمة تم زيادة الرسم على الفوائد المتعلقة بكراء الإقامة وزيادة عدد عمال هذه المكاتب، وبغية الوصول إلى ما تطمح إليه وزارة الحرب تم الاستعانة بأعوان مدنيين وعسكريين في بعض المكاتب لتفادي العجز، ومن أهم ما تم انجازه في سنة 1905م والتابعة لمصلحة البريد والاتصال نجد:

1- استحداث وظيفة مستلم في المنيعة التابعة لورقلة
2- استحداث وظيفة موزع ومستلم تابع للملحقة العسكرية في قورارة دائرة غرداية.
3- استحداث وظيفتين مدنيتين في عين الصفراء التابعة لمصلحة البريد.
4- تحويل مكتب الاتصالات في بني ونيف إلى قباضة متعددة الخدمات، بالإضافة إلى استحداث وظيفة مستلم واستحداث ثلاث وظائف متعلقة بالقبض والتوزيع والاستعلامات.
5- إنشاء قباضة بريدية في أدرار والتي أوكلت مهام تسييرها إلى مستلم المساهمات المختلفة لهذه المنطقة.
6- إنشاء مكتب بريدي للاستلام والقبض التابع للملحقة العسكرية بكولومب بشار والذي تم تحويله في 08 جانفي 1906م إلى مكتب استلام بسيط.
7- إنشاء ملحقة مكتب بريدي في تماسين لمختلف المستلمات في كل من تاملهالت وكارديش وبلدة عمور بملحقة توقرت.
8- تحويل وتوسيع لبعض المصالح المحلية بمكتب الأغواط لتصبح أكثر ملائمة واستجابة للخدمة.
9- تثبيت أجهزة سريعة تعمل بنظام **هيوق** (**Hugues**) في مكتب عين الصفراء ومكتب بني ونيف.
10- مراجعة كلية للخطوط الكهربائية لكل المكاتب البريدية لأقاليم الجنوب من أجل تحسين أداء الأجهزة لتصبح أكثر سرعة.
11- إنشاء خط كهربائي بين بسكرة وسيدي عقبة، وفتح مكتب اتصالات به[1].

وتنقسم مكاتب البريد إلى صنفين، حيث يمثل الصنف الأول المكاتب البريدية ذات النشاط المتعدد الذي يتم فيه كل العمليات البريدية بدون استثناء وتتم إدارتها من قبل أعوان مختصين في استلام كل

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 61-63.

عمليات الدفع والتسليم، والصنف الثاني يمثل المكاتب البريدية ذات النشاط المحدود المتمثل في إجراء اتصالات الخاصة بالبلديات والمراكز العسكرية[1].

المطلب الثاني: ميادين صرف وإنفاق ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري في المجال المدني:

شهدت نفقات أقاليم الجنوب تزايد مستمر مما حتم على الحكومة الفرنسية إيجاد مصادر لتعويض هذه النفقات ببناء اقتصاد يتم من خلاله خلق ثروة دائمة وقادرة على تلبية احتياجات أقاليم الجنوب، وكذلك تخفيض الأعباء الإدارية من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية والمادية لسكان أقاليم الجنوب، وتجسدت هذه السياسة في منح قروض للسكان الأوروبيين في هذه الأقاليم واستثمارها في الميدان الزراعي واستخراج الثروات الباطنية، ومن جانب آخر تم تكييف النفقات وما يتوافق مع متطلبات السكان السكان[2].

وقامت الإدارة الفرنسية بالعديد من أعمال التهيئة في اغلب مدن أقاليم الجنوب ففي مدينة عين الصفراء تم انجاز قنوات لتحويل مياه واد بريج وواد مويلح من أجل الحفاظ على المدينة في حالة الفيضان ووصلت تكلفته إلى 4.606 فرنك، وكذلك تم تهيئة الشوارع بانجاز الأرصفة وحوافها بمبلغ مخصص من ميزانية أقاليم الجنوب والذي قدر بـ 13.405 فرنك، وهذه الأعمال كانت بعد حدوث كارثة 21 أكتوبر 1904م[3]، وفي بني ونيف تم توسيع شبكة صرف المياه الصحية وتوزيع المياه ووصلت تكلفة هذه الأشغال إلى 5.104 فرنك، كما تم بناء جدار احتياطي للحوض المائي وقدرت تكلفته بـ 2.446 فرنك، وبناء حواف الأرصفة وشق قنوات صرف المياه ووضع المزاريب حول البناءات التجارية والأماكن العمومية، ووصلت قيمتها إلى 15.960 فرنك، أما في البيض فتم بناء حواف الأرصفة والقنوات ووصلت قيمتها إلى 2.500 فرنك حيث وصلت قيمة مساهمة ميزانية أقاليم الجنوب إلى 12.500 فرنك لهذه المشاريع، وفي مشرية تم إنشاء مدرسة تحضيرية مع شقة للمعلمين وبلغت تكلفتها 18.100 فرنك منها 15.480 فرنك مساهمة ميزانية أقاليم الجنوب.

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 419.

[2] Ibid, pp 587-588.

[3] وقع بتاريخ 21 أكتوبر 1904م فيضان ضرب مدينة عين الصفراء مخلفا العديد من الخسائر المادية والبشرية. ينظر:

- حمزة بن قيطون: **المرجع السابق**، ص 48.

أما في الجلفة فقد تم إنشاء قنوات الصرف الصحي بشارع ميزاب، والذي وصلت قيمته إلى 17.500 فرنك منها 6.500 فرنك كمساهمة من ميزانية أقاليم الجنوب، وانجاز قنوات المياه الشروب التي بلغت تكلفتها 113.298 فرنك منها 89.030 فرنك مساهمة من ميزانية أقاليم الجنوب، وفي البلدية الأهلية بغرداية تم إصلاح سقف المدرسة القديمة ووصلت قيمتها إلى 3.500 فرنك كلها بدعم من ميزانية الجنوب، وفي بريان تم إنشاء نزل بتكلفة 2.800 فرنك منها 1.400 فرنك كمساهمة من ميزانية الجنوب، وفي الأغواط تم إنشاء جسر بواد مزي في المدخل الشمالي، وفي البلدية الأهلية ببسكرة تم انجاز شقة لمعلم بسيدي عقبة بمبلغ 19.000 فرنك منها 10.000 فرنك من مساهمة ميزانية أقاليم الجنوب، أما بالنسبة لأعمال التهيئة فشملت تهيئة مكتب وشقة موزع البريد بأولاد جلال بمبلغ 5.000 فرنك منها 2.500 فرنك مساهمة صندوق الجنوب، وفي سنة 1907م وصلت قيمة الأشغال إلى 3.106 فرنك ووصلت قيمة إصلاح المباني التابعة لمكتب شؤون السكان ببسكرة إلى 17.948 فرنك منها 7.948 فرنك مساهمة من ميزانية الجنوب، وفي بلدية السكان بتوقرت وصلت قيمة الأشغال المتعلقة بإنشاء مدرسة في قمار إلى 23.000 فرنك منها 14.950 كمساهمة من ميزانية أقاليم الجنوب وتم تشييد سجن جديد في توقرت باقتطاع من ميزانية البلدية وصلت قيمته إلى 3.000 فرنك، كما تم إنشاء منزل للضيوف بتوقرت بمبلغ 8.000 فرنك كلها من ميزانية البلدية.

أما في مجال النفقات على تطوير الزراعة بأقاليم الجنوب فقد شهدت ارتفاعا بعد سنة 1917م بسبب إنشاء تعاونية لمراقبة واستغلال الحلفاء، وبعد سنة 1918م استفادة ميزانية أقاليم الجنوب من مساهمات وإعانات المالية لبنك الجزائر والذي جاء من أجل دعم الزراعة وخلق محطات زراعية، وبعد سنة 1920م زادت هذه النفقات بسبب زيادة رواتب الموظفين، وتعرض أقاليم الجنوب إلى أزمة اقتصادية لموسم 1920-1921م، حيث تعرضت غابات النخيل إلى تأخر غير عادي في جني المحصول قدر بشهر لتعرضه للأمطار والبرد في فصل الربيع، مما نتج عنه كارثة في منطقة الزيبان[1].

[1] G,G,A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, pp 45- 50.

أما في مجال النفقات المتعلقة بانجاز الأشغال العمومية فكانت تختلف من سنة إلى أخرى، إلا أنها شهدت ارتفاعا ما بين سنة 1914م إلى سنة 1928م بسبب إنشاء خطوط السكة الحديدية في كل من توقرت وغرداية وعين الصفراء والتي بلغ طولها حوالي 769 كلم[1].

والجدل التالي يوضح بعض قيم المصاريف المدنية في ميزانية أقاليم الجنوب لسنة 1927م[2]

القطاع	أشغال المياه	النفقات الاجتماعية والمدرسية	شؤون المعمرين	النفقات الإدارية	قطاعات أخرى
النسبة %	% 08	% 17	% 10	% 25	% 40

من خلال معطيات الجدول نلاحظ التوجه المالي للسلطة الاستعمارية بأقاليم الجنوب وأن جل هذه النفقات موجهة للقطاع المدني الذي يهتم بمصالح المعمرين والمصالح الإدارية وأشغال المياه، وهو ما يبين مدى اهتمام الإدارة الفرنسية بالأهداف الإستراتيجية والتجارية، في حين نجد أن الضرائب المختلفة وبكل أنواعها المفروضة قد أرهقت كاهل السكان والتي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية أقاليم الجنوب.

المطلب الرابع: ميادين صرف وإنفاق ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري في المجال العسكري:

حددت النفقات العسكرية بموجب الفقرة الخامسة من القانون العضوي المقرر في 24 ديسمبر 1902م المتعلق بأقاليم الجنوب الجزائري، المخصص من الميزانية العامة للحكومة، ويتم ضبطها كل سنة عن طريق قانون المالية من خلال تقرير تعده غرفة النواب، وفي كلمة للسيد **بيرتلوت** (**Berthelot**) الذي قال: « تقوم الحكومة بعد دراسة معمقة لانشغالات أقاليم الجنوب وبالموافقة مع لجنة الميزانية وبعد تحديد الإيرادات والنفقات المحلية والموازنة بينهما بسن كل ما يتعلق بالنفقات العسكرية وأعباؤها من الميزانية العامة للحكومة الفرنسية ».

ولما صدر مرسوم 14 أوت 1905م الذي حدد التنظيم الإداري والعسكري لأقاليم الجنوب، حيث حددت مادته العاشرة طرق تمويل القطاع العسكري المتواجد بأقاليم الجنوب وكيفية تخصيص

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p311.

[2] أندري برنيان وآخرون: **المرجع السابق**، ص 400.

ميزانية له من الحكومة، وهي مجموعة من النفقات يتم اقتطاعها من الميزانية العامة، كما يتم توزيعها على مختلف المؤسسات العسكرية من قبل وزارة الحرب وباقتراح من الحاكم العام الذي يقوم بمراقبة النفقات العسكرية، كما يراقب النفقات المدنية بموجب قرار وزاري الصادر في 31 أوت 1904م[1]، وفي حالة الطوارئ يتم فتح فصل خاص في ميزانية أقاليم الجنوب لتمويل أي تحرك عسكري.

فما بين سنتي1907م –1909م ارتفعت النفقات العسكرية بسبب زيادة النشاط العسكري لتأمين بعض مناطق أقاليم الجنوب من هجمات المغاربة، ومن جانب آخر تامين الطرق، وبعد سنة 1914م حتى إلى سنة 1919م ازدادت النفقات العسكرية أكثر بسبب زيادة شدة مقاومة التوارق في منطقة آرجر بأقصى الجنوب، ومن أجل تامين الحدود الشرقية من الهجمات المحتملة للسنوسيين[2]، وكذلك نتيجة ارتفاع تكاليف المعدات العسكرية الحديثة مثل الهواتف اللاسلكية والسيارات والطائرات[3].

وبالرغم من أن الهدوء النسبي الذي ساد في الصحراء ما بين سنتي 1919–1920م إلا أن التكاليف العسكرية بقيت مرتفعة بسبب تجارب تمشيط غرب الصحراء الجزائرية ووسطها باستعمال السيارة والطائرة، وأحيانا النفقات العسكرية لا تقتطع من الميزانية الخاصة للجيش ولكن تدعم مباشرة من ميزانية الحرب سواء عن طريق قروض من القيادة العليا للقوات البرية والبحرية لشمال إفريقيا أو قروض خاصة تدفعها الدولة الفرنسية، وفي الحالات الخاصة يتم دعم الجيش مباشرة من الميزانية العامة للدولة، وفي حالة السلم يتم إتباع طرق مضبوطة وصارمة لتصريف هذه النفقات.

ومنذ سنة 1923م تم تحقيق العديد من المكتسبات بالتعاون مع إدارة أقاليم الجنوب والمصالح الخاصة التابعة لقيادة الفيلق التاسع عشر المسؤول الأول عن التنظيم العسكري، ومن جانب آخر فإن النفقات العسكرية التي تكفلت بها إدارة أقاليم الجنوب من شانها أن تخفض النفقات إلى أقصى حد، وأيضا من أجل تهيئة وتقريب العتاد من مناطق التدخل، حيث تم إنشاء مراكز عسكرية بهذه الأقاليم،

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 598-599.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp, p 583.

[3] قامت القوات الجوية الفرنسية بين سنتي 1918–1920 بحملات استطلاعية في كل من عين صالح وتوات والهوقار. ينظر:

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 103 - 104.

وهي عبارة عن ثكنات للفرق الصحراوية، وبالرغم من انه يتم إخضاع كل النفقات العسكرية إلى فحص دقيق وفي غالب الأحيان تتخذ إجراءات صارمة للحد من النفقات العسكرية، إلا أنها ارتفعت في سنة 1929 لتصل إلى أكثر من 24 مليون فرنك وهو رقم لم تصله النفقات العسكرية سابقا لكونه أكثر بخمس مرات ونصف من النفقات العسكرية لسنة 1913م، وتنقسم هذه النفقات العسكرية بأقاليم الجنوب إلى قسمين، حيث يضم القسم الأول نفقات الأشخاص والتي تشمل نفقات الضباط ومصلحة الشؤون الأهلية والعلاوات المختلفة لضباط مصلحة الشؤون الأهلية ونفقات ضباط الفرق الصحراوية، إضافة إلى العلاوات المختلفة لضباط الفرق الصحراوية، كما أنها تشمل نفقات إضافية نتيجة حضور فرقة من الفيلق التاسع عشر لأقاليم الجنوب، والقسم الثاني الذي يضم نفقات التجهيزات ونفقات النقل بكافة أشكاله في أقاليم الجنوب وتكاليف تنقل الفرق الصحراوية وصيانة الأسلحة والمعدات والذخيرة المتعلقة بالمدفعية وعلاوات المنح والتجارب المتنقلة في الصحراء كاستخدام السيارات والطائرات وصيانة وإصلاح كل الخطوط العسكرية، ونفقات توفير المياه وإصلاح المنابع والآبار الخاصة بالثكنات العسكرية وعلاج أفراد الجيش الفرنسي والفرق الصحراوية والأعوان المدنيين ونفقات الألبسة وبناء وترميم الحصون والأبراج العسكرية وتهيئة المطارات، إضافة إلى نفقات مختلفة كتكلفة استبدال مواد الاتصالات والمواد المكتبية وتنقل ضباط الهندسة، وشراء الخيول والبغال والأعلاف[1].

المبحث الثاني: النظام الضريبي والجمركي بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول: التشريع الضريبي الخاص بأقاليم الجنوب الجزائري

تخضع أقاليم الجنوب الجزائري إلى كل التغييرات التشريعية بالنسبة للمساهمات المباشرة التي يجرى العمل بها في شمال الجزائر والتي تم تطبقها بهذه الأقاليم، ومن أهم هذه التشريعات نجد:

- قانون 19 افريل 1906م الذي يحدد الضريبة السنوية على التجار والحرفيين[2].
- مرسوم 05 جانفي 1911م المتعلق بالضرائب الخاصة بملكية الفضة والمجوهرات[1].

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp, PP 607 - 612.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 138-139.

– مرسوم 10 جوان 1911م المتعلق بمضاعفة الضريبة من مرتين إلى ثلاث مرات في حالة التهرب الضريبي للسكان السكان.

– مرسوم 13 ديسمبر 1911م الذي ضبط 0.30 فرنك كتسعيرة للطابع[2].

– مرسوم 14 مارس 1916م الذي نص على تحديد نسبة 12% من قيمة الكراء للسكان المحليين بعدما كانت 10% .

– إنشاء مراكز ضريبية في كل من مسعد والزنينة والشارف وعين الإبل وفي البلدية المختلطة بالجلفة والمراكز المختلطة في كل من بني ونيف وكولومب بشار بموجب قرارا الحاكم العام المؤرخ في 03 ماي 1916م.

– مرسوم 02 افريل 1917م متعلق بإخراج بطاقات الهوية.

– مرسوم 13 نوفمبر 1918م الذي ضاعف الضريبة على استغلال المناجم.

– قرار 15 نوفمبر 1918م المتعلق فرض ضريبة على استيراد القهوة والسكر.

– مرسوم 06 ديسمبر 1918م الذي ألغى الضريبة على تربية الكلاب[3].

– قانون 18 مارس 1923م الذي ألغى الضريبة المفروضة على المنتوجات الأصلية التي تنتجها أقاليم الجنوب.

– المراسيم المؤرخة في 13 فيفري 1920م و 24 فيفري و 02 ديسمبر 1921م التي حددت التعريفات الجبائية للزكاة بالنسبة لكل من الأغنام والماعز ومراجعة مختلف قيمة اللزمات في أقاليم الجنوب، حيث تم تحديد النخيل الخاضع للزمة بسنتين، وتم رفعه إلى ثلاث سنوات بموجب مرسوم 20 ديسمبر 1922م.

– لمعاقبة التهرب الضريبي خاصة عند السكان تم إصدار العديد من المراسيم لهذا الغرض ومن بينها مرسوم 27 ماي 1915م الذي حدد عقوبات في حالة عدم ضبط تصريحات الملكية أو التلاعب بالمواد الخاضعة للضريبة وفي هذا الإطار فإن العناصر غير المصرح بها سيتم مضاعفة الضريبة عليها،

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p 121.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 139.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, pp 117-123.

أما في حالة التلاعب أو الغش في المجال الضريبي سيتم مضاعفة الضريبة إلى ثلاث مرات بموجب مرسوم 06 ديسمبر 1921م في فقرته الثانية[1].

المطلب الثاني: أنواع الضرائب المطبقة بأقاليم الجنوب الجزائري :

تعتبر السياسة الضريبية المنتهجة من قبل السلطة الفرنسية بالجزائر من بين وسائل القهر ونهب ممتلكات الجزائريين وتفقيرهم، فمنذ بداية الغزو أخضعت فرنسا سكان الجزائر إلى دفع الضرائب التي تعتبر أهم مورد للميزانية الفرنسية ثم الجزائرية منذ سنة 1900م، والتي تنقسم إلى قسمين من الضرائب: ضرائب أوروبية وضرائب عربية تفرض على السكان مباشرة تدفع نقدا منذ سنة 1845م بموجب الأمر الملكي بتاريخ 17 جانفي 1845م[2] ، وتنقسم الضرائب المفروضة على السكان إلى نوعين، ضرائب تقليدية والتي كانت تجبى في مختلف البلاد خلال العهد العثماني كالزكاة والعشور والحكور واللَّزمة وأضيفت لها ضرائب تكميلية بعد سنة 1871م يطلق عليها اسم السنتيمات الإضافية، وضرائب غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات العقارات المبنية وضريبة الفائدة وضريبة على تربية الكلاب وضريبة على الإيجار وغيرهم[3]، ونفس الضرائب المطبقة في الشمال تم تطبيقها على أقاليم الجنوب[4]، ولم تعف فرنسا السكان من الضرائب العربية رغم انه تم إلغائها بموجب مرسوم 01 ديسمبر 1918م بالمناطق الشمالية والوضعية الصعبة التي يعيشونها وعزلة منطقتهم وطبيعتها القاسية[5].

كانت الضرائب الفرنسية متنوعة وغير ثابتة وهي تخضع للأوضاع والظروف الطارئة ولم تكن مدروسة وفق مقدور الفرد الجزائري المالي، ومن أجل التحكم في جبايتها أنشأت الحكومة الفرنسية العديد من

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 493 - 494.

[2] عبد الحميد زوزو: **المرجع السابق**، ص 125.

- A.Bochard, **Les Impôts Arabes En Algérie**, Librairie Guillaumin Et C^e^, Editeurs, Paris, 1893, p 09.

[3] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص ص 129 – 130.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit,p 490.

[5] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار(1903–1962)**، دار أم البراهين للنشر والتوزيع، 2016م، ص 292.

البلديات لغرض الاستفادة من الضرائب وتحصيلها[1]، وفيما يلي نستعرض هذه الضرائب على النحو التالي:

أولا: الضرائب الإسلامية:

1- الزكاة:

هي فريضة شرعية خاصة بقطعان المواشي[2] وعرفت بضريبة النصاب أو التحديد، وكان الاستعمار الفرنسي يستخلصها من السكان، ويقوم الحاكم العام بتحديدها كل سنة وحسب القيمة التجارية للمواشي، ففي سنة 1861م حددت بـ 10سنتيم للأغنام وبـ 05 سنتيم للماعز وبـ 02 فرنك و50 سنتيم للأبقار وبـ 04 فرنك للجمل[3]، أما في سنة 1942م فقد حددت قيمة الضريبة على الجمال بـ 05 فرنك على الرأس، وعلى البقر بـ 06 فرنك للرأس وعلى الغنم بـ 02.5 فرنك للرأس وعلى الماعز بـ 01.5 فرنك[4]،والمنحنى البياني التالي يبين تطبيق ضريبة الزكاة والقيمة المستخلصة في أقاليم الجنوب من سنة 1905 إلى سنة 1945م[5]:

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 401.

[2] بشير بلاح: **المرجع السابق**،ج1، 257.

[3] Achikke Fillias, **Etat Actuel De L'Algérie Géographie Physique Et Politique De L'Algérie**, pierre hachette, Sarrazin, paris, 1861, p 82.

[4] Journal **O**fficiel, **De L'Etat Français**, Lois st Décrets, N° L, jeudi 1er janvier 1942, p 20.

[5] - voir :

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 205 – 206.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 414.

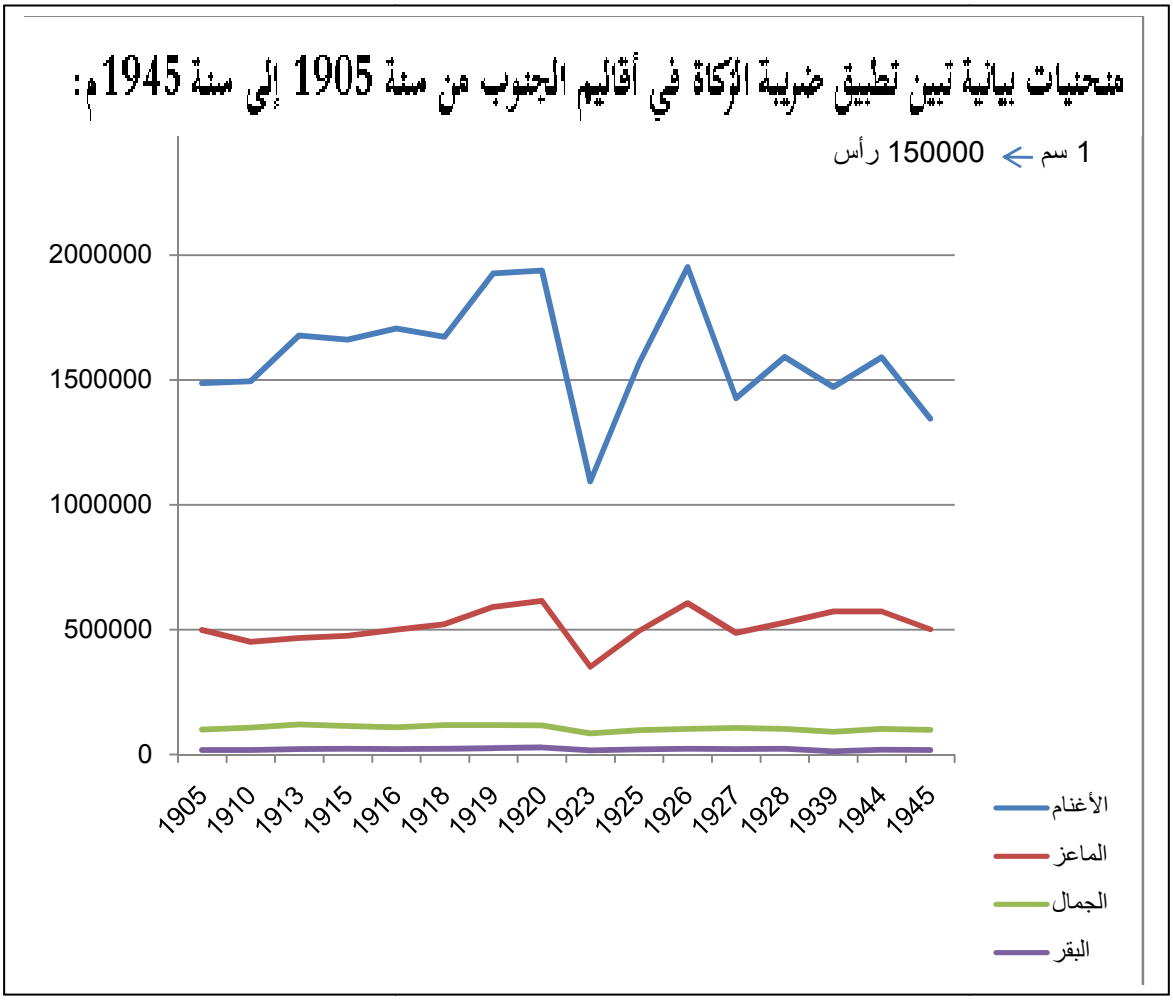

من خلال المنحنيات البيانية نلاحظ انه يتم تطبيق ضريبة الزكاة على الأغنام والماعز إلا إذا بلغت سن 06 أشهر فما فوق أما بالنسبة للجمال والثيران ففوق السنة، ومن ناحية أخرى فان المنحنيات البيانية لا تحتوي على أي إشارة تتعلق بالخيول والبغال والحمير لعدم خضوعها لضريبة الزكاة، كما نلاحظ انه في الفترة الممتدة من 1913 إلى 1918م زادت قيمة استخلاص ضريبة الزكاة نتيجة الحرب العالمية الأولى، في حين نجد أن اغلب هذه الثروة الحيوانية تتواجد بالجلفة والأغواط وبسكرة والبيض ومشرية وان البدو هم من يملكون أكثر القطعان، وانه يوجد بعض المناطق من أقاليم الجنوب الجزائري لا تخضع لهذه الضريبة كقورارة وتوات وتيدكلت وميزاب وإنما تخضع لضريبة اللزمة[1].

كما نلاحظ من خلال قراءة هذه المنحنيات البيانية في الملحق رقم 03 زيادة عدد الأغنام بـ 726.30 رأس بالنسبة لسنة 1914م ولكن في موسم 1914-1915م لم يكن جيدا بسبب جفاف خريف 1914م وكذلك البرد القارص في شتاء 1915م والذي أدى إلى موت العديد من

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 201-206.

رؤوس الأغنام في البيض ومشرية والجلفة وفي ملحقة بسكرة ومركز أولاد جلال، حيث أكدت الإحصائيات على نفوق ما يربوا عن 88.203 رأس من الأغنام، كما عرف عددها تناقصا بسبب تصديرها إلى الخارج، ومطالبة الوزارة الحربية من الإدارة الجزائرية تموينها باللحوم، حيث وصل الاحتياج الأسبوعي من الأغنام إلى 50 ألف رأس، ومن جانب آخر استوردت السلطات الانجليزية الماعز الجزائري ليصل عدد رؤوس الماعز إلى 474.614 بعدما كان 501.748 رأس سنة 1915م، كما تناقص عدد الجمال ليصل إلى 10.903 رأس بسبب الجفاف، وكذلك الإعياء الذي عانت منه نظرا لاستعمالها في القوافل التجارية ونقل المؤونة العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى، أما في موسم 1915-1916م عرفت الوضعية تحسنا بسبب تساقط الأمطار في خريف 1915م وهو ما نتج عنه وفرة المراعي المشجعة لتربية الأغنام والمواشي بشكل عام[1].

2- العشور:

وهي أيضا فريضة شرعية خاصة بالحبوب بادئ الأمر، ثم توسعت بعد سنة 1886م لتشمل باقي المحاصيل من الخضار والثمار[2]، وكانت قيمتها النظرية عُشر المحاصيل الزراعية إذا كانت الأرض لا تسقى ونسبة نصف العشر (20/01) إذا كانت الأرض تسقى وجبايتها تتم في فصل الصيف[3]، إلا أن المقياس الذي كانت تخضع له حافظ على الاسم فقط "العشر" دون المطابقة للقياس الحقيقي، لأن الطرق والوحدات المعتمدة في تقديرها هي وحدة المحراث والجبدة أو السكة[4]، وهي عبارة عن مساحة أرض يمكن حرثها وتقدر في المتوسط من ثمانية إلى عشرين هكتار وبقيمة 20 فرنك للهكتار

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, présenté par CH. LUTAUD, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1916, pp 51-54.

[2] بشير بلاح: **المرجع السابق**،ج1، ص 257.

[3] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 223.

[4] فاطنة حباش: **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844– 1870) تيارت، سعيدة، جيريفيل، البيض، نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بن نعمية عبد المجيد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص 195.

الواحد ويحدد قيمتها الحاكم العام[1]، وكان يعفى منها في بعض الأحيان المسلمون المزارعون في الأرض التابعة لأحد المستوطنين[2].

عرفت نسبة العشور زيادة كبير في سنة 1913م وهذا بسب زيادة الأراضي المستصلحة والمزروعة من جهة ومن جهة أخرى المردودية الجيدة لمحصول هذه السنة بسبب الأمطار[3]، والجدول التالي يبين مقارنة بين بعض قيمة العشور المستخلصة في أقاليم الجنوب لبعض السنوات[4]:

السنة	1905	1921	1927	1939	1944	1945
قيمة العشور بالفرنك	75.384	66.437	99.447	268.240	124.975	58.867

3- اللزمة :

هي ضريبة محلية فرضها العثمانيون، ولما خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي ابقوا عليها[5]، ولم يشرع في تطبيقها إلا بدءاً من تاريخ 07 ذي القعدة 1274هـ – 18 جوان 1858م بقرار من الماريشال **راندون**[6]، وكانت إما على شكل ضريبة ثابتة وشاملة وهي بمثابة حق ولاء القبائل البعيدة أو في شكل ضريبة فردية وتعرف أيضا بالجزية (Capitation)، وكان يدفعها كل شاب قادر على حمل السلاح،كما أنها كانت تفرض على حق الرعي فإذا تم ضربها على الماشية فتؤخذ مكان الزكاة وإذا مست غابات النخيل فتؤخذ مكان العشور ، وفي الجنوب أبقت الإدارة الفرنسية فرضها على بعض القبائل، وهي ضريبة لا توجد لها أسس ثابتة وتتغير من قبيلة إلى أخرى، وكانت توجد أربعة أصناف للزمة وهي لزمة القبائل الكبرى وهي عبارة عن ضريبة رأس وتؤدي من قبل كل البالغين وعلى حسب ثروته، وكانت تتغير قيمتها من مدة إلى أخرى فتم تعديلها سنة 1886م ثم سنة 1894م، وفي سنة

---

[1] Achikke Fillias, **Etat Actuel De L'Algérie**, Op.cit, P 83.

[2] توفيق دحماني: **أضواء على النظام الضريبي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م**، أشغال الملتقى الوطني دراسات تاريخية تخليدا لروح الأستاذ موسى لقبال وطالبته الأستاذة المرحومة سامية سليماني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 300.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par CH. LUTAUD, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1914, p 125.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 408.

[5] بشير بلاح: **المرجع السابق**،ج1، 258.

[6] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 125.

1909م رغم الجفاف الحاد والأمراض الذي تبعته في أقاليم الجنوب وخاصة في إقليم عين الصفراء وإقليم توقرت خلال شتاء 1908 – 1909م فقد أبقت الحكومة الفرنسية على ضريبة اللزمة، كما عرفت جباية اللزمة تصاعدا في كل من دائرة توقرت وملحقة بسكرة بسبب زيادة غرس النخيل [1]، أما في سنة 1912م فقيمة اللزمة عرفت زيادة قدرت بـ 122.330.8 فرنك وهذه الزيادة بسبب ضبط عدد نخيل بني ميزاب والتي قدرت بـ 149.512.98 فرنك[2]، كما تم تقسيم البالغين من السكان إلى سبعة أقسام وحسب ثراء كل واحد منهم[3]، وتم تطبيقها في كل من ملحقتي عين الصفراء والبيض بموجب مرسوم 02 ديسمبر 1921م[4].

وبموجب قرار 23 ديسمبر 1926م تم إخضاع ذكور النخيل (الفُحَّالُ) لأول مرة للزمة والتي كان يعفى منها، حيث قدرت اللزمة بموجب هذا القرار بـ 0.10 فرنك لكل فُحَّال من النخيل ، أما في مركز بني ونيف وكولومب بشار والبلدية الأهلية بتيميمون فحددت بـ 0.5 فرنك[5].

وفي سنة 1946م وبموجب 18 نوفمبر 1946م أصبحت قيمة تعريفة اللزمة تتراوح ما بين 0.50 فرنك و 01.50 فرنك بالنسبة لأقاليم عين الصفراء وغرداية، و01.50 فرنك إلى 01.30 فرنك بالنسبة لملحقة ورقلة، وفي أقاليم توقرت فاللزمة تتراوح من 01.50 فرنك إلى 05 فرنك.

اللزمة الثابتة:

بعد تأمين حدود صحراء الجزائر الغربية من هجمات القبائل المغربية أقدمت الإدارة الفرنسية على فرض اللزمة الثابتة وهي بمثابة ضريبة حق ولاء القبيلة للسلطة الفرنسية وكانت تفرض على البدو والرحل الذين لا يدفعون العشور والزكاة وفي مقابل ذلك كانت القبيلة تقوم بتوزيع حاصل اللزمة

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 113.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par Ch. Lutaud, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1913, pp 137-138.

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص ص 304-305.

[4] محمد برشان: **المرجع السابق**، ص ص 110-111.

[5] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit,, p 506.

المفروضة عليهم[1]، وكانت تفرض على قبائل رقيبات والقواسم بإقليم عين الصفراء وقبائل بني ميزاب والدويمنياء وأولاد بلقيز أولاد جرير وفي قورارة وتوات وتيدكلت بموجب قرار مؤرخ في 29 نوفمبر 1935م، وفي سنة 1941م صدر مرسوم حدد قيمة اللزمة الثابتة والمفروضة على هذه القبائل بموجب قرار مؤرخ في 16 أوت 1941م وهي كما يلي:

1 – اللزمة الثابتة لقبائل بني ميزاب قدرت بـ 600.000 فرنك.

2– اللزمة الثابتة مع السنتيمات الإضافية المقدرة بـ 200 سنتيم في كل من:

– الدويمنياء أولاد بلقيز وأولاد جرير 60 ألف فرنك.

– قورارة 110 ألف فرنك.

– توات 60 ألف فرنك.

– تيدكلت 40 ألف فرنك[2].

4– الحكور :

الحكور ضريبة عقارية ثابتة كانت في الأصل تتعلق بأراضي العرش والعزل[3]، وكانت تفرض في العهد العثماني على مقاطعة قسنطينة فقط عوضا عن الغرامة، وفي العهد الاستعماري تم ضبطها بموجب مرسوم 04 ذي الحجة 1279هـ– 22 افريل 1863م، ويعتبر الحكور بمثابة إيراد عقاري ورسم مالي يسدد مقابل الأراضي التي صادرتها فرنسا من القبائل الثائرة والمتمردة، وهو يفرض كضريبة تكميلية للعشور التي تفرض على أراضي العرش والعزل، وككراء يؤديه الفلاحون عليها، وحددت نسبتها بعشرين فرنك

[1] توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792–1856م) دراسة مقارنة**، المرجع السابق، ص ص 359 – 360.

[2] Voir:

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 408 - 414.

- Journal **O**fficiel, **De L'Etat Français**, Op.cit, p 20.

[3] أراضي العزل: هي أراضي يتم مصادرتها من القبائل الثائرة على السلطة ويتم إعطاؤها للموظفين أو لقبائل موالية في مقابل دفع محاصيل عينية . ينظر:

– عبد اللطيف بن أشنهو: **تكون التخلف في الجزائر(محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830–1962**)، تر : نخبة من الأساتذة، مر : عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، (د. ت)، ص 27.

للجابدة[1]، وفي سنة 1913م عرفت ضريبة الحكور زيادة كبيرة وهي تجمع بنفس آلية الزكاة وتقدر بـ 205.406 فرنك[2].

ثانيا: الضرائب الفرنسية:

وهي تنقسم هذه الضرائب الإضافية إلى قسمين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

1- الضرائب المباشرة:

تفرض هذه الضرائب على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهن وضريبة العقارات وحقوق الجمارك والضرائب البلدية كالضرائب على الكلاب وإقامة الأسواق وعلى المباني وغيرها، وهي تنقسم إلى فئتين هما ضرائب التوزيع والتي يعرف مقدارها مقدما ويختلف إسهام كل منها وفق لعدد الخاضعين للضريبة ، والضرائب المفروضة على الحصص التي يختلف تحصيلها وفقا لازدهار البلديات[3]، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الضرائب:

أ- الضرائب على المهن غير تجارية:

شرع الاستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر في فرضها ليتم ضبط شكلها نهائيا بموجب مرسوم 31 جانفي 1847م والذي نص على أن كل شخص يقطن في المدن الجزائرية أو بلدياتها وكل الذين يمارسون التجارة والصناعة أو أي مهنة خاضعون لهذه الضريبة[4]، وبعد 01 جانفي 1941م تم دراسة هذه الضرائب الغير تجارية بأقاليم الجنوب ليتم تطبيقها بموجب مرسوم المؤرخ في 15 فيفري 1941م في فقرته الخامسة والسادسة وبموجب الأمر الصادر في 15 مارس 1941م الذي نص على الكيفيات القانونية لتطبيق هذه الإجراءات التي طبقت بنفس المعايير المأخوذ بها في الضريبة على العلاج والأجور

---

[1] الجابدة أو الزويجة: هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي تعادل عادة ثماني إلى عشر هكتار. ينظر:

- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني 1792-1830م**، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 84.

توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1856م) دراسة مقارنة**، المرجع السابق، ص 303.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, p 125.

[3] Paul Vialatte, **des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L. Marle, Constantine, Algérie, 1879, p 19.

[4] توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1856م) دراسة مقارنة**، المرجع السابق، ص 307.

أي في الفقرة السابعة من مرسوم 31 ديسمبر 1944م المطبق بأقاليم الجنوب المعدل والمتمم في سنة 1945م بموجب الفقرة 120 إلى 137 من القانون العام للضرائب المباشرة، لتصل النسبة الحقيقية للسنتيمات المضافة لهذا النوع من الضرائب إلى 08 % سنة 1944م و10% سنة 1945م لتصل سنة 1946م إلى 13% [1].

ب– ضريبة المكس:

المكس هو شكل من أشكال الضرائب المستحدثة والتي كانت تفرض على كل المنتجات التي تدخل إلى الأسواق، وأن يدفع إلى البلدية الواقع السوق في وطنها مكسا، ويقدر بمساحة الموضع الذي يشغله محصوله في السوق، وكان هذا الأداء يفرض في كل سوق من الأسواق، ويقبضه في السوق مكاسون، وهم يدفعون ذلك للبلدية، أو يستخلص المكس عن طريق رجل كان قد اكترى السوق بثمن معين يدفعه للبلدية، ثم يقبض الأداء المذكور لنفسه، وكان يتم كراء السوق بالمزاد العلني، وتكريه لمن يعطي فيه ثمنا أكثر مما يعطيه غيره، ويحدد وقت دفع الثمن المذكور في قائمة شروط الكراء[2].

كما أنه توجد ضرائب أخرى مثل الضرائب على امتلاك الكلاب، وضريبة إيصال قناة الصرف الصحي وضريبة كراء المحلات وامتلاك العقارات والأبنية وكل الخدمات المتعلقة بممارسة المهن والضرائب المفروضة على الاستفادة من القروض، وضرائب حقوق الجمارك والضرائب البلدية الأخرى[3].

2– الضرائب غير المباشرة:

تفرض هذه الضرائب على السكان والمستوطنين والتي تمس بعض المواد والنشاطات والخدمات وحقوق الطوابع البريدية والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد والسكك الحديدية والحركة التجارية والصناعية والزراعية، مما فرض على التجار بأقاليم الجنوب بتسجيل أنفسهم والتصريح بفوائدهم، إضافة إلى فرض الضرائب على انتقال ملكية النخيل من شخص إلى شخص آخر وضرائب التدوين والعلاج وضرائب على شركات المناجم، كما استحدثت ضرائب أخرى مثل الضريبة

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 412.

[2] توفيق دحماني: **نفسه**، ص ص 364 – 365.

[3] بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص 259.

على النقل باستعمال السيارات وحق ترويج الخمور وزراعة التبغ، ولما صدر مرسوم 08 جويلية 1944م المعدل للنظام المالي بأقاليم الجنوب أعطى صبغة موحدة لتوزيع حقوق الجمركة والضرائب بين الشمال والجنوب، وبموجبه تم إعفاء الأوروبيين بأقاليم الجنوب من السنتيمات الإضافية من الفقرة الثالثة لمرسوم 01 جانفي 1919م والمتعلقة بالزراعات والحيوانات والنخيل[1]. والجدل التالي يوضح بعض أنواع الضرائب ومداخيلها في سنة 1904 وسنة 1927م[2]:

السنة / موارد الضرائب	1904	1927
الضريبة على المباني	31.743 فرنك	62.301 فرنك
الضريبة على المهن	19.227 فرنك	76.783 فرنك
ضرائب أخرى	4.971 فرنك	106.759 فرنك

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة المرتفعة في دخل الضرائب وتنوعها ومدى ثقل الأعباء المالية المفروضة على السكان بأقاليم الجنوب، وتشدد الإدارة الفرنسية في استخلاص الضرائب السنوية والمحددة في وقتها، رغم قساوة المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ومعاقبة الممتنعين أو غير القادرين على أدائها بتأميم أراضيهم وبيعها أو تسخيرهم للعمل لدى المستوطنين أو سجنهم.

المطلب الثالث: النظام الجمركي لأقاليم الجنوب الجزائري:

كانت الصحراء الجزائرية تعرف الاستقلالية في تعاملاتها التجارية ومبادلاتها قبل الاحتلال الفرنسي وذلك بتطبيق مبدأ أن الاقتصاد أولى من السياسة، وعندما تم غزوها وجدت نفسها في نوع من الانضباط والتنظيم وفرض رقابة على اغلب النشاطات التجارية بالجنوب الجزائري خاصة التعامل مع

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 409 – 410.

[2] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص 153.

الأقطار المجاورة والحدودية مثل مالي والنيجر وليبيا وتونس والمغرب الأقصى، وأصبح يدير هذه الحدود شرطة حدودية (الجمارك) التي تضايق وباستمرار حركة تجارة القوافل[1].

ونظرا لشساعة هذه الأقاليم وارتفاع تكلفة النقل، سعت الإدارة الفرنسية لإيجاد حلول تضبط من خلالها الرسومات الجمركية المطبقة في الجنوب الجزائري، وبدى من الضروري الإسراع في إيجاد حلول من خلال تثبيت حواجز جمركية لمراقبة القوافل الجزائرية المغربية والتونسية وإخضاعها للجمركة، وفي أقصى الجنوب الجزائري الذي يعرف عدم الاستقرار استلزم تزويده بحواجز أمنية وجمركية وهذا لتأمينه من جهة ومراقبة التبادلات التجارية وجمركتها، وفي هذا الإطار تم توسيع مكاتب الجمارك ليكون لديها فروع في أقاليم الجنوب.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات فان الجباية الجمركية تبقى مرتفعة في الشمال بسبب وجود المنتوجات الفلاحية والأراضي الخصبة وقرب المنتوجات من مناطق التصدير ووجود موانئ التصدير والطرق المعبدة التي تسهل نقل المنتوجات من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير.

ولتشجيع المبادلات التجارية بأقاليم الجنوب قامت الإدارة الفرنسية بإعفاء بعض الرسوم الجمركية على بعض المواد المستوردة الموجهة إلى الواحات مثل القهوة والشاي والسكر وبعض أنواع الزيوت بموجب مرسوم 17 ديسمبر 1896م الذي بتطبيقه فتح المجال لسكان الواحات بإحضار منتوجاتهم للشمال ونشط الحركة التجارية وتم توسيع هذا القانون ليشمل كل البلدان الصحراوية الواقعة تحت الحكم الفرنسي، وبعد ذلك جاء مرسوم 05 سبتمبر 1907م ليؤكد هذا التوجه الاقتصادي الذي يسعى إلى ربط الجنوب بالشمال فاتحا المجال لانفتاح المنتوجات الصحراوية على السوق التجارية بالشمال، ومن شأن هذا الإجراء أن يشجع السكان البقاء بهذه الأقاليم، وبتطبيق قانون 18 مارس 1923م الذي ألغى الضريبة المفروضة على المنتوجات الأصلية التي تنتجها أقاليم الجنوب، أصبحت لها حرية أكثر في التجارة.

كما قامت الإدارة الفرنسية باتخاذ العديد من الإجراءات بما يتوافق مع الاحتياجات المتجددة لسكان الجنوب مثل إنشاء خط السكة الحديدية الرابط بين بسكرة وتوقرت الذي سهل نقل التمور،

[1] عثمان زقب: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918 – 1947 وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف يوسف مناصرية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ، 2005 – 2006م، ص ص 24 – 25.

وفي بداية 1921م تم فتح مكاتب جديدة في الحدود المغربية في كل بني ونيف وكولومب بشار التي تعمل على مراقبة كل المبادلات التجارية[1].

وتتوزع الخدمات الجمركية في أقاليم الجنوب على خمس مكاتب رئيسية، حيث تكمن مهمة مكتب عين الصفراء وغرداية وتوقرت في معاينة السلع المصدرة للمغرب الأقصى أو الواحات الصحراوية، أما مكتب واد سوف وبسكرة فهم مخصصين لمراقبة تصدير واستيراد المنتوجات من طرابلس وتونس والسلع القادمة من التل الجزائري ومن بلاد السودان ومراقبة الطرق التجارية[2]، وفي هذه الظروف فإن كل المواد بمختلف أصنافها تخضع للحقوق الجمركية[3]، ففي سنة 1904م عرفت المنتوجات الخاضعة للجمركة نموا كبيرا قدر بـ 246.500 فرنك لتصل في سنة 1927م إلى 331.414.533 فرنك، أي بزيادة قدرت بـ 331.168.033 فرنك، وهذه الزيادة هي نتيجة إخضاع كل المواد المستورة أو المصدر لهذه الأقاليم للجمركة[4].

ويؤطر النظام الإداري لمصلحة الجمارك أعوان يتقاضون نفس الرواتب كزملائهم في الشمال، حيث ووصل عدد أعوان الجمارك سنة 1945م إلى 32 عون وهم ينقسمون إلى وحدتين هما:

1- الوحدة الأولى وتتكون من:

- قابض بكولومب بشار وآخر بملحقة بسكرة.
- رقيبين أوليين بعين الصفراء وواد سوف.
- رقيب بعين الصفراء.
- اثنان من الخيالة بواد سوف.
- تسعة خيالة منتدبين منهم ستة بعين الصفراء و ثلاثة بواد سوف.
- قائد منتدب بواد سوف.

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 543 – 549.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 40 - 41.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 439 - 440.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Ibid, pp 582 - 583.

2- الوحدة الثانية وهي تتكون من:

- رقيبين أوليين بواد سوف وبسكرة.
- ثلاث رقباء واحد بكولومب بشار واثنان ببسكرة.
- قائد منتدب بتوقرت.
- أربعة خيالة ببسكرة.
- خمس خيالة منتدبين ببسكرة[1].

أ- البضائع:

شهدت أقاليم الجنوب الجزائري حركة تجارية واسعة شملت العديد من البضائع الاستهلاكية والتي كانت تخضع للرقابة الجمركية وتحصيل الضرائب على هذه السلع، والمنحنى التالي يوضح مجموع دخل الجمارك على البضائع الخاضعة للجمركة بأقاليم الجنوب ما بين سنتي 1922م 1944م[2].

منحنى بياني يمثل مجموع دخل الجمارك على البضائع الخاضعة للجمركة بأقاليم الجنوب ما بين سنتي 1922م 1944م

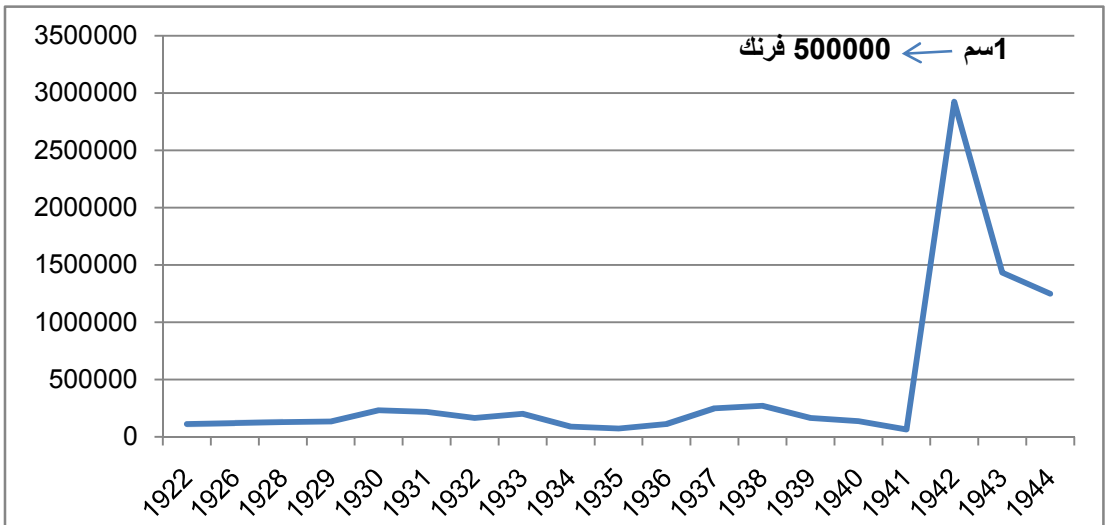

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 440 - 441.

[2] Voir:

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 551.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Ibid, p 441.

من خلال المنحنى البياني الموضح نستنتج أن المبالغ المحصل عليها من قبل مصالح الجمارك في ازدياد وتطور منذ سنة 1922م إلى غاية 1944م وهذا راجع لإخضاع كل المواد المتواجدة بأقاليم الجنوب للجمركة ، وزيادة الحواجز الجمركية في الحدود الصحراوية الجزائرية مع تونس مما انعكس على السكان سلبا في عملية التصدير والاستيراد، وأن إدارة الاحتلال لم تكن تراعي أي اهتمام لما يعيشه السكان من ظروف صعبة وقاسية. واهتمام الإدارة الفرنسية بتحصيل الضرائب وفرض القيود على السكان.

ب– جباية الضرائب:

عندما تمكن الاحتلال الفرنسي من إخضاع المناطق الصحراوية قام بتعيين رؤساء السكان وقادتهم كممثلين لهم في الإدارة الفرنسية ومنحتهم ألقاب باشاغا وآغا والقائد وشيخ العرب وأوكلت لهم مهمة الجباية وتحصيل الضرائب مقابل احتفاظهم بنسبة 10% من مجموع الضرائب المستخلصة، كما منحتهم حق الاستفادة من أعمال السخرة في أراضيهم ونقل منتوجاتهم[1]، إلا أنهم يعاقبون بدفع غرامات مالية في حالة تأخرهم عن استخلاص الضرائب خاصة إذا كان هذا التأخر غير مبرر[2]، لتعرف جباية الضرائب تطورا كبيرا بأقاليم الجنوب خاصة ما بين سنتي 1931 – 1944م ففي سنة 1931م قدرت بـ 18111517.14 فرنك لتصل سنة 1944م إلى 125928764 فرنك أي بزيادة قدرت بـ 117.817.246.86 فرنك وهذا راجع إلى ما يلي :

- زيادة القيمة النقدية للضرائب بسبب تهاوي قيمة الفرنك.
- التنمية والغناء الذي شهدته هذه الأقاليم مما زاد في المواد الخاضعة للضريبة.
- التطبيق الصارم والمتزايد للنظام الضريبي المعمول به في شمال الجزائر[3].

المبحث الثالث : التسيير المالي لـ «البلديات» بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : تنظيم بلديات أقاليم الجنوب الجزائري

تنقسم أقاليم الجنوب الجزائري إلى أربعة أقاليم وكل إقليم يحتوي على بلديات مختلطة وأخرى أهلية، ويتم تحديد التنظيم البلدي لهذه الأقاليم وفقا لأوامر الحاكم العام المؤرخة في 20 ماي 1868م و13 نوفمبر 1874م المتممة والمعدلة فيما يتعلق بتحديد الطابع الإداري والتمويني في البلديات

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: **المرجع السابق**، ص 71.

[2] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار(1903–1962)**، المرجع السابق، ص 296.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 471.

المختلطة من طرف مراسيم 07 افريل 1884م في فقرته السابعة و 12 افريل 1887م، وبموجب الفقرة الأولى من مرسوم 14 أوت 1905م أصبح نظام سير البلديات خاضعا بصفة مباشرة للحاكم العام وينوبه ممثلين من القيادات العسكرية[1].

ويتم إنشاء وتنظيم البلديات المختلطة وبلديات السكان بقرارات الحاكم العام وهذا بعد دراسته من طرف مجلس الحكومة بباريس، وتتشكل اللجان الدائمة للبلديات بموجب مرسوم 14 أكتوبر 1932م المعدل للفقرة الثانية من مرسوم 14 أوت 1905م والذي رخص للحاكم العام بتعيين قيادة عسكرية تتولى تسيير الشؤون الإدارية للبلديات ويختلف عددها حسب اختلاف مكونات إقليمها حسب عدد سكانها مساحتها، وفي البلديات الأهلية يرأس اللجان البلدية قائد الملحقة الذي يقوم بالمهام الإدارية للبلدية وفي حالة غيابه أو التعذر يعوضه الضابط الأول في كتيبته[2]، وتتكون الهيئة الإدارية للبلديات من العنصر الأول وهو دائما أوروبي سواء كان قائد ملحقة أو نائبه الأول أو رؤساء المراكز العسكرية ويتم تعيينهم من طرف الحاكم العام لمدة 06 سنوات، والعنصر الثاني من السكان ويمثلهم نواب يسمون بالجماعة أو بالقياد سواء كان من القياد في مختلف القبائل أو بعض القياد المعينين من طرف القيادة العليا للإقليم لمدة 06 سنوات.

أما بالنسبة لتركيبة اللجان البلدية في البلديات المختلطة بأقاليم الجنوب هي نفس التركيبة في شمال الجزائر، ويرأس هذه اللجان القائد الأعلى وفي حالة غيابه يترأسها قائد الملحقة أو الضابط الأول فيها، ويختلف عدد أعضاء الفرنسيين في هذه اللجان باختلاف أهمية وحضور السكان الأوروبيين في هذه البلديات، ويتم انتخابهم لمدة 06 سنوات من طرف المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية[3]، والأعضاء الآخرين هم قادة القبائل المعينين لمدة 06 سنوات من طرف الحاكم العام.

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit,, p 456.

[2] Voir:

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit,, p 615.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 456.

[3] منع السكان المسلمون بالأقاليم الجنوبية من المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن مرسوم 06 فيفري 1919م سمح لهم المشاركة في الانتخابات المحلية، وهذه الوضعية استمرت إلى غاية 1947م. ينظر:

– محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار(1903–1962)**، المرجع السابق، ص 292.

أما الجانب التمويني فان كل الميزانيات والحسابات الإدارية للبلديات المختلطة والأهلية تضبط من طرف الحاكم العام، بموجب الفقرة الأخيرة من قانون 14 أوت 1905م، حيث يقوم مستشار الحكومة بتقييم التسيير الحسابي لأقاليم الجنوب ويدعوا كل المساهمين المذكورين في مرسوم 20 جانفي 1858م المعنيين بواردات البلدية في الجزائر وكذلك كل العناصر الحكومية المحددة بمرسوم 21 جويلية 1921م إلى السعي نحو تطوير أداء البلديات.

والملحق رقم 04 يقدم القائمة الاسمية للبلديات المتواجدة بأقاليم الجنوب حسب قانون 01 جانفي 1904م الذي نص على وجود 05 بلديات مختلطة و07 بلديات للأهالي وقانون 31 ديسمبر 1928م الذي رفع عدد البلديات إلى 07 بلديات مختلطة و07 بلديات للأهالي بأقاليم الجنوب[1]

المطلب الثاني: مصادر تمويل البلديات

أ– الخزينة:

خضعت الصحراء الجزائرية بعد صدور قانون 24 ديسمبر 1902م إلى تقسيم أعاد هيكلتها من جديد، ووضع لها ميزانية خاصة منفصلة عن ميزانية الجزائر والتي تغذيها مداخيل هذه الأقاليم رغم محدوديتها، ويتم تجميع هذه المدفوعات أولا في الخزينة العمومية للجزائر ثم تقوم بتوزيعها على خزائن كل من :

أولا: خزينة عين الصفراء والواحات وهي تتكفل بتمويل إقليم عين الصفراء والبيض وأدرار.

ثانيا: خزينة غرداية وهي تتكلف بتمويل كل من الأغواط والجلفة وغرداية وملحقة ورقلة.

ثالثا: خزينة توقرت وهي تتكفل بتمويل كل من بسكرة وباتنة وتوقرت[2].

ب– المساهمات المباشرة:

وهي مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تحدد مختلف الصيغ الضريبية وكيفية تطبيقها في مختلف المناطق وهي في مجملها تخضع لسلطة الحاكم العام المحددة بمرسوم 30 ديسمبر 1903م منذ هذا التاريخ[3]، ويقوم بتأطير هذه المساهمات مفتشون أو مراقبون لا ينتمون لأهل المنطقة ولا

[1] ينظر للملحق رقم 04، ص 192.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 35.

[3] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 490.

لأقاليم الجنوب[1]، وهذه المساهمات تتوزع على الممتلكات والمنشآت والتجار والحرفيين التي ينظمها مرسوم 04 سبتمبر 1906م وقانون 19 أفريل و 19 جويلية 1905م وقانون 17 افريل 1906م، وعلى الضرائب العربية التي تتمثل في الزكاة والعشور والحكور واللزمة والضرائب البلدية والضرائب العسكرية[2] والتي تنظمها مراسيم 16 نوفمبر 1902م و04 سبتمبر 1906م[3].

ج– تنظيم مصلحة المساهمات المباشرة:

لم يحمل التنظيم العام لمصلحة المساهمات المباشرة أي تعديلات منذ سنة 1930م، حيث استمرت مختلف الضرائب العربية والرسومات المشابهة بنفس الإجراءات المعمول بها سابقا والمؤطرة بمختلف الأعوان الإداريين من مفتشين مراقبين ومراقبين خاصين، ويؤطر المناطق المعزولة أشخاص ينتمون للقطاع العسكري، وفي المجمل تخضع المساهمات المباشرة وخاصة الضرائب العربية إلى 06 مفتشين عامين وهم مفتشو المساهمات المباشرة ومفتشين لشمال الجزائر ومراقبين من بسكرة والمدية وسعيدة الذين يؤمنون مختلف الضرائب خاصة بأقاليم الجنوب.

ومع النمو السكاني لأقاليم الجنوب وزيادة عدد المؤسسات الأوروبية كالاستثمار في زراعة النخيل ومناجم الفحم والسكك الحديدية مما زاد في الضرائب، وبالتالي تحتم على الإدارة الفرنسية ضرورة إنشاء وحدة جديدة في ملحقة واد سوف في سنة 1942م ووحدة أخرى في كولومب بشار سنة 1945م من أجل القيام بالإحصاء[4].

د– المساهمات المختلفة:

تتمثل هذه المساهمات في ثلاث مديريات رئيسية وهي مديرية وهران وتضم كل من إقليم عين الصفراء وإقليم الواحات ويؤطرها ثلاث قابضين يتوزعون على كل من عين الصفراء والبيض وأدرار،

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp138 - 143.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 36-37.

[3] Ibid, p 144.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 399 - 400.

ومديرية الجزائر التي تضم إقليم غرداية يؤطره ثلاث قابضين في كل من الجلفة والأغواط وغرداية، ومديرية قسنطينة تضم إقليم توقرت الذي يشرف على تأطيره قابضين في كل من بسكرة وتوقرت[1].

وفي 01جانفي 1908م تم إنشاء إقليم ورقلة الخاص بالسكان الذي يضاف إلى الإطار الإداري الفرنسي لتجميع المساهمات وحددت طريقة عمل هذا الإقليم بموجب مرسوم 10 أفريل 1907م[2]، وفي 16 جوان 1910م تم إنشاء مركز قباضة الجنوب بأدرار بموجب قرار حكومي وهذا الإجراء نجم عنه تحويل الشركة الصحراوية بتوات وقورارة إلى بلدية السكان بأدرار[3].

وبعد سنة 1930م أصبحت تتكون مكاتب مختلف القباضات لأقاليم الجنوب مما يلي:

1- مديرية الجزائر وهي تتكون من:

أ- قباضة الجلفة والتي تضم البلدية المختلطة بالجلفة وجمعية السكان للإغاثة الانسانية ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية والمدرسة الزراعية.

ب- قباضة الأغواط والتي تضم البلدية المختلطة بالأغواط وجمعية السكان للإغاثة الانسانية ونقابة السقي بواد مزي ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية.

جـ- قباضة غرداية والتي تضم بلدية السكان بغرداية وجمعية الإغاثة الانسانية لغرداية وجمعية السكان للإغاثة الانسانية بالمنيعة.

2- مديرية قسنطينة والتي تتكون من :

أ- قباضة بسكرة والتي تضم البلدية المختلطة ببسكرة والبلدية المختلطة بأولاد جلال والمكتب المختلط للإغاثة الانسانية ببسكرة ومكتب الأعمال الخيرية ببسكرة وجمعية الإغاثة الانسانية بأولاد جلال ونقابة السقي بطولقة.

ب- قباضة توقرت والتي تضم البلدية المختلطة بتوقرت وبلدية السكان بواد سوف وجمعية الإغاثة الانسانية بتوقرت وجمعية الإغاثة بواد سوف ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية بتوقرت ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية بالواد ونقابة مرير ونقابة تاملحت.

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 36.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 143.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 114.

ج- قباضة ورقلة والتي تضم بلدية السكان بورقلة وجمعية السكان للإغاثة الانسانية بورقلة.

د- قباضة عين صالح والتي تضم بلدية السكان بتيدكلت-الهوقار ومكتب جمعية السكان للإغاثة الانسانية بتيدكلت.

3- مديرية وهران والتي تتكون من:

أ- قباضة عين الصفراء والتي تضم البلديات المختلطة في كل من عين الصفراء ومشرية وكولومب بشار بالإضافة لبلدية السكان بالساورة ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية بعين الصفراء ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية بكولومب بشار ومكتب الأعمال الخيرية بمشرية وجمعيات السكان للإغاثة الانسانية في كل من عين الصفراء ومشرية وبني عباس وكولومب بشار.

ب- قباضة البيض والتي تضم البلدية المختلطة بالبيض ومكتب الأعمال الخيرية الإسلامية بالبيض ومكتب السكان للإغاثة الانسانية بالبيض.

ج- قباضة أدرار والتي تضم بلدية الأهلي بتوات-قورارة وجمعية السكان للإغاثة الانسانية بتوات-قورارة[1].

المطلب الثالث : الوضعية المالية للبلديات بعد التنظيمات الإدارية:

شهدت بلديات أقاليم الجنوب ابتداء من سنة 1904م إلى غاية سنة 1927م ارتفاعا في إيرادات البلديات بسبب زيادة التقسيمات الإدارية وزيادة بلديات جديدة مما ساهم في جمع الضرائب العربية والفرنسية على حد سواء، حيث بلغت إيرادات للبلديات 1.426.266.76 فرنك سنة 1904م، لتصل في سنة 1920م إلى 3.264.970.83 فرنك ، بسبب الزيادة في التعريفات الجبائية وزيادة الضرائب العربية كالزكاة بالنسبة لكل من الأغنام والماعز، ومراجعة مختلف قيمة اللزمات المفروضة على بني ميزاب وتوقرت وبسكرة وتوقرت وقورارة والبيض وعين الصفراء في أقاليم الجنوب، أما في سنة 1927م فقد ارتفعت قيمة الإيرادات لتصل إلى 6.471.457.82 فرنك، وهي نسبة تفوق بأكثر من ثلاثة ملايين مقارنة بسنة 1920م. بسبب زيادة الضرائب المفروضة على السكان دون مراعاة الأعباء التي يتحملونها، إضافة إلى فرض ضريبة على فُحَّال النخيل التي كان معفى منها قبل 1926م.

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 417 - 419.

وكانت قيمة النفقات سنة 1904م سواء كانت عادية أو استثنائية لا تتجاوز 1.861.192.90 فرنك، لتبلغ سنة 1920م إلى 8.818.882.05 فرنك أي بزيادة فاقت 6.957.689.15 فرنك، لتزداد في سنة 1927م بـ 2.289.525.70 فرنك أي بمبلغ كلي قدر بـ 9.247.214.85 فرنك، والزيادة هي نتيجة ارتفاع النفقات العادية في سنة 1921م و1927م، وهذه الوضعية تتكرر في كل سنة بالبلدية المختلطة بكولومب بشار وبلدية السكان بتيميمون وبلدية السكان بورقلة ووحدة تيدكلت ومناطق آرجر من أجل جعل الميزانية قادرة على مجابهة النفقات الإدارية والعسكرية وتأمين الحدود ونفقات التسيير التابعة للميزانية العامة لأقاليم الجنوب.

وفي سنة 1920م تعرضت بعض البلديات إلى أزمة مالية خاصة بمناطق الهضاب العليا في شتاء 1920-1921م الذي حتم على الإدارة الفرنسية ضرورة زيادة النفقات من أجل إيجاد عمل للأهالي البطالين وتامين معاشات المسنين من النساء والأشخاص العاجزين عن العمل ومن جهة أخرى يرجع ارتفاع نفقات البلدية للأعباء الثقيلة التي تتحملها الإدارة الفرنسية بعد مراجعة أجور العمال، ولم تكف إضافة بعض السنتيمات على قيمة الضرائب العربية في معالجة العجز الموجود في ميزانية أقاليم الجنوب والذي حتم على اغلب البلديات الاستعانة بمنح من الخزينة العامة للدولة، وهذا العجز عرفته كل البلديات وخاصة كولومب بشار تيميمون وتيدكلت- الهوقار بسبب النفقات العسكرية المتزايدة لتامين هذه المناطق خاصة منطقة الهوقار التي كانت تعرف مقاومة التوارق للفرنسيين، أما بلديات البيض ومشرية وتوقرت وواد سوف وغرداية الذين تمتعوا بوضعية مالية جيدة، وشهدت البلدية المختلطة بعين الصفراء انتعاشا اقتصاديا بسبب استغلال ورشات الحلفاء على إقليمها[1].

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 632 - 630.

الفصل الثالث: التنظيم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الأول : التنظيم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثاني : فرق المهارى الصحراوية

المبحث الأول : – التنظيم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : المفهوم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري

أدركت فرنسا أن احتلال الجنوب الجزائري يضمن لها احتلال الجزائر وذلك لان المقاومات الشعبية التي كانت تندلع في الشمال من فترة لأخرى تجد في الجنوب وواحاته معقلا للمقاومين، وهذا ما صرح به الرحالة الألماني جيرهارد رولف (Friedrich Gerhard Rohlfs) الذي عاين مدى فعالية ومشاركة ودعم سكان الجنوب للشمال[1]، محاولين صد هذا التوغل بكل الوسائل المتاحة وإفشال البعثات الاستطلاعية والاستكشافية الاستعمارية والوقوف دون الوصول إلى أهدافها إلا أنها لم تستطع صده، بسبب تجنيد فرنسا الحملات العسكرية خاصة بعد مقتل فلاتريس وبعثته سنة 1881م التي كانت تهدف إلى خدمة التوسع الاستعماري نحو الجنوب والصحراء الكبرى، والضابط **بلا** (**Palat**) في 1886م والضابط **كاميل دول** (Camille Douls) في سنة 1889م، وأمام هذه المقاومة ونظرا لكل ذلك اهتم الفرنسيون بإنشاء مراكز عسكرية أمامية في الصحراء للتصدي للمقاومة والهجمات من قبل السكان وإعادة تنظيم صفوفهم من اجل التوسع نحو الجنوب[2]، وفي هذا الصدد يقول **جول كامبون** (**Jules Cambon**) : « ستؤول الصحراء إلى غلبتنا ولن نركن ولو بالقوة إلى سلطة سوى سلطتنا في منطقة توات وعين صالح أو غيرهما من المناطق، فليكن السكان على اقتناع ... وسيتحقق هذا الاحتلال دون أن نأخذ بعين الاعتبار تلك الاحتجاجات التي قد يدفع إليها عملنا »[3].

وفي مطلق القرن العشرين استطاعت حركة التوسع الاستعماري أن تتخذ في الجنوب الجزائري قواعد عسكرية وهو الواقع الذي فرض على الاحتلال الفرنسي إيجاد صيغة إدارية جديدة تمكنه تسيير الجنوب، وتأكد هذا بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م الذي تضمن فصل المناطق الجنوبية عن الشمال وإنشاء وحدة إدارية جديدة تخضع للحكم العسكري، ويعتبر الحاكم العام هو المسؤول الأول للدفاع عن هذه الأقاليم والمحافظ على أمنها أمام كل الهجمات الداخلية أو الخارجية وتأمين الحدود والهدوء والنظام وتسيير الشؤون الإدارية، ويساعده عسكريا قائد الفيلق التاسع عشر المتمركز في

---

[1] إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص ص 76–77.

[2] يحي بوعزيز : **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، المرجع السابق، ص 84.

[3] أندري برنيان وآخرون: **المرجع السابق**، ص 392.

الجزائر[1]، وإخضاع كل إقليم إلى حكم ضابط سامي يتم تعينه حسب مرسوم 14 أوت 1905م[2]، وهذا التنظيم يمتاز بالبساطة حيث يقول في هذا الصدد **أوغسطين برنارد(A.Bernard)**: « من المؤكد أن الصحراء لا تستحق التضحية بالكثير من الرجال ولا بالكثير من الأموال، فهي ذات أهمية ضئيلة إن لم تكن منعدمة ... ولقد بينت التجربة أن جهدا محدودا يكفي للقيام بعمل الشرطة وهذا هو الأساس»[3] .

المطلب الثاني : تأسيس التشكيلات العسكرية :

سعت فرنسا منذ بداية احتلالها للجزائر إلى مضاعفة عدد قواتها العسكرية والاعتماد على اللفيف الأجنبي من الأوروبيين وأبناء المستعمرة، وكانت هذه القوات دائمة الحضور في جميع اللقاءات التي أجراها الساسة أثناء زيارتهم لأقاليم الجنوب الجزائري، وتواجدهم الدائم داخل القرى والقبائل لمراقبتها وإضعافها كلما سنحت الفرصة، وبمجرد أن يتم احتلال مناطق جديدة تعمل السلطات الاستعمارية على تجنيد أهلها في صفوفها لتدعيم قواتهم وبشكل مكثف لمعرفتهم المسالك الصحراوية وقبائلها، وتجنيب أبناء فرنسا المجندين في صفوف الجيش الفرنسي الخسائر في الأرواح التي تعرض لها الجنود والقادة الفرنسيين ونفقات الاحتلال التي كلفت الخزينة مبالغ باهظة، وانخفاض معدل الولادات في فرنسا نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين واشتداد التنافس بين الدول الأوروبية وظهور التحالفات العسكرية، لذا طرحت مسالة تجنيد الجزائريين وتعويضهم النقص في صفوف الجيش الفرنسي الذي عرف تناقصا ملحوظا خاصة بعد سنة 1905م[4]، ونتيجة هذه الأسباب لجأت الحكومة الفرنسية إلى تأسيس الفرق العسكرية من المجندين الجزائريين وإقحامهم في حروبها الداخلية

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 07.

[2] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص ص 283 – 284.

[3] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص ص 149 – 150.

[4] ينظر:

- Sébe Achille, **La Conscription Des Indigènes D'Algérie**, Emile Larose, Paris, 1912, p 08.

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 322.

والخارجية[1]، ومع مطلع القرن العشرين أصبحت تطرح مسألة تجنيد سكان الصحراء خاصة عندما تم فصل أقاليم الجنوب الجزائري عن الشمال واستقلاله المالي وتعيين ضباط عسكريين من قبل الحاكم العام بالجزائر، وتتكون الفرق العسكرية الأهلية بأقاليم الجنوب الجزائري من:

1- فرق القوم (Goumiers):

هم فرق عسكرية أهلية مكونة من الفرسان ويتم تجنيدهم بشكل رئيسي من المناطق الصحراوية في صفوف الجيش الفرنسي الذي يوفر لهم السلاح والخيول والملابس والمواد الغذائية وكل ما يحتاجونه[2]، وفي المقابل يتم تكليفهم بمراقبة السكان وجمع المعلومات الضرورية والتفتيش والتحقيق في الحوادث واستقبال الوافدين القادمين من المناطق المجاورة، وقد حرصت فرنسا على تكريمهم لتضمن وفائهم وإحداث التنافس بينهم ومنحهم الأوسمة العسكرية والترقيات[3]، وهم يتواجدون في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، وقد عرفها كل من **سيمون** (**Simon**) و**بيكر** (**Béquer**) بأنها : « مجموعة من الرجال يحملون السلاح وهم مسخرون للخدمة العسكرية تحت قيادة شيخ القبيلة الذي بدوره يخضع لسلطة الآغا أو الخليفة أو ضابط فرنسي، والقوم لا يتقاضون راتبا شهريا وإنما يتلقون مساعدات غذائية وعسكرية مقابل خدماتهم »[4].

2- فرق المخزن (Makhzen):

يعد المخزن قوة إضافية منظمة عسكريا ومستعدة لأي تدخل ودائمة التحرك في المناطق الصحراوية لاستقرارها بها، وهي فرق تشكلت منذ العهد العثماني تضم مجموعة من الفرسان لبعض القبائل التي كانت تحظى ببعض الامتيازات كإعفائهم من الضرائب كالغرامة والمعونة واللزمة باستثناء ضريبتي الزكاة

---

[1] عبد القادر بلجة: **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف محمد مجواد، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2015-2016م، ص 11.

[2] Sébe Achille, Op.cit, p15.

[3] علي غنابزية: **مجتمع واد سوف من الاحتلال الفرنسي إلى بداية الثورة التحريرية 1300-1374هـ/1882-1954م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عمر بن خروف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 1428-1429هـ/2008-2009م، ص ص 97-98.

[4] عبد القادر بلجة: **نفسه**، ص 16.

والعشور اللتين يتوجب دفعهما من قبل جميع المسلمين[1]، وفي المقابل أوكلت لها مهمة جمع الضرائب وإقرار الأمن، وتم إعادة إنشاء هذه الفرق في فترة الاستعمار الفرنسي بموجب القرار الحكومي الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1843م[2]، كما منحهم نفس الامتيازات السابقة، وفي 11 ديسمبر 1872م صدر مرسوم نصت المادة الرابعة منه أن فرق المخزن مثل فرق القوم يخضعون لضابط عسكري ولا يحملون السلاح إلا بأمر منه، إلا أن السلطات الاستعمارية قلصت من تعدادهم مطلع القرن العشرين في أقاليم الجنوب خاصة في المناطق الشمالية منه، وأبقت على هذه القوة في أقصى الجنوب الجزائري خاصة في دائرة غرداية لمساعدة القياد[3].

المطلب الثالث: تجنيد السكان

أ– التجنيد الإجباري في الجزائري:

إن مسألة تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي هو مشروع استعماري قديم، كان محل نقاشات داخل أوساط الحكومة الفرنسية، ففي سنة 1845م ظهر مشروع الجنرال **موليار** (**Molliere**) الذي طالب فيه الحكومة بتجنيد 200 ألف رجل جزائري[4]، وفي 27 سبتمبر 1855م أعلن وزير الحرب الفرنسي **فليبار فيان** (**Philibert Vaillant**) بأمر من الإمبراطور عن مشروع تشكيل جيش من الجزائريين قدره 70 ألف رجل، إلا أن المشروع فشل نتيجة صعوبة تجنيدهم لغياب قوائم الحالة المدنية[5]، وفي سنة 1857م اقترح الجنرال المفتش **استرازي** (**Esterhazy**) إلزام كل قبيلة بتقديم عدد محدد من القناصة، ومع مرور الوقت وتغير الأوضاع صدر مرسوم في 21 أفريل 1866م[6] يسمح للجزائريين الانضمام إلى الجيش الفرنسي عن طريق الانخراط لمدة أربع سنوات وبمنحة تقدر بـ 400 فرنك، أما في الفترة الممتدة بين سنتي 1872 –

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص ص 206- 216.

[2] عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص 15.

[3] Sébe Achille, **La Conscription Des Indigènes D'Algérie**, Op.cit, p19.

[4] Passole (Cap), **L'Algérie Et L'Assimilation Des Indigènes Musulmans**, Etude Sur La L'Utilisation Des Ressources Militaire De L'Algérie, Editeur Militaire, Paris, 1903,p 05.

[5] عبد القادر بلجة: **نفسه**، ص 31.

[6] Passole (Cap), Op.cit, p 22.

1882م اقترح البعض تجنيد الجزائريين وتشكيل قوات دائمة، ولكن تم رفض هذا المشروع بسبب التخوف من منح السكان حق المواطنة[1]، وفي سنة 1903م قام النقيب **باسول** (**Passols**) بدراسة حول مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين مقترحا فرض الخدمة العسكرية على كل شاب جزائري بلغ سن الثامن عشر حيث قال: « فعند بلوغ هذا السن يصبح السكان الجزائريين قادرين على تحمل أعباء الخدمة العسكرية، كما أن نموهم الجسماني أسرع من نمو الفرنسيين، إلا أنهم يشيخون بسرعة وبالتحديد عند سن الأربعين، ولم يعد لهم قوة، وعليه لابد من تجنيدهم قبل سن الأربعين »[2] أما بالنسبة لمدة التجنيد التي اقترحها فإنها لا تكون أقل من ثلاث سنوات، وفي سنة 1908م طرح **ميسيمي** (**Messimy**) مقرر الميزانية الحربية فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين مثل ما هو معمول به في تونس، وفي العديد من الدول[3]، وبعث برسالة إلى وزير الحرب موضحا فيها تراجع تعداد الجيش الفرنسي، فبعدما كان عدده سنة 1889م ما يقارب 215 ألف رجل وأصبح في سنة 1908م 210 ألف رجل وسيقل العدد سنة 1915م ليصبح 20.100 رجل وذلك بسبب انخفاض المواليد بفرنسا[4].

أمام هذه الوضعية طرحت فكرة إحصاء الشباب الجزائري بموجب مرسوم 19 أكتوبر 1909م الذي طلب بإجراء إحصاء الشباب الجزائري غير المجنسين والبالغ الثامنة عشر في 01 جانفي 1910م في الإقليم المدني، وعلى اثر هذا المرسوم بعث الحاكم العام **جونار**(**Jonnart**) منشورا إلى رؤساء البلديات والمتصرفين بخصوص إحصاء الشباب الجزائري المولودين سنة 1891م دون إثارة احتجاجات السكان، وفي 25 نوفمبر 1911م أرسل الجنرال **بييو**(**Bailloud**) رسالة إلى وزير الحرب بخصوص تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية على الجزائريين لتغطية العجز داخل الفرق العسكرية، ونتيجة الضرورة الملحة، وفي خضم توتر العلاقات الدولية قررت الحكومة تجنيد الجزائريين[5]،

[1] عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص ص 31-32.

[2] Passole (Cap), Op.cit, pp 53-54.

[3] Sébe Achille, **La Conscription Des Indigènes D'Algérie**, Op.cit, pp 11-12.

[4] Ibid, p 29.

[5] عبد القادر بلجة: **نفسه**، ص ص 39-43.

ليصدر مرسوم 31 جانفي 1912م الذي عدل شروط الانضمام للجيش الفرنسي ونسبة العلاوات، وفي 03 فبراير 1912م تم توقيع قانون التجنيد الإجباري [1].

ب– التجنيد الإجباري في أقاليم الجنوب الجزائري:

في 01 فبراير 1914م أصدرت الحكومة الاستعمارية مرسوما ينص على إحصاء الشباب الجزائري الذي بلغ سن التاسعة عشر والمقيمين في بلديات الشمال منذ سنة من اجل إخضاعهم للخدمة العسكرية، وبموجبه أصبح الكثير من أبناء أقاليم الجنوب الجزائري المقيمين بالأقاليم الشمالية خاضعين لقرار التجنيد الإجباري[2].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914م لجأت فرنسا إلى القياد بحكم قربهم من السكان والمسؤولين عن القبائل وأكثرهم معاينة لمشاكلهم، ومعلوماتهم الدقيقة عن عدد الشبان الموجودين بالدواوير ومعرفة أسرهم، وهو ما سهل على السلطات الاستعمارية عملية اختيار المجدين لتكون العملية بمثابة تمهيد لفرض الخدمة العسكرية على شباب المناطق الصحراوية، كما عملت فرنسا على استمالة بعض رجال الطرق الصوفية طالبة منهم الدعم المعنوي ودعوة أتباعها بموالاتها وتجنيدهم في صفوفها وعدم الاستماع للدعاية العثمانية[3]، أو للذين أصدروا فتاوى تحرم على أبناء المسلمين التجنيد مع الفرنسيين الكفرة وأنها خروج من الملة المحمدية وولوج صريح في الكفر وخاصة عندما يحمل المسلم السلاح ضد أخاه المسلم أو ليدافع عن بلاد الكفر ضد بلاد أخرى ليس له معها عداوة شخصية[4].

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939**، تر: أمحمد بن البار، ج2، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م، ص34.

[2] عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص 72.

[3] عرفت الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى انتشار دعاية ألمانية عثمانية كان الهدف منها هو مساعدة شعوب شمال إفريقيا من اجل طرد الاستعمار الفرنسي الكافر ونيل الحرية، وكان الهدف الأول من الدعاية هو إثارة المشاكل والفوضى وتحريض الشعوب من اجل إضعاف فرنسا في الحرب، أما بالنسبة للجزائر فقد كانت هذه الحرب فرصة لهم للخلاص من فرنسا إذا انتصر العثمانيون والألمان عليها وعلى الحلفاء. ينظر:

– بالحاج ناصر: **دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918**، مجلة الواحات والبحوث والدراسات، العدد 03، جامعة غرداية، 2008م، ص ص 01-02.

[4] محمد العربي حرز الله: **منطقة الزاب 100 عام من المقاومة**،دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2009م، ص 473.

كانت الطريقة التجانية في كل من عين ماضي التابعة لدائر الأغواط وتماسين التابعة لدائرة توقرت من أولى الطرق الداعية إلى دعم فرنسا والتجنيد في صفوفها، ومن بين شيوخ الطرق الصوفية اللذين عملوا على تجنيد الشباب الجزائري بالأقاليم الجنوبية نجد شيخ الطريقة التجانية **محمد بن محمد البشير ابن احمد التجاني**[1] الذي وجه نداء إلى أنصار الطريقة في جميع البلدان بدعم فرنسا في حربها ضد ألمانيا وحلفائها فقال: «...فكيف لا نكون متمسكين بأذيال رايتها المثلثة التي هي عنوان عن الحرية والأخوة والمساواة، فإن عدوها إنما هو عدو لنا »[2]وبعين ماضي وجه **علي بن أحمد التجاني**[3] نداء إلى أتباعه يحثهم فيه على ذم الأتراك، وتذكيرهم بما فعلوا في الجزائر من ارتكاب الفواحش والضرر بالدين وعادات السكان، ويجب معاونة فرنسا فقال: « ويجب علينا معاشر المسلمين أن نعينها بنفوسنا وأموالنا وأولادنا على عدوتها ألمانيا وحليفتها النمسا وحليفتها تركيا »' كما وجه **محمد العروسي** نجل **محمد الصغير التماسيني** شيخ الزاوية التجانية بقمار إلى سائر أتباعه نداء الاقتداء به ليفوزوا في الدارين وببذل الجهد في الدفاع عن مصالح فرنسا والإشادة بما قدمته من خيرات للجزائر[4]، أما مفتي زاوية طولقة **عمر بن علي بن عثمان**[5] فوجه نداء إلى أتباعه قال فيه: « ليكن في علمكم أن دولة ألمانيا أشهرت الحرب ظلما وعدوانا على دولتنا الجمهورية

---

[1] احمد التجاني: ولد سنة 1737م بعين ماضي، اسمه هو العباس أحمد بن محمد التجاني الحسيني، لقب بالتجاني نسبة للقبيلة التي تنتمي لها والدته وأخواله بنو توجين، نشأ في أسرة مشبعة بالعلم والتصوف، حفظ القرآن، اهتم بدراسة العلوم الشرعية والأدبية، بلغ مرتبة التدريس والإفتاء، وسافر للعديد من المدن من الجزائر وموريتانيا والسودان وتونس ومصر والمغرب، أدى فريضة الحج، أسس طريقته بفاس بين سنتي 1777-1778م، وتوفي بها سنة 123هـ/1815م، وكانت زاوية التجاني تتمتع بنفوذ كبير عند الأوساط الاستعمارية والأكثر رواجا لدى أرباب الثراء والتجار، واعتبرها الاستعمار أقوى دعامة له. ينظر:

- مفتاح عبد الباقي: **أضواء على الشيخ أحمد التجاني وأتباعه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م، ص ص 32-113.

- نصيرة زميرلين: **التعليم الإسلامي في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1435هـ-2013م، ص 115.

[2] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**،ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص243.

[3] علي بن أحمد التجاني: هو ابن أحمد المتوفي سنة 1897م من زوجته أوريلي الفرنسية. ينظر:

- أبو القاسم سعد الله: **نفسه**، ص243.

[4] أبو القاسم سعد الله: **نفسه** ، ص ص243- 244.

[5] عمر بن علي بن عثمان أكبر أبناء الشيخ علي بن عمر مؤسس الزاوية العثمانية بطولقة، تولى رئاسة الزاوية العثمانية بين سنتي 1898- 1921م. ينظر:

- سليمان الصيد: **تاريخ الشيخ علي بن عمر شيخ زاوية طولقة الرحمانية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 44 – 45.

الفرنسية...ولذلك يجب علينا نحن معاشر المسلمين أن نقاتل في صف دولتنا ونكون معها يدا واحدة "، كما قام قايد الأغواط **محمد الشيخ علي** باقتياد 244 متطوع للجيش و51 عاملا، لتصبح القبيلة هي المسؤولة على تطبيق الخدمة العسكرية[1]، وفي ملحقة عين الصفراء تم تجنيد عدد كبير للمشاركة في الحرب العالمية الأولى[2].

أدركت فرنسا أهمية تجنيد سكان الجنوب الجزائري في الجيش الفرنسي خلا فترة الحرب العالمية الأولى لحماية مصالحها بالجزائر وحدودها الغربية والشرقية خاصة، تحسبا لمواجهة القوات التركية في الحدود الليبية[3] مستغلة بذلك كل إمكانيات المنطقة، وعملت الحكومة الفرنسية على تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على شباب أقاليم الجنوب الجزائري خلال الحرب العالمية الأولى، لكن الحكومة رأت أن الظروف غير مناسبة بسبب اندلاع المقاومة بهذه الأقاليم مثل انتفاضة جانت التي كانت تعسكر بها حامية فرنسية بعد حصار دام ثمانية عشر يوم من 06 إلى 24 مارس 1916م[4] بالإضافة إلى اندلاع مقاومة التوارق بقيادة **الشيخ آمود**[5] الذي ألحق عدة هزائم بالجيش الفرنسي وبدعم من الطريقة السنوسية التي كانت تمده بالسلاح وتجاهد إلى جانبه.

---

[1] عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص 72.

[2] محمد برشان: **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بملحقة عين الصفراء 1942–1956م**،دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 61.

[3] انسحبت القوات الايطالية من غات الليبية الواقعة قرب الحدود التونسية من ناحية الجنوب الغربي ومن غدامس الليبية القريبة من الحدود الجزائرية اثر هجمات القوات السنوسية بقيادة محمد بن عبد الله السنوسي، وطلبها من فرنسا الدعم والمساعدة، فعملت فرنسا على تعزيز المنطقة بفرقة عسكرية مكونة من المجموعات المتنقلة لفرق تيدكلت والقوم والمهاريست من عاصمة الواحات ورقلة ومركز واد سوف لتصل هذه القوات إلى قوام 300 جندي . ينظر:

- G.G.A , **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, pp 06-07.

[4] عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص 73.

[5] الشيخ آمود بن المختار: من مواليد 1858م ينتسب إلى قبيلة أيمنان التي استوطنت منطقة جانت قادمة من الساقية الحمراء، قام بعدة رحلات علمية منها رحلته إلى مدينة تمنراست وعين صالح، أعلن الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي في المنطقة، ألحق بالجيش الفرنسي عدة هزائم في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية، ومن أهم المعارك التي خاضها معركة جانت 1909م ومعركة عين صالح وتمنراست وعين إيمجن سنة 1916م. ينظر:

- بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، المرجع السابق، ص 208.

وهذه الثورات تدل على أن سكان الجنوب لم يستجيبوا للخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي، أو أنهم أيدوا العثمانيين في حربهم[1]، فقد دعم سكان ميزاب سنة 1914م الدولة العثمانية بجمع أموال معتبرة أرسلوها عن طريق **سليمان باشا الباروني**[2] الذي قدم للمنطقة في جوان 1914م، وترك أثرا عميقا عندهم[3] من اجل تشييع جنازة الأستاذ **محمد بن يوسف أطفيش**[4]، وقد علق الحاكم العام قائلا: « كانت باقي مناطق الجنوب تدين بولائها لنا بشكل واضح...ولكن ليس هذا هو حال غرداية التي صيرها الميزابيون بؤرا للعناصر الثائرة والخطيرة، ومصدرا للأخبار السيئة فقط، فرغم عدم قدرتهم على مواجهتنا مباشرة بالسلاح إلا أنهم يشكلون خطرا غير مباشر علينا لذلك لابد من فرض رقابة وقيود صارمة وقاسية جدا تجاه هذه العناصر المعادية لنا بهذه المنطقة »[5]، كما قام سكان واد سوف بانتفاضة ضد التجنيد الذي فرضته فرنسا على السكان بالقوة للعمل في المصانع الفرنسية نهاية الحرب العالمية الأولى، ولما بدأ القياد في عملية التجنيد انتفض السكان ليلة 15 نوفمبر 1918م من بلدة عميش وهم يرددون الشعارات من بينها « لا نموت لفرنسا نموت هنا » « الجهاد

---

[1] بلغ ببعض المتحمسين المناصرين للدولة العثمانية بترويج انتصارات وهمية ويبشرون بانهزام فرنسا ويرفعون من شان ألمانيا وقوتها لا حبا فيها وإنما كرها للاستعمار الفرنسي. ينظر:

- محمد العربي حرز الله: **المرجع السابق**، ص 492.

[2] سليمان باشا الباروني (1870-1940م): ولد بليبيا وتعلم بها على يد أبيه الشيخ عبد الله الباروني، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس سنة 1887م، ثم انتقل مصر سنة 1892م ليواصل دراسته بجامع الأزهر وفي سنة 1893م انتقل إلى مدينة ميزاب ليدرس العلوم الشرعية على يد الشيخ محمد أطفيش، واجه الاستعمار الايطالي في طرابلس 1911م، عين نائبا في مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني) عن ولاية طرابلس وفي سنة 1914 عين في مجلس الأعيان العثماني، حضر تشييع جنازة شيخه أمحمد بن يوسف أطفيش سنة 1914م، وفي سنة 1918م أسس الجمهورية الطرابلسية، ثم عين رئيس وزراء دولة عمان. ينظر:

- محمد بن موسى بابا عمي وآخرون: **معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب الإسلامي)**، ط2، ج2، جمعية التراث، القرارة-غرداية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1420هـ-1999م، ص ص 206-207.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 08.

[4] محمد بن يوسف أطفيش: ولد سنة 1821م بغرداية، انتقل إلى بني يزقن تعلم بها وحفظ القرآن الكريم وتعلم على يد أخيه الأكبر إبراهيم الذي كان يدرس بالمشرق، فتح دار للتعليم، رفض الاستعمار على أساس أن الأمة الجزائرية أمة إسلامية. ينظر:

- محمد عكي علواني: **محمد بن يوسف أطفيش ومنهجيته في تفسير التَيْسير**، رسالة ماجستير، اشراف الهاشمي التجاني، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، 1411هـ/ 1990-1991م، ص ص 54-59.

[5] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 08.

في سبيل الله " ومعتبرين أن هذا التجنيد تجنيدا إجباريا لأبنائهم لجبهات القتال، ونتيجة هذه الاحتجاجات شرعت السلطات الاستعمارية بإطلاق سراح الشباب المجند حتى تضمن تهدئة السكان[1].

وأمام هذه الأوضاع انقسم العسكريون بين مؤيد ومعارض لقرار التجنيد الإجباري في الأقاليم الجنوبية ولعل ما يؤكد ذلك البرقية التي بعث بها قائد فيلق عين الصفراء **بيرو** (**Beraux**) في 18 جانفي 1918م محذرا فيها من خطورة إقدام السلطات الفرنسية على فرض التجنيد الإجباري على شباب الأقاليم الجنوبية، ولأنه في الغالب ما يتم بالقوة تجنيدهم، وهذا ما رواه **الشيخ بيوض** عن التجنيد الذي تعرض له الشباب بقوله: " وفرضوا هذا على المزابيين فاخذوا كثيرا منهم لهذه الخدمة ثم هجموا هجمتهم الكبرى في عام 1919م فاخذوا من شباب القرارة عدد كبير وكنت ممن أخذوه "[2]، كما تم تجنيد العديد من ملحقة عين الصفراء للمشاركة في الحرب العالمية الأولى ضمن التجنيد الإجباري[3]، وفي 08 نوفمبر 1926م أصدرت السلطات الاستعمارية قرار تنص المادة الأولى منه إلغاء عملية التجنيد الإجباري في أقاليم الجنوب الجزائري[4].

المطلب الرابع : أهم المراكز والحصون العسكرية بأقاليم الجنوب

واصلت الإدارة العسكرية في انجازات العديد من الحصون وبناء الثكنات والأبراج العسكرية خاصة في المناطق الإستراتيجية التي تتحكم في عبور القوافل التجارية الفرنسية والجزائرية منها وتتمكن في توفير الأمن للمعمرين، والقضاء على مقاومة السكان المتواصلة، وبداية التوسع نحو الجنوب باستمرار، ومن أهم هذه الحصون نجد:

– برج لالمان(Lallemand): تم بناءه سنة 1894م في حاسي بلحيران على بعد 140 كلم شرق ورقلة على مفترق الطرق بين توقرت وتماسين والوادي وورقلة وغدامس وبلغت تكلفته ما يقارب

[1] علي غنابزية: **المرجع السابق**،ص ص 39-41.

[2] عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص 74.

[3] قام الباشاغا بن ميلود الخلادي خلال الحرب العالمية الثانية بإرسال 18 فردا من ملحقة عين الصفراء للدفاع عن فرنسا. ينظر :
– محمد برشان: **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بملحقة عين الصفراء 1942–1956**، المرجع السابق، ص ص 61 – 62.

[4] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 213.

1800ألف فرنك ويحتوي علة غرفتين، وفي سنة 1931م أعيد ترميمه بمبلغ قدره 1500فرنك بطلب تقدم به **العقيد كاربيلات** (**Carbillet**) إلى الحاكم العام بالجزائر .

- برج لوتو(LUTAUD): نسبة للحاكم العام بالجزائر **شارل لوتو** (**CH. LUTAUD**) (1915-1916) وتم بناؤه في ديسمبر 1917م.

- برج بولنياك(POLIGNAC): تم بناؤه سنة 1909م ووصل مبلغ انجازه ما يقارب 12.870 ألف فرنك، ويضم سكنات خاصة بالضباط العسكريين ومستوصف ومكاتب، وفي 21 مارس 1916م هاجمت مجموعة من المقاومين القوات المحلية بقيادة إبراهيم بكدّة مدينة جانت وحاصرت برج بولنياك مما اجبر الكتيبة على الفرار بمساعدة يحي بن أحمد والحبيب بن بوافرة[1] وقتل منهم عبد الله بن كوجيني وعبد النبي بن سرير ومحمد بن الشيخ وأربعة من المهرست وفر عساكره لبرج فلاتيرس (FLATTERR)[2] .

بعد هذه الأحداث أقدمت السلطات الاستعمارية على تشكيل قوة قوامها 800 مهرست من تديكلت وورقلة إضافة إلى فرق القوم من غرداية وورقلة، وفي طريقها إلى جانت تم تعزيزها بـ 220 مهرست وبدأ هجومها على مدينة جانت لاسترجاعها في 12 ماي 1916م[3].

وفي المنيعة وضواحيها شرعت فرنسا في تشييد الحصون والمراكز العسكرية بداية سنة 1893م منها:

- حصن مريبال (Fort **Miribel**): يقع في حاسي شبابة على بعد 135 كلم جنوب المنيعة على طريق عين صالح عبر تادمايت[4]، وهو يعتبر حصن استراتيجي بحيث يسيطر على العديد من المناطق الحساسة والطرق الهامة لالتقاء القوافل القادمة من الجهة الشرقية أو الغربية من الصحراء، ومنطقة الشبابة تربط بين الطريق الرابط بين عين صالح واينغر والمنيعة وورقلة تيميمون عن طريق

---

[1] تم تكريم الجنديان يحي بن أحمد والحبيب بن بوافرة بالوسام العسكري نتيجة تخليص الفرقة العسكرية الفرنسية من الحصار ومساعدتها على الفرار . ينظر:

- Anonyme, **Historique de la compagnie saharienne du Tidikelt**. Paris, Henri Charles-Lavauzelle, 1920, pp 10-11.

[2] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص ص 296 – 297.

[3] Ibid ,p 10.

[4] إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص 107

حاسي لحمر وتسابيت وأدرار وعين بلبال، كما انه يربط زاوية سيدي موسى وإليزي وجانت وازقر ومركز سيدي عبد الحاكم ومركز القطّار[1].

– حصن ماكمهون (Fort Mac-Mahon): يقع في حاسي العمار على بعد 165كلم جنوب غرب المنيعة في وادي ميقيدان على طريق قورارة[2].

– مركز عين الصفراء: نظرا للموقع الاستراتيجي للمنطقة قرر الجنرال **ديلباك** (Delebacque) بناء الحصن نهاية سنة 1881م عقب اندلاع المقاومة بالمنطقة ثم أصبح دائرة عسكرية بقرار 20 مارس 1882م، واختير هذا الموقع لإحاطة المرتفعات الجبلية من كل مكان وهي تعتبر حصن طبيعي لا يحتاج إلى كثرة التكاليف، كما انه يغطي كامل المسالك بالجنوب الغربي ومركز عبور بين الشمال والجنوب[3].

– المركز العسكري بكولومب بشار: تم تأسيسه بعدما احتلت القوات الفرنسية المنطقة في 11 مارس 1904م[4]، وبني عباس وقورارة وتشكل هذه المراكز حاجزا أمنيا يمنع مرور القادمين من المغرب الأقصى[5].

– مركز تغاوهاوت الذي تم إنشاؤه سنة 1908م[6]

المبحث الثاني : فرق المهارى الصحراوية

بعدما نجح الجنرال **توماسين** (**Thomassin**) في مصالحة أولاد سيدي الشيخ واستقرار الأوضاع، عملت السلطات الاستعمارية على إعطاء سكان الصحراء الجزائرية نوعا من الاستقلال الذاتي يتماشي مع نظام المكاتب العربية ضمن الحكم العسكري حتى تعتمد عليهم في السيطرة على

---

[1] غيتاوي مولاي التهامي: **لفت الأنظار إلى ما وقع من النهب والتخريب والدمار بولاية أدرار إبان احتلال الاستعمار**، ط2، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م.، ص ص 110 – 111.

[2] إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص 107.

[3] حمزة بن قيطون: **المرجع السابق**، ص 47.

[4] عميراوي أحميدة وآخرون: **المرجع السابق**، ص ص 61-131.

[5] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 81.

[6] تغاوهاوت: هي منطقة استقر بها السكان قبل تمنراست الحالية وتبعد عنها بحوالي 100 كلم شرقا. ينظر:

– كديدة محمد مبارك: **نظم ومميزات العمل الخيري والتكافل الاجتماعي في مجتمع أهقار (لمحة تاريخية)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، المجلد السابع، العدد 04، 2018م، ص ص 492 – 499.

الصحراء، وتكون منهم قوة منظمة تمتاز بسرعة الحركة ومعرفة مسالك الصحراء ومجهزة بالأسلحة الحديثة، وأداة فعالة بأيدي القوات الفرنسية لتتوسع بها في الصحراء[1]، لذا تطلب تشكيل فرق عسكرية أهلية، لها الخبرة بمسالك الصحراء ولا تكلف الخزينة الفرنسية مبالغ مالية عالية، وعلى هذا الأساس قامت السلطات الاستعمارية بسن قانون بتاريخ 05 ديسمبر 1894م يقر بإنشاء قوات صحراوية، وفي التاسع من نفس الشهر صدر مرسوم آخر ينظم هذه القوات المكونة من فرقتين هما فرقة القناصة الصحراوية وفرقة الصبايحية كلفتا بحماية ومراقبة الحدود الجنوبية للمغرب بسبب اهتمام الدول الأوربية بهذه المنطقة التي لها أهمية اقتصادية وما توفره من إمكانيات في المجال التجاري [2] وتأمين الطرق المؤدية للواحات ومصادر الماء، إضافة إلى تعزيز تواجد الفرنسيين بالمنطقة، وفي المقابل فان هذه القوات الصحراوية تعتمد على التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة حتى تتلقى الدعم المادي والحصول على المؤونة نتيجة صعوبة المناخ والمسافة البعيدة بينهما[3]، وفي 01 أفريل 1902م صدر مرسوم آخر يقر بتكوين ثلاث فرق عسكرية في كل من عين صالح وتوات وتيدكلت[4]، حيث قام العقيد **لابيرين** (**Laperrine**)[5] بإنشاء هذه القوات التي بدأت تجوب الصحراء الجزائرية وفي جميع الاتجاهات وتلتقي بالتوارق وتؤاخيهم وتتعاون معهم بالطرق السلمية تحت راية الحكم الفرنسي[6]، وقد أسست السلطات الاستعمارية مجموعة من الفرق الصحراوية .

---

[1] إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 – 1934** ، المرجع السابق ، ص 455.

[2] ينظر:

-G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 47.

- عمر أفا: **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830–1912**، مكتبة دار الأمان، الرباط، 1427هـ-2006م، ص 421.

[3] Harry Alis , « **la chute de l'empire de Rabah**», Bulletin Du Comite De L'Afrique Française, Année 1898 , Paris, p 200.

[4] Frisch (R.J), **Oasis Sahariennes Occupation Organisation**, Librairie Militaire R Ghapelot Et C[e], Imprimeurs Editeurs, Paris,1902, p 05.

[5] إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934**، المرجع السابق، ص 495.

[6] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص ص 211-212.

المطلب الأول : فرقة المهاري الصحراوية لتيديكلت

أنشأت وفق مرسوم 01 افريل 1902م الذي نص على تكوين فرق عسكرية أهلية بتيدكلت، التي عوضت كتيبة القناصة الصحراوية وفرق الصبايحية وتكليفها بضمان ديمومة السيطرة الاستعمارية، وحماية مصالحه من تهديد وهجمات التوارق وسكان الصحراء الذين لم يخضعوا بعد، ومساهمتها في تعزيز الأمن وتنفيذ العمليات العسكرية على مسافة تتجاوز 1000 كيلومتر، إلا إن مهمتها كانت محفوفة بالأخطار وتستدعي نشاط دائم، وهي تخضع لإدارة قائد سرية الخيالة **لابيرين** (**Laperrine**)، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت هذه الفرقة في حالة تأهب واستعداد، وأسندت لها مهمة تأمين الحدود الليبية الخاضعة للاحتلال الايطالي إلى جانب قوات القوم لورقلة وواد سوف.

ومن المعارك التي خاضتها كانت في منطقة واد مولاي حران سنة 1915م وانتهت بإحباط عملية قام بها مجهولون وتم قتل 11 منهم وتوقيف 03 واسترجاع كمية معتبرة من الذخيرة قدرت بـ 11 بندقية ومائة جمل وخسرت الفرقة شخص واحد، وفي 10 فيفري 1917م تم تكريم قائدها **جيرو** (**Girod**) مع كل العسكريين الذين شاركوا في هذه العملية ومنحوا وسام A.O.F .

وفي 01 جانفي 1916م تناقص عدد هذه الفرقة من 433 إلى 272 فرد، وتقلص نطاق رقابتها على كل المناطق الجزائرية الطرابلسية حتى إلى منطقة جانت بعدما تشكلت فرقة بورقلة، وتمحور نشاطها في باقي الجنوب[1].

المطلب الثاني : فرقة المهاري الصحراوية لبني عباس

أصدرت السلطات الاستعمارية بتاريخ 22 أفريل 1904م مرسوم نص على تشكيل فرقة عسكرية أهلية في بني عباس والجنوب الوهراني[2] وتضم هذه الفرقة 10 ضباط فرنسيين و 26 جندي

[1] Anonyme, **Historique de la compagnie saharienne du Tidikelt**,Ibid , pp 03-08.

[2] الجنوب الوهراني: هو مصطلح درجه المؤرخون الفرنسيون على تسمية منطقة الجنوب الغربي الجزائري بمصطلح الجنوب الوهراني وهو مصطلح سياسي أطلق على المناطق الواقعة جنوب مدينة سعيدة والتي لم تكن خاضعة للسلطة الاستعمارية. ينظر:
– محمد برشان: **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بملحقة عين الصفراء (1942–1956)**، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 53.

فرنسي و 168 جندي جزائري، ونصت المادة السابعة منه على تجنيد أبناء المناطق الصحراوية والهضاب العليا في هذه الفرق من اجل الاستفادة من الطاقات البشرية الجزائرية[1].

المطلب الثالث : فرقة المهاري الصحراوية للساورة

أنشأت الفرقة الصحراوية بالساورة[2] بموجب المرسوم المؤرخ في 22 افريل 1904م وأسندت لها مسؤولية مراقبة كل الجنوب المغربي وخاصة واحة الساورة، وهي تابعة لقوات إقليم عين الصفراء وتخضع للقائد **مارتين** (**Martin**) رئيس مكتب الشؤون الأهلية لملحقة بني عباس والتي سيكون لها دورا في مقاومة الثورات بالجنوب الغربي للجزائر خاصة في منطقة تافيلالت والذراع .

وخلال الحرب العالمية الأولى لم تعرف منطقة الساورة نشاط عسكري كبير ماعدا في واقعتي الحامليدة سنة 1908م وفي توناسين سنة 1909م، وبعد تصاعد الأحداث في منطقة جانت أوكلت لها مهمة حماية ورقابة كل المناطق التي كانت تحت إدارة الكتيبة الصحراوية لتوات وقورارة، وأصبح من الضروري تامين منطقة تيميمون وأدرار، وفي سنة 1917م أصبح التنظيم العسكري لهذه الكتيبة يضم أربعة فرق هم [3]:

1- المهاريست :

أ- المفرزة الأولى وهي المجموعة المتنقلة في العرق الكبير لقورارة تحت قيادة ملازم ثاني **سيزار** (**César**).

ب- المفرزة الثانية وهي تضم المجموعة المتنقلة لمنطقة توات تحت قيادة الملازم الثاني **ولفر** (**Wolfer**)

جـ- المفرزة الثالثة وهي تضم المجموعة المتنقلة لتبلبالة تحت قيادة الملازم الثاني **بيديل** (**Bedel**)

---

[1] عبد القادر بلحة: **المرجع السابق**، ص 71.

[2] الساورة : هي صحراء واسعة يحدها من الشمال جنوب المغرب الأقصى ومن الجنوب الحدود الموريتانية تتخللها حمادة كبيرة جرداء تسمى بحمادة الذراع والدورة وسلسلة جبلية منحوتة تسمى ببيت الطواجين وصحراء رملية تسمى بالإقيدي ذات مسالك صعبة ومناخ حار جاف قاسي وكلما اتجهنا جنوبا نجد السهوب وجرف كبير يسمى الحنك الذي يمتد إلى الحدود الجنوبية الموريتانية، ويتواجد السكان بها في واحات بن عباس وبعض الرعاة. ينظر:

- Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne De La Saoura De 1914 à 1920**, Imprimerie Administration Militaire A, Mauguin Blida, s.d , p 03

[3] Ibid, p 09.

2- **فرقة الخيالة:** وهي فرقة تتكون من مفرزتين هما المفرزة الأولى بمركز بني عباس والمفرزة الثانية بمركز إيقلي

3- **فرقة المشاة:** وهي تتكون من وحدتين هما الوحدة الأولى بمركز بتبلبالة والوحدة الثانية بمركز أدرار بتوات.

4- **فرقة المخزن:** وتتكون من فرقتين هما الوحدة الأولى بمركز تبلبالة والوحدة الثانية بمركز تيميمون بقورارة.

وفي سنة 1919م قام القائد **أوجيرا** (**Augiéras**) بتقليص كتيبة الساورة إلى مفرزتين من الخيالة وفرقة من المدفعية وفرقة من المخزن وأصبح عدد أفراد هذه الفرقة إلى 400 فرد[1].

المطلب الرابع : فرقة المهاري الصحراوية لورقلة وتوقرت

أ- فرقة المهاري لورقلة:

صدر مرسوم وزاري في 05 سبتمبر 1914م خلال فترة حكم العقيد **منيي**(**Meynier**) 1913-1917م[2]، ينص على إنشاء فرقة صحراوية بورقلة تتكون من أربعة ضباط هم قائد الكتيبة ورئيس الملحقة وقائد المجموعة المتنقلة وملازم الأول للمفرزة وطبيب رئيسي و11 ضابط مساعد منهم 09 فرنسيين و02 من السكان و172 جندي منهم 11 فرنسي والباقي من السكان، وبدأ عملها الفعلي في الفاتح من فيفري 1916م واغلب عناصرها كانوا ينشطون في منطقة تديكلت، وتنقسم هذه الشركة إلى مفرزتين هما:

1- مفرزة آرجر: كانت تخضع لقيادة **بارون** (**Parent**) وتمركزت في حصن بولنياك وهذه المفرزة عوضت مكان الشركة الصحراوية بتيدكلت التي كانت مسؤولة عن حماية المنطقة الشمالية لتاسيلي ومراقبة المسالك وتامين الحدود الرابطة بين حصن فلاتيرس وجانت في سنة 1908م.

2- مفرزة ورقلة: كانت تخضع لقيادة **لوفاسور** (**Levasseur**) قائد المجموعة المتنقلة ومركزها بورقلة وهي تنشط في مراعي حصن لاليموند.

[1] Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne De La Saoura De 1914 à 1920**, Op.cit , pp 04-16.

[2] Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne D'Ouargla**. Paris, Henri Charles-Lavauzelle, 1920, p 03.

وتم إنشاء الكتيبة الصحراوية بورقلة بهدف التصدي لهجمات توارق الهوقار الذين استرجعوا جانت في مارس 1916م، إلى جانب تأمين الحدود الجنوبية الشرقية مع طرابلس وحماية مختلف المراكز العسكرية الفرنسية في العرق الشرقي ومنطقة آرجر وتوسيع النفوذ الفرنسي بأقصى الجنوب.

تضاعف عددها بإضافة ضابط مساعد من السكان و02 قائد لواء و64 مهاريست نتيجة الأحداث الواقعة في جنوب تونس وبقرار وزاري مؤرخ في 16 أفريل 1917م، وفي 10أوت 1917م صدر قرار وزاري آخر ينص على زيادة أفرادها بضم ثلاثة قادة لواء و64 مهاريست وخلق منصبين للضباط مساعدين من السكان وإزالة 03 من المشاة[1].

هذه الكتائب عملت على مساعدة الجيش الفرنسي في تغلغله بأقصى الجنوب الجزائري، ففي افريل 1916م انطلق العقيد **بوميي** (**Pommier**) من ورقلة متوجها نحو جانت لاسترجاعها من أيدي التوارق الذين استولوا عليها في مارس 1916م، وفي أفريل 1919م حاول الرائد **بين** (**Bayn**) مع احد الحرفيين في المكانيك أن يسافرا من ورقلة إلى عين صالح على متن دراجتين ناريتين، إلا إنهما توقفا في الطريق شمال المنيعة على بعد 100كلم بسبب تعطل الدراجتين والرمال، وبعد يومين من الانتظار أنقذتهما مفرزة إحدى كتائب المهارى التي كانت تتبع آثارهم[2].

ب– فرقة المهاري لتوقرت:

نتيجة الأحداث التي جرت منذ بداية الحرب العالمية الأولى في ليبيا وجنوب تونس توجب على فرنسا ضرورة إنشاء قوة عسكرية تدافع عن تواجدهما بهذه المناطق، فتم إنشاء كتيبة صحراوية بتوقرت بموجب مرسوم صدر في 10 مارس 1916م، وتتكون هذه الكتيبة من القائد الأعلى لدائرة توقرت القائد **ديلول** (**Deluol**) والكابتن **بيردريو** (**Perdriaux**) قائد ملحقة واد سوف وثلاث رؤساء هم القائد **داري** (**Darres**) رئيس مكتب الشؤون الأهلية لتوقرت والملازم **ميق** (**Mieg**) وقائد ملحقة واد سوف **كوسيت** (**Cousset**) وضابطي صف **بيلون** (**Pillon**) و**فلونس** (**Flons**) وطبيب مساعد **تيمسيت** (**Timsit**) و08 ضباط مساعدين و06 عمداء فرنسيين و04 ضباط مساعدين من السكان و07 عمداء من السكان و16 جندي فرنسي و146 مهاريست من السكان و10 فرسان من السكان و19 حصان و356 مهاري ووحدة مدفعية

[1] Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne D'Ouargla**, Op.cit , p 04.

[2] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 212.

ووحدة رشاش و150 من القوم (Goumiers) والعناصر المشكلة لهذه الوحدة كانوا تابعين لكتيبة توات وتيدكلت باستثناء العناصر الأوروبية، وهذه القوات شكلت النواة التي تنشط في جنوب تونس وإلى حدود غرداية وتأمين الرقابة على البدو المخيمين بالجنوب ومنع أي اتصال مع السنوسيين[1].

[1] HAILLOT(lieutenant), **Historique De La Compagnie Saharienne Touggourt**, Le N° 190, 31 Mai 1919, pp 03-09.

الفصل الرابع:الأوضاع الاقتصادية لأقاليم الجنوب الجزائري في ظل الحكم العسكري ما بين 1902–1947م

المبحث الأول : النشاط الفلاحي بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثاني : النشاط الحرفي والصناعي بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثالث : النشاط التجاري بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الأول : النشاط الفلاحي بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : السياسة الفلاحية للإدارة الاستعمارية بأقاليم الجنوب الجزائري

تبلغ مساحة الأقاليم الجنوبية 200 مليون هكتار إلا أن المساحة الصالحة منها للزراعة قليلة جدا وهي لا تفوق 120 ألف هكتار مقسمة إلى قسمين، الأول منها يحتل ما يقارب مساحة 70 ألف هكتار وفي الغالب ما يزرع نصف هاته المساحة من الحبوب والنصف الآخر يترك بدون استغلال والقسم الثاني بمساحة 50 ألف هكتار يستغل اغلبها لزراعة النخيل وبعض الأشجار المثمرة[1]، وما يميز هذه الأقاليم هو الجفاف وقلة التساقط الذي يفوق في بعض المناطق 200 مليمتر وينخفض في بعضها إلى71 مليمتر، فمثلا تصل في بسكرة نسبة التساقط إلى 170 مليمتر وغرداية إلى 103 مليمتر وفي ورقلة إلى 91 مليمتر وفي المنيعة إلى 71 مليمتر[2]، كما أن هناك بعض الأراضي التي يعتمد مالكوها على نظام السقي وهذه الأراضي تتواجد في دوائر مشرية والجلفة والبيض وبعض المناطق التابعة لملحقة الأغواط وبالقرب من واحات أو تحت النخيل أو في المنخفضات التي يتجمع فيها الماء.

كما انه يوجد 20 مليون هكتار من أصل 200 مليون هكتار في المناطق المرتفعة متمثلة في مساحات كبيرة تغطيها الهضاب العليا والسلاسل الجبلية، وهذه المناطق تنمو فيها أنواع خاصة من النباتات كالقطف والحلفاء التي تعتبر مصدرا لتغذية قطعان المواشي كالأغنام والماعز والجمال، أما الغابات فتشغل مساحة 130 ألف هكتار والباقي عبارة عن صحراء جرداء[3].

وتنقسم الزراعة في أقاليم الجنوب إلى زراعة معاشية مثل القمح والشعير والبقوليات وبعض الأشجار المثمرة وزراعة تجارية كالنخيل والتبغ والقطن، أما غنى الأقاليم الجنوبية فإنه يتجسد في أربع فئات مرتبة على درجة الأهمية الاقتصادية.

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 203-204.

[2] L' ABBE(G) Dervin, **L'afrique Du Nord** ,l'Algérie son Agriculture son Commerce son Industrie sa Colonisation son Avenir, S.D, p 18.

[3] G.G.A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 85.

فتربية المواشي كالأغنام والماعز والجمال والأبقار والأحصنة والبغال والحمير هي الأكثر استغلالا لدى السكان، ثم تأتي التمور والشعير والقمح وتضاف إليها بعض الأشجار المثمرة والخضروات والبرسم (الصفصفة) والتبغ، ومن الناحية الاستهلاكية يضاف إليه بعض المزروعات كالبطاطا والفاصوليا واستغلال الحلفاء.

المطلب الثاني : أدوات تحقيق هاته السياسة

1 – تحسينات زراعة الحبوب بأقاليم الجنوب:

غالبا ما كان سكان القصور[1] أو الرحل لا يملكون المعلومات الكافية لمزاولة مهنة الزراعة ولا يزرعون إلا ما يؤمن قوتهم، وفي سنوات القحط يضطر العديد منهم لبيع أراضيهم للأغنياء، أما القبائل البدوية فهي دائما تبحث عن المراعي الخصبة من أجل تامين حياة قطعانهم، كما أن الأعراف المتوارثة لدى السكان تقر بأن ملكية الأراضي تخضع لنظام العرش الذي يمنع الملكية الفردية وبالتالي عدم وجود حافز لاستغلال هذه الأراضي، كما أن المناخ لا يسمح بذلك لأن تساقط الأمطار غير كافي وعشوائي، وبالرغم من هذه الظروف الغير محفزة للأهالي بأقاليم الجنوب قامت الإدارة الفرنسية بتعميم الطرق الضرورية من أجل الحصول على مردود مرضي بشكل عام، وفي هذا الإطار راسل الحاكم العام للجزائر سنة 1913م القادة المكلفون بإدارة الأقاليم الجنوبية من أجل توظيف الإمكانيات المادية والبشيرية لتحسين الممارسة الفلاحية للأهالي وتطوير الإنتاج الزراعي والرعوي وتخصيص مبالغ مالية لهذا الغرض، لذا عملت الإدارة على تشجيع ومضاعفة الجهود من أجل إنشاء مشاتل للأشجار المثمرة كالزيتون والخروب إضافة إلى تشجيع السكان على تحسين أدوات الزراعة، حيث عملت على توزيع محاريث متطورة لفائدة السكان، وأوكلت للهيئة المكلفة بدراسة وتنظيم المسابقات الزراعية للأهالي على تلقينهم المبادئ الأساسية للزراعة والتحسينات الضرورية المتبعة التي تخضع للمنطقة والمناخ، كما شملت هذه التحسينات اختيار نوعية البذور واستعمال السماد على حساب نوعية

[1] القصور: جمع مفرد قصر بالمعنى المتداول في الجنوب الجزائري، وهو عبارة عن مجمع سكني تتجمع المساكن بداخله في شكل تراكمي متماسك محاط بأسوار منيعة وهي عبارة عن سلسلة متصلة من الجدران العالية ذات ارتفاعات مختلفة تتراوح ما بين 05 إلى 07 متر وسمكها يتراوح ما بين 40 إلى 80 سنتمتر، ويبنى غالبا في الأماكن المرتفعة ويكون قريبا من مصادر المياه والمنابع، والضرورة الدفاعية كان لها تأثير في توجيه هندسة البناء في القصور، كما أن الظروف المناخية القاسية في المنطقة فرضت، يسير شؤونه الجماعة أو تجماعت التي تعتبر مثل الهيئة التشريعية والتنفيذية ووظيفة التحكيم بين السكان وعادة ما ينحدر اغلب سكان القصر من أصل واحد. ينظر :

– محمد برشان: **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بملحقة عين الصفراء 1942–1956**، المرجع السابق، ص 23.

الأرض والاحتفاظ بالحيوانات المنتجة، والعناية بالأشجار المثمرة وكيفية تقليمها والاحتفاظ بالسلالات الجيدة لتوسيع زراعتها، من أجل تحسين مردودية الأراضي الزراعية وزيادة عدد رؤوس المواشي، وتم تطبيق هذا البرنامج من قبل الإدارة في مختلف بلديات الجنوب وتحفيزها وتوزيع المهام ومتابعة تنفيذها، كما عملت الإدارة وشركائها المعنيين من السكان على تخصيص بعض المبالغ المالية تتمثل في علاوات نقدية مخصصة لتنظيم مسابقات للفلاحين وتكريم المتفوقين منهم، وهذه المسابقة الزراعية تنظم كل ثلاث سنوات أو اقل حسب الميزانية المتوفرة، ومن المشاكل التي اعترضت الإدارة الفرنسية هي مسألة توفير السماد الاصطناعي الذي يعتبر عنصرا ضروريا في زيادة إنتاج مردودية الأراضي[1].

وفي إطار تحسين الزراعة تم إدراج التكوين الزراعي في المدارس من أجل تعليم المبادئ الأساسية للزراعة وإتمامها بدروس تطبيقية في كيفية تلقيم وتطعيم الأشجار المثمرة خاصة الزيتون، إلا أن الفلاح البسيط من السكان لم يستفد من هذه الخدمات والامتيازات وإنما كان الهدف منها هو تشجيع الاستيطان الأوروبي باعتبار الإدارة الفرنسية أن نموذج المستوطنات هو مثالا محفزا للأهالي من أجل تطوير زراعتهم وبالتالي شجعت على إنشاء مستوطنات جديدة بأقاليم الجنوب، وبقي السكان يمارسون الزراعة البعلية التي تعتمد على الطرق البدائية وتساقط الأمطار في المناطق الشمالية لأقاليم الجنوب، أما في الجنوب فبقيت محصورة في الواحات رغم وجود أراضي صالحة للزراعة والتي تحتاج إلى الاستصلاح وهو ما عبر عنه الدكتور **سيرد** (**Ceard**) بقوله:« لم يُتخذ أي مجهود لتوسيع المناطق الزراعية إلى وقتنا الحاضر 1931م خارج حدود النخيل، وهذه المشكلة تبدو بدون حل، لا من الناحية التاريخية، ولا من حيث المعطيات العلمية الحديثة »[2]، أما بشأن التحسينات المبذولة فيقول الحاكم العام **شارل ليتو** (**ch. Lutaud**): « إن كل هذه المجهودات من أجل الفرنسة وبشكل تدريجي وعقلاني »[3]، وهذا ما يدل على أن الدعم الفرنسي لتنمية الفلاحة بالجنوب الجزائري لم يكن يقصد به دعم السكان وإنما توطين الاستعمار بهذه الأقاليم، وكذلك بالنسبة لتكاليف المسابقة

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, pp 62 – 69.

[2] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق، ص 226.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 67.

والمبالغ المالية والعلاوات التي تمنح للفائزين كانت تدفع من ميزانية البلدية أو الدائرية المنظمة لها وهي تجبى من المساهمات المباشرة وغير المباشرة التي تثقل كاهل السكان.

ورغم كل هذه التحسينات إلا أن مردودية الحبوب بأقاليم الجنوب تتراوح مابين 15-25 قنطار للهكتار الواحد، والفرد يستهلك في الحد الأدنى خلال السنة الواحدة 100 كلغ بمعدل 280غ لليوم والاستهلاك الكلي لـ 500 ألف شخص يعادل 50 ألف طن وينتجون 15 ألف طن والباقي أي 35 ألف طن يتم استيراده من شمال الجزائر[1].

2- تطوير الفرنسيين لزراعة النخيل بأقاليم الجنوب :

عملت الإدارة الفرنسية على تطورت زراعة النخيل بشكل متواصل ومستمر من خلال إنشاء بساتين جديدة وحفر آبار ارتوازية في منطقة توقرت والواحات، فعلى سبيل المثال كان عدد النخيل في توقرت سنة 1913 يقدر بـ 399 ألف ليصل في سنة 1927م إلى 1.712.000 نخلة، كما ساهم فتح خط طولقة في انتعاش وتيرة التصدير، ومساهمة الأوربيين في تطوير زراعة النخيل بشكل كبير في منطقة واد ريغ، وإنشاء بستانين جديدين بلغ بمجموع عدد النخيل بهما 50 ألف نخلة منها 26 ألف نخلة منتجة، ويتوزعان في منطقة توقرت وتمرنا وأورلال وفوغالة وتتربعان على مساحة 1400 هكتار وتسقى من 15 بئر ارتوازي، وكذلك في منطقة أورير التي تبعد بمسافة 100 كلم جنوب بسكرة، وهذه المستثمرة ملك للشركة الزراعية والصناعية للجنوب الجزائري التي أسسها المهندس الفلاحي **جورج رولاند** (**M.Georges Rolland**) وتتكون هذه المستثمرة من ألف نخلة، ونظرا لنجاح هذه التجربة تم توسيعها في كل من منطقة العياطة وسيدي يحي وفي عين صرونة بالقرب من جامعة وعدد النخيل في هذه المناطق وصل إلى 50 ألف والمنتجة منها وصلت إلى 31 ألف، وتتربع على مساحة 1500 هكتار وتسقى من 17 بئر ارتوازي[2]، وفي سنة 1927 وصل عدد هذه الآبار إلى 20 بئر وبعمق 185 متر من أجل تحسين السقي في هذه المناطق، كما قامت الإدارة الفرنسية بإدراج المضخات الكهربائية، وتزويدهم بالأدوية لمجابهة الأمراض وكذلك بسن

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, , Année 1916, Op.cit, p 25.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 198 - 199.

القوانين المناسبة لتطوير السلالات والحفاظ عليها، أما بالنسبة للأهالي فعملوا على توسيع واحاتهم وإنشاء واحات جديدة كلما أتيحت لهم الإمكانيات[1].

وبالرغم من زيادة غرس أشجار النخيل إلا أن الإدارة الفرنسية واجهت مشكلة زيادة مردودية التمور، لذا قامت بإنشاء محطتين تجريبيتين بكل من العرفيان بدائرة توقرت وبعين بن النوي ببسكرة لإنتاج شتلات الجبار المخصصة لدقلة نور والأنواع الأخرى وإجراء العديد من التجارب من خلال تخصيب الأرضية والسقي وتجفيف بعض المناطق التي تعاني من صعود المياه الجوفية، وتلقيح التمور وتوسيع المساحات المستغلة للنخيل خاصة التي تنتج دقلة نور[2].

3- حماية الغابات:

تتواجد الغابات بأقاليم الجنوب في منطقتين رئيسيتين هما دائرة الجلفة وملحقة بسكرة، وهذه الغابات تغطي مساحة تقدر بـ 105.250 هكتار منها 20 ألف هكتار في ملحقة عين الصفراء والبيض، وهي تخضع للسلطة العسكرية بموجب قرار حكومي مؤرخ في 22 ديسمبر 1875م[3]، وتعتبر هذه الغابات المتواجدة بملحقة الجلفة ذات أهمية بالغة بالنسبة للسكان الأوروبيين وكذلك نقطة عبور بالنسبة لأقاليم الجنوب، وهذا ما شجع الإدارة الفرنسية على الاستثمار فيها باعتبارها موردا رئيسيا للخشب، وتنقسم هذه الغابات إلى قسمين هما غابة سن الباء الغربي وغابة سن الباء الشرقي وأهم أنواع الأشجار التي تتواجد بها الصنوبر الحلبي الذي يغطي مساحة 06/10 والبلوط الأخضر الذي يغطي مساحة 02/10 وشجر العرعار الذي يغطي مساحة 02/10 [4]، ويتكون التأطير الإداري لمصلحة المياه والغابات من :

- الحارس العام رئيس المصلحة.
- حارس رئيسي.
- أربع عمداء.

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 227-228.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 203 - 204.

[3] Ibid, pp 287- 293.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 95- 96.

- 13 حارس فرنسي.
- 06 حراس من السكان[1].

وبموجب قرار 11 مارس 1908م تم إنشاء هيئة للعناية بالغابات من أجل إحصاء مشاكل وشؤون الغابات في دائرة الجلفة وواصلت هذه الهيئة أشغالها لسنة 1909م حيث حددت 40 ألف هكتار قابلة للتشجير وبينت حدود غابة الجلفة، وهذه الأشغال تم استكمالها بين سنتي 1910-1911م.

ومن أجل تسهيل حراسة الغابات قامت السلطات الفرنسية بإنشاء منازل غابية في منطقة بحرارة في جبل الصحاري القبلي وفي عين القوتية بغابة سن الباء الغربية وفي غابة عين حواص، وتعتبر هذه المنازل نقاط شق الطرق داخل الغابات وكذلك مرصد للتنبؤ بأي أخطار لحماية الغابة[2]، وفي سنة 1919م وصل عدد المنازل إلى خمسة والسادس لم يكتمل بسبب الحرب العالمية الأولى[3].

عرفت تجارة الخشب انتعاشا ملموسا في سوق الجلفة والأغواط حيث وصلت إلى 1.351 فرنك، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض المشاكل خاصة النقل[4]، ليتم في سنة 1911م إنشاء أول طريق معبد بسن الباء الغربي ويربط بين المنزل الغربي للقوتية والطريق الرابط بين الشارف والجلفة، وهذا الطريق يسمح بتسهيل استغلال الخشب في هذه المنطقة، كما تم تحسين الطريق الرابط بين عين حواص والجلفة، لتعرف هذه السنة انتعاشا في استغلال الخشب ووصلت قيمتها إلى 7.650 فرنك، وهذه الزيادة هي بسبب استعمال الخشب للتسخين وكذلك في صنع بعض المنشآت الإدارية في بلدية الجلفة والثكنة العسكرية بتعظميت، كما قامت الإدارة بقطع ثلاثة آلاف شجرة بجبل

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 287.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 73- 74.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 88.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Ibid, p 74.

الصحاري القبلي من أجل استغلالها كأعمدة للاتصال[1]، ليصل عددها بين سنتي 1921 – 1923م إلى 18 ألف.

وبوصول السكة الحديدية إلى الجلفة في خريف 1921م أعطى ذلك دفعا لتجارة الأخشاب حيث ارتفعت مبيعاته من 2000 متر مكعب سنة 1918م لتصل سنة 1928م إلى 3232 متر مكعب، كما أقدمت الإدارة الفرنسية على شق طريق بطول 8750 متر يربط بين المنزل الغابي بعين حواص والطريق المعبد الرابط بين الجلفة وعين مسعود الذي يعرف باسم طريق البغل، وإنشاء طرق فرعية داخل الغابات التي وصل طولها إلى 35 كلم سنة 1928م، ليصل إجمالي مبيعات غابات الجلفة ما بين 1919- 1928م إلى 2.276.823 فرنك[2].

أما غابة بسكرة فهي تتربع على مساحة 1639 هكتار والتي تخضع لمحافظة الغابات بموجب قانون 01 جانفي 1911م وهي تنقسم إلى قسمين هما قسمة واد جدي بمساحة تقدر بـ 902 هكتار و 50 آر وقسم واد بسكرة الذي يقدر بـ 737 هكتار، وتقوم بحراسة هذه الغابة السلطات الاستعمارية من خلال شقة صغيرة في منطقة برج السعادة وكذلك الاستعانة بالسكان بواسطة كوخ يوجد في واحة النبكة[3].

4- قانون الغابات:

تم تطبيق قانون الغابات سنة 1907م الذي نص على كيفية استغلال الخشب وكذلك قواعد ممارسة الرعي، وتم إحصاء سنة 1907م 759 تجاوزا منها 436 خاصة بالرعي و84 بقطع الأشجار و 89 بالزراعة في الغابات و 06 حرائق و 04 لإشعال النار الممنوعة و 05 لتغيير الأماكن و01 للبناء في مساحات ممنوعة، وتابعت الإدارة الفرنسية 532 حالة سواء قضائيا أو

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 92- 93.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 289 - 290.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Ibid, p 95.

بالتغريم نقدا التي وصلت قيمتها إلى 5376 فرنك، وفي نفس السنة تم إحصاء خمس حرائق التي أتت على مساحة 23 هكتار و 50 آر مسببة خسائر قدرت بـ 2137 فرنك[1].

5- تنظيم حملات التشجير:

من أجل زيادة مساحة الغابات وتعويض النقص قامت الإدارة الفرنسية بتخصيص ميزانية محلية للتشجير من خلال تخصيص مبلغ 22.789 فرنك كميزانية مخصصة لأقاليم الجنوب بالإضافة إلى 9.900 فرنك كمنحة دعم[2]، وفي سنة 1907م تم إنشاء مشتلة الأغواط التي تمول أقاليم الجنوب بـ ثمانية آلاف فسيلة أشجار، منها 2000 شجيرة صفصاف وألف من شجرة **البلاتان** (**Platane**) وثلاثة آلاف شجرة من التمر الهندي وألف شجرة من **التاكوات** (**Takouat**)، واستعملت هذه الأشجار لتزيين شوارع مدينة الأغواط ووزعت على البلديات والمقاطعات المجاورة لها، وفي ومشتلة ورقلة تم تخصيص مبلغ 2.112 فرنك من أجل تشجيع التشجير في هذه المنطقة، وفي ملحقة الجلفة حققت محاولات تشجير شجرة الخروب نجاحا كبيرا مما جعل الإدارة الفرنسية توسع عملية غرسه وحفرت الآبار الارتوازية لسقيه في سنوات الجفاف، وكذلك كللت محاولات غرس شجر الدارياس بنجاح معتبر أين تم غرسه جنوب الأغواط بالقرب من شبكة ميزاب، ومن خلال هذه التجارب تبين أن شجرة العناب والفستق هما أهم الأشجار التي تنجح في أقاليم الجنوب وتجني فوائد كبيرة، لكن هذا الأخير يحتاج إلى عناية كبيرة من خلال تحضير الأرضية والسقي المنتظم[3].

تواصلت عملية التشجير بغرس المزيد من أشجار الصنوبر الحلبي لأكثر من هكتارين في سن الباء الشرقي، إلا انه لم يكتمل هذا النجاح بسبب الرعي غير المنظم، وفي غابة سن الباء الغربي أعطت محاولات زرع البلوط الأخضر[4]، وتم غرس نبات مستورد من تركستان يسمى شعبيا **ساكسوال**

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 96- 97.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 56.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Ibid, pp 97- 98.

[4] G,G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 74- 75.

(**Saxaoul**) في واد سوف الذي أعطى نتائج جيدة، ويصل ارتفاعه إلى 05 أمتار وجذوره لا تمتد طويلا ولا تتجاور 0.8 متر، إلا انه يغطي مساحات كبيرة بسبب طوله ويعتبر حاجزا طبيعيا أمام زحف الرمال،وخشبه جد مفيد نظرا لاستعماله في التسخين وأوراقه مصدر غذاء بالنسبة للجمال، ونجاح هذه الشجرة في واد سوف جعل الإدارة الفرنسية تفكر في توسيع غرسها بمحاذاة العرق وفي أقصى الجنوب[1]، ووصلت عملية التشجير سنة 1929م إلى 107250 هكتار[2].

6 – تطوير الزراعات الصناعية:

أ– التبغ:

يمثل التبغ الزراعة الأساسية الثانية في الجنوب الجزائري خاصة في منطقة واد سوف الذي يعتبر من أجود أنواع التبغ لغناه بمادة النيكوتين، ومركز إنتاجه هو منطقة قمار والتي تنتج 90 % من الإنتاج الكلي لمنطقة واد سوف، وكان يباع الجزء الكبير منه للشركة التونسية[3]، وبدأت تتوسع زراعته في باقي أقاليم الجنوب خاصة في منطقة توات التي أصبح منتوجها يصدر للصحراء والسودان وقدر منتوجها سنة 1911م بـ 288 قنطار، إلا أن الشركة التونسية بدأت تخفض في طلبها من التبغ من 1050 قنطار إلى 450 قنطار ،كما أعلمت إدارة هذه الشركة الحاكم العام أنها ستوقف شراء التبغ في سنة 1914م، ومن هنا دقت الإدارة الفرنسية ناقوس الخطر كون أن اغلب المزارعين سيتوقفون عن العمل نظرا لنقص الطلب على منتوجاتهم.

هذه الوضعية حتمت على السلطات المحلية مضاعفة جهودها من أجل تشجيع المنتجين على الاستمرار في العمل ومحاولة إيجاد طرق بديلة عن الشركة التونسية، ومن جانب آخر قامت هيئة الإغاثة بالواد بتوزيع مبلغ من المال قدره 13.350 فرنك من أجل تعويض الفلاحين على ما لحقهم من خسائر، ومن جانب آخر عملت الإدارة على إيجاد زبائن من السكان، وقد وافقت الغرفة التجارية البلجيكية على اقتناء بعض التبغ كتجربة أولية وأبدت نيتها في اقتناء ما بين 10% إلى 13% من تبغ واد سوف، واحتفظت الحكومة الفرنسية بـ 200 قنطار من أجل صناعة السجائر،

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 96- 98.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 288- 289.

[3] Ibid, p 240.

واشترت الشركة التونسية 450 قنطار بسعر 65.369 فرنك، وبفضل تعدد المشترين استطاعت الإدارة الفرنسية اجتناب أزمة اقتصادية حادة، إلا أن زراعة التبغ تواجه مشاكل أخرى مثل البق وهجوم الحشرات وأخطرها الجراد[1].

وفي غرداية وبني عباس والأغواط التي أعطى فيها منتوجا جيدا ووفيرا، وتم بيعه في عين المكان في كل من دائرة غرداية إلا أن نوعيته كانت اقل جودة من منتوج تبغ الأغواط، وفي بعض المناطق تضرر بسبب نقص الدبال، أما في منطقة الساورة فقد كان الإنتاج قليلا ووجه للاستهلاك المحلي.

كما يجدر الذكر أن التجارب المقامة سنة 1912م في منطقة توات وخاصة في مقاطعتي تامرت وزاوية كنته اللتان تزرع فيها العديد من أنواع التبغ مثل **هرزوفيقين** (**Herzégovine**) **وماريلاند** (**Maryland**) **وفيرجين الأصفر**(**Vierginie jaune**) حيث كان إنتاجهم جيدا ووصل طول النبتة إلى 1.2 متر، وتم بيع 274 قنطار في تيدكلت بقيمة 11 ألف فرنك وتصدير الباقي من المنتوج إلى السودان[2].

وحسب إحصائيات سنة 1909م فإنه يوجد 1300 مزارع في واد سوف ينتجون حوإلى 1500 قنطار من التبغ منها 1100 قنطار تصدر للشركة التونسية، وفي سنة 1915 أصبح عددهم 704 مزارع ينتجون 541 قنطار بقيمة من 90 إلى 200 فرنك للقنطار، وهذا التراجع في الكمية هو نتيجة توقف طلب الشركة التونسية[3]، لتبقى المساحات المزروعة في منطقة واد سوف تتراوح مابين من 35 إلى 40 هكتار وبإنتاج يتراوح مابين 600 إلى 800 قنطار[4].

ب– القطن:

يعتبر القطن في منطقة توات هو أحد المنتوجات التي تشتهر بها المنطقة حيث يصل إنتاجه إلى 11 قنطار في الهكتار ويصدر منه 03 قنطار، وفي خريف 1911م قام الملازم **نيكولوكس**

[1] G.G.A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 86 – 87.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 80.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 83.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 240.

(**Nicloux**) بإجراء تجارب لزراعة أنواع من القطن الاستوائي وتجارب أخرى تم إجراؤها على نطاق واسع في ربيع 1912م ، ومن جانب آخر قامت شركة بسكرة وواد ريغ بين سنتي 1896م إلى 1909م بتجارب زراعة القطن في منطقة الزيبان وواد ريغ التي أعطت نتائج جيدة كماً ونوعا، كما تم زراعة الخروع في منطقة الزيبان الذي أعطى نتائج حسنة مما توجب على الإدارة الفرنسية دعمها بكل الوسائل الممكنة لكونها احد الزراعات الصناعية التي تعطي زيت الريسين[1].

ج – الحلفاء:

اهتمت السلطات الاستعمارية بالمحاصيل الصناعية خاصة نبات الحلفاء الذي ينتشر على مساحات شاسعة بشمال أقاليم الجنوب وهي تمتد من جنوب سعيدة إلى سفوح الأطلس الصحراوي، ومن جنوب سبدو وفرندة وتيارت والأغواط والجلفة[2]، وبعد احتلال هذه المناطق قامت السلطات الاستعمارية بمصادرة جميع المساحات الغنية بالحلفاء وصنفتها ضمن الأراضي الغابية بموجب القرار الصادر من الحاكم العام في 22 ديسمبر 1875م الذي اخضع مناطق الحلفاء إلى إدارة مصلحة المياه والغابات[3].

وتستعمل الحلفاء في صناعة الحبال والسلات إلا أن أهم صناعة تستعمل فيها هي صناعة الورق والبلدان التي تنتج هذه الصناعة هي اسبانيا والمغرب الأقصى والجزائر وليبيا ومجموع إنتاجها سنويا في هذه البلدان يتراوح ما بين 230 ألف طن إلى 250 ألف طن، بينما يتراوح إنتاج الجزائر منها بحوالي 114 ألف طن سنويا، وهذه الكمية تقريبا نصف إنتاج البلدان سالفة الذكر، لذا عملت الإدارة الفرنسية على زيادة الطاقة الإنتاجية للجزائر من خلال مشروع السكة الحديدية الذي من شأنه تسهيل نقل كميات كبيرة من الحلفاء الموجه للتصدير، ويتراوح سعر القنطار من مناطق تجميعه مابين 02 إلى 02.5 فرنك للقنطار ويترراوح سعرها في الميناء مابين 05 إلى 06 فرنك للقنطار وهذه الزيادة هي تكلفة النقل، وتقدر المساحة التي تغطيها الحلفاء بأقاليم الجنوب بـ 1300000

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 87 - 88.

[2] حمزة بن قيطون: **المرجع السابق**، ص ص 87 – 88.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 124.

هكتار بعين الصفراء، و300 ألف هكتار في إقليم غرداية ، لكن المنطقة الوحيدة المستغلة هي منطقة عين الصفراء نظرا لقربها من خط السكة الحديدية[1].

وكانت عملية استغلال وبيع الحلفاء منظما بقانون مؤرخ في 20 أوت 1904م الذي حدد حصد الحلفاء وكل العمليات المرافقة للشراء والبيع والتي تتم في فترة أربعة أشهر، وتبدأ في منطقة الهضاب العلياء من أول مارس إلى نهاية 30 جوان، والمناطق التي يتم فيها قطف الحلفاء هي مناطق السهوب والمنخفضات.

والأراضي المستهدفة تقسم إلى ثلاث مناطق بحيث تستغل واحدة وتترك منطقتان للمواسم الأخرى، وهذا التقسيم تم تطبيقه في أقاليم الجنوب في المناطق التي تزخر بالحلفاء ويتعلق الأمر بكل من مشرية والبيض، وبموجب القرارات المؤرخة في 14 ماي 1908م و11 أفريل 1912م تم منع قطف الحلفاء بمحاذاة السكة الحديدية بـ 20 كلم حول بوقطب و 10 كلم حول مشرية والبيض.

كما تم إنشاء ورشات بالمناطق التي يتم فيها حصد الحلفاء بدءا من 01 جويلية إلى غاية 01 مارس وذلك لتسهيل نقلها إلى الموانئ بالشمال، ويكون حصاد منتوج الحلفاء عن طريق اليد أو باستعمال الآلة الميكانيكية التي تخضع للرقابة من طرف أعوان متخصصين وبتصريح من قبل الحاكم العام[2]، وبموجب أمر 17 أكتوبر 1916م تم إصدار مجموعة من التعديلات على استغلال الحلفاء وأهم التعديلات جاء فيها:

1- تعزيز دور الرقابة في مجال استغلال الحلفاء.

2- منح حق استغلال الحلفاء عن طريق المزاد .

3- منع استغلال الحلفاء في المناطق التي تتعرض للجفاف.

وفي المجمل يهدف قرار 17 أكتوبر 1916م إلى تأمين استغلال عقلاني ومنهجي لنبات الحلفاء، وقد قامت الإدارة الفرنسية بإسناد مهمة المراقبة لأعوان الغابات المحليين في الدوائر المحاذية للغابات الذين تم تسميتهم بمراقبي الحلفاء، كما تم إحداث هيئة للتفتيش تابعة لمصلحة المياه والغابات وكذلك

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, pp 29-30.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 300.

مصلحة الغابات بالعاصمة، وفي كل سنة تقدم هذه الهيئة تقريرا مفصلا عن سير استغلال الحلفاء للحاكم العام، وهذا التقرير يشمل كمية الحلفاء المنتجة والمناطق الممنوعة.

وجاء مرسوم 14 فيفري 1917م من أجل تأمين المناطق التي تتواجد بها الحلفاء وبعيدة عن الغابات ليحدد ثلاث مراقبين لاستغلال الحلفاء، اثنان منهما تابعا للدائرة البيض والثالث لدائرة مشرية، وهؤلاء المراقبين يمارسان مهامهم تحت سلطة القيادة العسكرية للأقاليم المحلية، أما في ملحقة الجلفة التي تعتبر منطقة غابية فيتم تأمينها بشكل مباشر من طرف السلطات العسكرية المحلية نظرا لقلة عدد المناطق المستغلة بها.

وفي سنوات الحرب العالمية الأولى تراجع إنتاج الحلفاء من 10400 طن سنة 1914م إلى 200 طن فقط سنة 1918م[1]، ولكن بعد مرور سنوات الحرب تم بعث هذا النشاط شيئا فشيئا من خلال زيادة عدد الورشات المتخصصة في حصاد الحلفاء، ومن جهة أخرى تعتبر عملية جني الحلفاء عملا مربحا بالنسبة للأهالي في فترة الشتاء[2].

ونظرا للمشاكل التي اعترضت الإدارة الفرنسية في استغلال الحلفاء كعدم توفر الطرق الموصلة لمناطق القطف وكيفية تنظيم استغلالها بطريقة عقلانية، واستجابة لهذه الانشغالات جاء قرار 22 ماي 1920م الذي نص على إنشاء هيئة تقنية تتشكل من مستشار حكومي ومدير أقاليم الجنوب ونائبه ومدير الفلاحة والتجارة ومدير الغابات واثنان من مفتشي الغابات ومفتش فلاحي، وهذه الهيئة كلفت بدراسة كل المشاكل المتعلقة بكيفية استغلال الحلفاء[3]، وبتعاونها مع السلطات المحلية عملت على جرد كل مناطق الحلفاء وتنظيمها إداريا وإنشاء بطاقة إحصائية لبؤر استغلالها.

وفي الفاتح من جانفي 1921م تم تكليف السلطات المحلية بإدارة هذه المناطق، وفي 15 أفريل 1921م تم تحديد كيفيات شروط استغلال وبيع الحلفاء بالنسبة للمناطق التابعة للبلديات والتعاونيات[4]، ويتم بيعها في ثلاث مناطق رئيسية هي الجزائر بشارع إيسلي وفي وهران عند **منحس**

---

[1] G,G,A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, pp 92- 95.

[2] G,G,A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 302.

[3] Ibid, p 295.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 257-258.

(**Manhès**) بشارع سيقوين وفي باريس بالقرب من مكتب الحاكم العام للجزائر بشارع الأهرامات[1].

ولهذه الهيئة التي كلفت بتطوير زراعة الحلفاء وظيفتان أساسيتان هما تحديد بؤر لإنشاء مشاتل للحلفاء وتوسيع مساحاتها وهي تتوزع على المناطق التالية:

- البيض بـ 971000 هكتار.
- مجمع عين بوسيف وسيدي عيسى وبوسعادة بـ 190000 هكتار.
- الجلفة بـ 153000 هكتار.
- جبل الناظور بـ 102500 هكتار[2].

المطلب الثالث : منجزات هذه السياسية في المجال الفلاحي

1– الزراعات المعاشية في أقاليم الجنوب الجزائري :

أ– زراعة الحبوب:

يعتمد سكان أقاليم الجنوب في غذائهم اليومي على القمح والشعير إلا أن زراعتهما غير متطورة ولا تلبي حاجاتهم اليومية لأسباب متعددة ومختلفة منها:

1– أن اغلب السكان يمتهنون حرفة الرعي متبعين الكلأ أين وجد ولا يستقرون في مكان واحد.

2– استعمال المحراث البسيط الذي لا يعد سوى محراث الرومان القديم[3] الذي يخدش الأرض.

3– نوعية التربة التي تفتقر إلى المكونات العضوية الضرورية[4].

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 297.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Ibid, pp 260-261.

[3] المحراث الروماني القديم: هو عبارة عن محراث خشبي بسيط مكون من قطعتين قصيرتين مجمعتين ومزودة بسكة حديدية في طرفه الأسفل تلامس الأرض دون تعمقه في التربة ويربط في عنق الحيوان الذي يجره. ينظر:

- يحي بوعزيز : **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، المرجع السابق، ص 324.

-Arthur De Claparéde, **En Algérie**, librairie fischbacher 55 rue de seine, paris, 1896, p 29.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, p 23.

4- اغلب أراضي أقاليم الجنوب المزروعة عادة ما يبدأ الحرث فيها في فصل الخريف ويأتي الحصاد أواخر شهر افريل أو بداية شهر ماي، وبما أنها تعتمد على تساقط الأمطار التي تتناقص أو تكاد تكون منعدمة خلال فصل الربيع وبداية فصل الصيف فان هذه المحاصيل يصيبها الجفاف بفعل الرياح المحلية الحارة القادمة من الجنوب الشرقي[1].

5- سيطرة المستوطنين على اغلب الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة[2].

6- سيطرة الشركات الفرنسية على زراعة الحبوب[3].

7- اضطراب التساقط الذي تتميز به أقاليم الجنوب والذي ينقسم إلى:

أ – الجزء الشمالي من أراضي غرداية وعين الصفراء خاصة في ملحقتي الجلفة والبيض حيث أن تساقط الأمطار السنوي لازال ملموسا ومنتظما في فصلي الخريف والشتاء الذي يمكن فيه زراعة القمح والشعير.

ب – منطقة السهوب حيث تساقط المطر غير منتظم ونادر فان زراعة القمح والشعير تكون في المناطق المنخفضة.

ج – المناطق الصحراوية التي يكون فيها التساقط نادرا حيث لا يمكن زراعة الحبوب إلا داخل أو قرب الواحات التي تعتمد على نظام الري وفق نظام الفقارة أو حفر الآبار الارتوازية[4].

ونتيجة لهذه الظروف فقد كان مردود زراعة الحبوب في أقاليم الجنوب ضعيفا وغير كاف ولا يلبي حاجاتهم وكانوا يلجؤون إلى شراء هذه المحاصيل، مما نتج عنه ارتفاع الأسعار ورضوخ السكان

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p 73.

[2] صدرت العديد من المراسيم والقوانين التي تبيح للمستوطنين ملكية الأراضي واستغلال الطاقات البشرية المتوفرة بأرخص الأثمان. ينظر:

- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص ص 152 – 173.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 154.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 206 – 207.

للاستعمار الفرنسي والعمل لدى المستوطنين مقابل اجر زهيد، وتحول الفلاح المالك للأرض إلى مجرد خماس[1].

ومن بين الحبوب التي يقوم سكان الجنوب على زراعتها نجد أن الشعير هو الأكثر زراعة واحتلاله اكبر المساحات، لأن السكان يعتمدون عليه في معيشتهم ومعيشة حيواناتهم[2]، كما أنهم يقومون بحصاده أول مرة وهو باللون الأخضر الطري ثم يترك لينمو مرة ثانية ويحصد كعلف لتحسين تغذية حيواناتهم، كما أن اغلب الأراضي التي يتم زراعتها واستغلالها توجد في شمال الأقاليم الجنوبية للبيض ومشرية والجلفة والأغواط[3].

ب– إنتاج الحبوب:

تتمركز زراعة الحبوب بالأقاليم الجنوبية على ضفاف الأودية وفي المناطق المنخفضة أو بالقرب من **الضاية**[4] (**Daïas**)، فالجزء الشمالي لأقاليم غرداية وعين الصفراء وخاصة ملحقات الجلفة والبيض حيث التساقط يكون بكميات معتبرة فان القمح والشعير يزرعون بشكل مستمر، أما المناطق السهبية أين التساقط غير منتظم وقليل فانه لا يمكن زراعة الحبوب ما عدا في المناطق المنخفضة أو الضاية التي تتجمع فيها المياه، أما في المناطق الصحراوية أين التساقط غير كافي فان زراعة الحبوب لا تصلح إلا بالسقي ويتم زراعة الحبوب في الواحات خلال فصل الشتاء نظرا لارتفاع منسوب المياه، والملحق رقم 05 يبين إنتاج الحبوب من سنة 1905 إلى 1928م[5].

---

[1] الخماس: هو نظام يمكن الفلاح من العمل لفائدة الدولة أو للعمل عند مالك الأرض مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوان والبذور وكل ما يتعلق بالأرض. ينظر:

– ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792 – 1830م**، المرجع السابق، ص 87.

[2] G,G,A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 237.

[3] G,G,A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 55.

[4] الضاية: هي ارض منخفضة تتجمع فيها مياه الأمطار خلال فصل الخريف والشتاء تملؤها السيول المنحدرة، والمعبر الذي تدخل معه السيول يسمى بالفارعة، ينموا بداخلها وعلى حوافها أشجار السدرة والضرو أو البطم الأطلسي، تتواجد جنوب مدينة مسعد والأغواط وبريان.

[5] ينظر للملحق رقم 05، ص 193.

وإذا ما قمنا بتحليل معطيات الجدول الموضح في الملحق رقم 05 فإننا نجد أن الأقاليم الجنوبية قد تعرضت خلال موسم 1904-1905م لأزمة اقتصادية حادة تمثلت في الجفاف الذي أدى إلى إتلاف اغلب مزارع الحبوب، وهذه الأزمة نتجت عنها أزمة مالية أعاقت التبادلات التجارية المحلية، مما دفع بالإدارة الاستعمارية تكييف ميزانية أقاليم الجنوب مع التدهور الحاصل من أجل التغلب على تبعات الأزمة الزراعية والاقتصادية للواحات الصحراوية وتامين المؤونة لهم، وإعادة تنظيم القوافل التجارية التقليدية الكبرى القادمة من الجنوب الوهراني إلى الواحات الصحراوية[1]، أما في موسم 1906-1907م فكانت نسبة المحاصيل المقدمة من قبل التعاونية الفلاحية غير مرضية، بالرغم من انه تم استصلاح أراضي زراعية جديدة، أما في سنة 1906م فقد كانت تقدر المساحة المزروعة بـ 24250 هكتار لتصل سنة 1907م إلى 29435 هكتار، إلا أن مردودية سنة 1907م قدرت بـ 89305 قنطار وهي نسبة اقل مقارنة بمردودية سنة 1906م والمقدرة بـ 172027 قنطار، وهذا راجع إلى الجفاف الذي استمر طيلة الربيع في العديد من مناطق الجنوب وغزو الجراد لها مخلفا خسائر معتبرة في المناطق المزروعة في اغلب الواحات[2].

أما المساحات التي تم استغلالها في سنة 1909م فكانت اقل من سنة 1908م ولم تتجاوز 25208 هكتار مقابل 27454 هكتار سنة 1908م بسبب أن الأراضي التي تم استغلالها من طرف السكان كانت عديمة الجدوى وعدم انتظام وكفاية التساقط، ومن جهة أخرى اضطرار السكان لاستعمال الحبوب المخصصة للزراعة في الاستهلاك اليومي ولتغذية حيواناتهم، وأمام هذه الأوضاع يضطر السكان إلى استيراد الحبوب من المناطق التلية[3].

ومن بين التجارب المشجعة في أقاليم الجنوب هي تلك التي قام بها السيد **بوغديول امبرت** (**Bourdiol Humbert**) في منطقة **ميكاليس** (**Mékalis**) في دائرة مشرية التي تمت على بعض أنواع الحبوب مثل الشعير والخرطال والقمح الصلب واللين وبعض البقوليات مثل الفاصوليا والبازلاء والعدس أعطت نتائج جد مرضية أما بالنسبة للخضار مثل البطاطا والشمندر والذرة

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 27 – 28.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 85.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 62.

والزراعات المخصصة لأعلاف الماشية كانت ضعيفة، رغم محدودية هذه التجربة فإنها قد أعطت آفاق مستقبلية للزراعات بالجنوب، وبسبب تدني مستوى منتوج المحاصيل الزراعة يذكر رئيس ملحقة تيدكلت الصعوبات التي تواجه الزراعة في هذه المناطق قائلا :" الزراعة خارج الواحات تواجه عدة صعوبات حتى في المناطق الأكثر ملائمة بعد كل موسم حصاد فإنه يعاد استصلاح الأراضي بشكل مستمر، حيث يقوم السكان بمزج الرمل بالسماد أو إزاحة الكثبان الرملية للحصول على نوعية ملائمة للزراعة، وان هذه الأراضي المستصلحة يجب سقيها من مياه الفقارة أو الآبار الارتوازية" ، ومن جهة أخرى الزوابع الرملية التي تهدد البساتين المسقية لأنها تملئ السدود بالرمال خاصة الرياح الشرقية، وأمام هذه الوضعية فإن السكان يلجؤون إلى إقامة حواجز بسيطة من جريد النخيل لحماية المصادر المائية ومزارعهم، وبهذه الطريقة استطاع القصوريون أن يجنوا مرتين في السنة الأولى في الشتاء القمح والشعير والثانية في الصيف البشنة والخضار المختلفة مثل الشمندر والقرنبيط والجزر والبرسيم وبالرغم من أن هذه الطرق الزراعية التقليدية إلا أنها محدية[1].

أما في موسم 1912-1913م قامت السلطات الفرنسية بإنشاء سد في ملحقة بسكرة وشبكة للسقي بمنطقة فم الخرزة التي سمحت باستغلال مياه واد البيوض ببسكرة وسقي مساحة واسعة من الواحات بين منطقة تودا وسيدي عقبة وسيريانة، كما تم انجاز سد في واد الحاجية بدائرة الجلفة سنة 1912م من أجل سقي الأراضي الزراعية لسهول التوازي الذين ينتمون إلى أهالي العبازيز، ولكن المردودية بشكل عام كانت ضعيفة بالرغم من عملية استصلاح الأراضي التي بلغت 38.317 هكتار بسبب الجفاف خلال فصل الربيع والرياح القوية التي أتت على المحصول[2].

والنتائج المحصلة سنة 1914 بينت أن هناك مجهودات مبذولة من طرف السكان لتوسيع أراضيهم الزراعية حيث وصلت إلى 41629 هكتار، وكانت مردودية الحبوب كانت أكثر من السنة الفارطة إلا أن معدل المردودية بقي ضعيفا بسبب تعرض زراعة القمح لخسائر كبيرة في الجلفة نتيجة الصقيع

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 70- 73.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 70.

المتأخر، وبسكرة نتيجة الرياح القوية التي أتلفته، أما بالنسبة لزراعة الشعير فقط نجحت بشكل عام ففي ملحقة بني عباس تمت زراعة الشعير في ضفاف واد قير وزوزفانة ذات التربة الخصبة[1].

أما موسم حصاد 1915 فقد تعرض للجفاف الذي أعاق الزراعة خاصة في الأراضي غير المسقية ما عدا الأراضي المسقية فإنها قد أعطت نتائج مرضية ومردودية الإنتاج كان اقل بكثير من المواسم الماضي، كما أن غزو الجراد اثر على إنتاج الحبوب خاصة القمح وبشكل اخص في دائرة البيض التي تعرضت لخسائر فادحة، أما في منطقة تيدكلت وقورارة وتوات فقد أعطت نتائج مرضية بسبب السقي مما جعل الإدارة تصدر كميات منها إلى المناطق المجاورة[2].

أما في المواسم 1916- 1917- 1928م فكانت حصيلة الحصاد سيئة مما دفع الإدارة الفرنسية إلى تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الملائمة للزراعة في أقاليم الجنوب وتوزيع الأسمدة وأدوات الزراعة المناسبة وإقامة المؤسسات المتخصصة في الميدان الفلاحي من بينها الشركة الزراعية ببسكرة والشركة الزراعية بالجلفة ومؤسسة (**Secteur D'amélioration Rural**) بالعبادلة في ماي 1947م لترقية الفلاحة كحفر الآبار وتوفير الوقاية للمواشي والزراعة من الأمراض وتشجيع الفلاحين على استعمال الطرق العلمية الحديثة [3].

2- الزراعات المعاشية المتنوعة:

أ- زراعة الخضر:

أخذت زراعة الخضر في أقاليم الجنوب حيزا من اهتمام السلطات الاستعمارية خاصة الخضار ذات الاستهلاك الواسع والتي تزرع في بساتين الواحات قرب النخيل وحول القرى من قبل سكان القصور

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, p 62.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, pp 67- 68.

[3] ينظر:

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 58.

- محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903-1962م**، المرجع السابق، ص 227.

أو السكان غير المرتحلين الذين يعتنون بها بشكل دائم بفضل مياه السقي التي يمتلكونها[1]، وأكثر الخضر التي اهتمت بها السلطات البطاطا التي تنجح بشكل جيد في الهضاب العليا خاصة في ملحقة عين الصفراء والجلفة وفي واد ريغ، أما في الواحات فيتم زراعة أنواع من الخضروات الأخرى مثل الفلفل والخيار والجزر والشمندر والبصل والكوسة والفاصوليا[2].

وفي سنة 1909م قامت الإدارة الفرنسية ممثلة بالسلطات المحلية بإدراج أنواع جديدة من الخضروات وتوسيع زراعة البطاطا بأقاليم الجنوب، حيث تم استغلال 503 هكتار بكمية قدرت بـ 14289قنطار[3]، والجدول التالي يبين توزيع زراعة الخضروات في أقاليم الجنوب من سنة 1922 إلى سنة 1928م[4]:

الأقاليم	مساحة المناطق المزروعة بالهكتار	كمية المحاصيل بالقنطار
– غرداية	5600	66000
– توقرت	1400	1300
– عين الصفراء	400	4400
– الواحات	100	600
المجاميع	7500	84000

من خلال الجدول نستنتج أن المساحة المخصصة للزراعة الخضروات بأقاليم الجنوب الجزائري ارتفعت من إلى 503 هكتار سنة 1909م إلى 7500 هكتار منتجة 84 ألف قنطار بمردودية 11 قنطار للهكتار سنة 1928م، كما يلاحظ كذلك أن إقليم غرداية تم استغلاله أكثر من الأقاليم الأخرى في زراعة الخضروات بسبب توفر المياه والأراضي الخصبة وتواجد العنصر الأوروبي به.

ونظرا لوجود مناطق صالحة للزراعة بمنطقة الأغواط التي تضم بعض الهكتارات الخصبة والتي جعلت الإدارة الفرنسية تفكر في إنشاء محطة زراعية لإنتاج الخضر والفواكه بتكلفة 600 ألف فرنك، كما تم

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 82.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 239.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 68.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 239 .

التفكير في إنشاء محطة ببسكرة التي تتمتع بظروف ملائمة للزراعة خاصة قرب الواحات، إلا أنها تواجه بعض الصعوبات فيما يتعلق بالمياه وتم انتهاج انتقاء أحسن السلالات بالإضافة إلى استعمال الطرق الحديثة في الزراعة. أما فيما يتعلق بالعقار الفلاحي فقد تم شراء الأراضي المحلية من البساتين التابعة لباشاغات الزيبان وكذلك آغا المقارين وبستان قايد تماسين[1].

ب– الأشجار المثمرة:

يوجد عدة أنواع من الأشجار المثمرة التي يتم غرسها في الواحات مثل البرتقال والليمون والرمان والتوت والتين[2]، أما الزيتون فانه يغرس خاصة في منطقة الزيبان لأنه يعطي مردودية جيدة وأيضا في منطقة بوعيش ملحقة بني ونيف التي بها عدد كبير، مما شجع الإدارة الاستعمارية على إنشاء معصرة للزيتون التي قدرت قيمتها بـ 1200 فرنك[3]، كما قامت بإنشاء المشاتل في العديد من البلديات لتزويد المستثمرين بفسيلات الأشجار المثمرة، أما في المناطق الشمالية لأقاليم الجنوب فبالرغم من أن بها العديد من الأنواع، إلا أنها تتميز بغرس المشمش الذي يمتاز بكونه منعش وطري مما حفز السكان على زراعته في نطاق واسع[4]، ونظرا لأهميته الاقتصادية أقدمت السلطات الاستعمارية سنة 1909م على تصديره[5].

جـ– زراعة الأعلاف :

تكمن فائدة هذه الزراعة في تأمينها للأغذية الموجهة للثروة الحيوانية خاصة شعبة الأغنام وهي تعتبر أحد اهتمامات الإدارة الفرنسية، وهذه المراعي تنقسم إلى ثلاث فئات:

---

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Cinquième Partie, Année 1950, Op.cit, pp 217- 218.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 26.

[3] – G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 98.

[4] – G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 92.

[5] – G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Ibid, p 68.

الفئة الأولى: وهي مراعي دائمة الاخضرار وتتميز بغابات كثيفة وبتساقط الأمطار المستمر وهي مناطق مفتوحة للرعي، ومن أجل الحفاظ عليها توجب على الإدارة الفرنسية حمايتها ومراقبتها حتى تبقى كمخزون احتياطي.

الفئة الثانية: وهي مراعي من فئة **الديس** (**Dess**) والنباتات البرية وهي مناطق تتميز برطوبة الأرضية (sous-sol) وتوجد بشكل حصري في المنخفضات وعلى ضفاف الأودية وبالقرب من منابع المياه، وتمتاز بكونها دائمة الاخضرار وتعتبر المصادر الوحيدة للقطعان عندما يكون الجفاف حادا ويعوضها أيضا عن نقص المياه الشروب، ولكن هذا النوع من المراعي لا يوجد إلا في مناطق قليلة وغير كافية ومن ثم تحتم على الإدارة الفرنسية توسيع هذه المناطق وقامت بإنشاء مراعي اصطناعية في الصحراء بالاستعانة بنظام المشاتل المؤقتة.

الفئة الثالثة: المراعي المؤقتة والتي تسمى **بالعشب** (**Achebs**) وهي الأكثر استعمالا وانتشارا لتربية قطعان الأغنام، وتنموا بفعل تساقط الأمطار، وتعتبر الصحراء من أحسن المناطق التي ينموا بها العشب المناسب لتربية الأغنام ، ومن أجل جعل العشب متوفرا في الصحراء ومقاوما للظروف الطبيعة قامت السلطات الاستعمارية بجلب أنواع من الأعشاب من استراليا وتركستان مثل **قلوريس قايانا** (**Chloris Gayana**) وتم وضعه في مشاتل خاصة ولكنه لم يعط النتائج المرغوبة[1].

كما عملت السلطات الاستعمارية على استغلال الأراضي الزراعية بأقاليم الجنوب الجزائري لزراعة الأعلاف الموجه لتربية المواشي فقامت بغرس مختلف النباتات الموجه لهذا الغرض خاصة البرسيم نظرا لأهميته في تطوير فصيلة الأغنام، وكان يزرع في المناطق التي تحتوي على الرطوبة مثل المنخفضات وبالقرب من الواحات وعلى ضفاف الأودية وهذه الزراعة شكلت المصدر الرئيسي لغذاء القطعان خاصة في سنوات الجفاف، وفي المناطق المسقية شرعت الإدارة على إنشاء المراعي الاصطناعية للبرسيم والفصة خاصة بإقليم عين الصفراء، ولكن هذه الجهود لم تكن كافية نظرا لقلة التجارب في هذا المجال[2].

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 88 – 89.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 27.

د- النخيل:

يعتبر سكان الواحات من أكثر السكان في أقاليم الجنوب اعتناء بالنخيل كونها المصدر الرئيسي لثروتهم، ولقدرتها الكبيرة على مقاومة الظروف الطبيعية في الجنوب، ودورها في تلطيف المناخ الحار، وفي بعض الأحيان يتعرض النخيل للأمراض مثل هجمات **فيروس القرمزي** (**Parlatoria victrix**) الذي يخلف خسائر فادحة، وهذا الفيروس يتكاثر في الواحات الكبيرة أو التي تعاني من النقص في السقي، ومن أجل الحد من خطورته قامت الإدارة الفرنسية بإحصاء المناطق المتضررة ووجدت أن هذا الفيروس أصاب اغلب مناطق النخيل وبالتالي حتم عليها القيام بالإجراءات المناسبة للقضاء عليه[1]، ومرض البيوض الأكثر خطورة على النخيل والتمور الذي انطلق من وادي درعه بالمغرب الأقصى سنة 1870م، وكانت أول واحة يصيبها هذا المرض هي واحة بني ونيف سنة 1898م ثم تبعتها واحة بشار سنة 1900م ثم واحة بني عباس سنة 1908م ثم تاغيت سنة 1923م[2].

قامت الإدارة الاستعمارية في سنة 1906م بتوسيع المساحة المستغلة للنخيل بأقاليم الجنوب خاصة في واد ريغ بفضل الاستغلال الأمثل للمصادر المائية والاعتماد على الآبار الارتوازية، فبينما كان عدد النخيل في سنة 1906م ما يقارب 4.645.824 نخلة أصبح عدده في سنة 1907م ما يقارب 4.728.542 أي بزيادة تقدر بـ 82.718 نخلة، وهذه الأرقام في الحقيقة تقريبية إلا أنها في الواقع أكثر من ذلك[3]، أما في سنة 1909م قامت السلطات الاستعمارية بتوسيع المساحة المستغلة للنخيل ولا يوجد عائق أمام هذا التوسع سوى توفر مصادر المياه، ومن ثم قامت الإدارة الفرنسية بحفر الآبار الارتوازية[4].

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 90.

[2] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق، ص 242.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 90.

[4] من بين الآبار التي تم حفرها هي حفر06 آبار ارتوازية بعمق يتراوح ما بين 98م إلى 155م في عين صالح وقدرة المياه المستخرجة من مجموع الآبار تصل إلى 18480 لتر/د، كما منح الحاكم العام احد ضباط البرية الصحراوية المتقاعد **جولي** (**Joly**) سنة 1907م مساحة تفوق 10 آلاف هكتار، وقام بزراعة 10 آلاف نخلة و 500 هكتار من الحبوب. ينظر:

أما في سنة 1911م تم بغرس واحتين جديدتين من النخيل والتي بلغ عددها 1.443.991 نخلة، وهذه الزيادة هي نتيجة زيادة أعداد الآبار الارتوازية وكذلك تحسين أدوات السقي، ومن جهة أخرى تم إنشاء خط لسكة حديدية يربط بين توقرت وواد ريغ لتسهيل تصدير التمور، كما قام المعمرون الأوربيون بغرس أعداد كبير ة من النخيل التي وصل عددها سنة 1911م إلى 9191 نخلة[1].

كما أن السلطات الفرنسية شرعت في سنة 1912م إنتاج أجود أنواع الجبار من فصيلة دقلة نور التي تتواجد بشكل قليل عند السكان والتي يتراوح سعرها من 05 إلى 07 فرنك وهذا الارتفاع في الأسعار راجع لجودتها وتهافت التجار عليها وكذلك لإقبال العديد من الأمريكيين على غرسها في كاليفورنيا وأريزونا[2]، ويجدر بالذكر أن الجزائر ليست البلد الوحيد التي تنتج التمور، إلا أنها البلد الوحيد الذي تصل فيه دقلة نور إلى النضج الكامل بسبب مناخها المتميز، ونتيجة التصدير المفرط للجبار المخصص لدقلة نور إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أجل جني محصول التمور فانه يتوجب على العمال من السكان التفريق بين مختلف السلالات كالغرس والدقلة البيضاء والخنتيشي الذي يوجه عامة للأهالي، أما دقلة نور فتصدر نحو فرنسا في صناديق بوزن 33 كلغ ليعاد تعليبها في مرسيليا داخل أكياس يتراوح وزنها من 03 إلى 05 كلغ بها علب 400 غ، ثم يتم تصديرها إلى خارج فرنسا لبريطانيا بنسبة 30% وألمانيا بنسبة 20 %وفرنسا 15 % والنمسا 15 % والجزائر 05 % والولايات الأخرى 15%.

وبسبب الحرب العالمية الأولى تضرر التصدير بشكل كبير لأن اغلب الأسواق الرئيسية أغلقت، ومن جهة أخرى فقد عانى السماسرة والمصدرين من السيولة النقدية لأن اغلب البنوك كانت مغلقة وكذلك نقص في أدوات التعليب ووسائل النقل التي شكلت خطرا كبيرا على التصدير خاصة نحو بريطانيا التي تعتبر أول زبون للصادرات الفرنسية من التمور وللتصدي لهذه الوضعية المزرية قام الحاكم العام بالتعاون مع مديرية أقاليم الجنوب بتكليف هيئة تجارية تتكون من مفتش وعون تجاري من خط

-G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 313.

- حمزة بن قيطون: **المرجع السابق**، ص 116.

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 76 - 78.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 219.

بسكرة وتوقرت ومُصَدِرْ ومنتج أوروبي واثنين من المفوضين السكان لأجل تحفيز المشترين من مرسيليا وليون وباريس وبوردو بغية تحسين الوسائل للتصدير الأمثل نحو الأسواق الأوروبية، وهذا الإجراء تكلل بنجاح كبير حيث تم تصدير التمور إلى انجلترا من خلال طريق جديد ينطلق من مرسيليا ثم ليون ثم بوردو وصولا إلى لندن والانطلاق يكون من يوم السبت ليصلوا الثلاثاء ليلا أو الأربعاء، وفي جانفي 1915م بدأت تجارة التمور تنتعش شيئا فشيئا خاصة بين شهري فيفري ومارس ليصل سعر دقلة نور في توقرت 40 فرنك وبسكرة 50 فرنك للقنطار، والأنواع الأخرى من التمور كالغرس(Ghars) والدقلة البيضاء التي شهدت ارتفاعا في الأسعار الذي تزامن مع إنشاء تعاونية جديدة في أكتوبر 1915م[1].

وتميز محصول سنة 1918م بتأخر غير عادي قدر بشهر بسبب تعرضه للأمطار والبرد في فصل الربيع مما نتج عنه كارثة في منطقة الزيبان ما عدا في منطقة واد ريغ وأقصى الجنوب، حيث كانت الأمطار خفيفة مما شجع على تصدير نوع التمر الناعم الذي يسمى بـ **مول** (**molles**) وهذه الخسائر جعلت التمور تصل مستويات قياسية، ليصل القنطار الواحد من دقلة نور خلال شهر أكتوبر إلى 325 فرنك والغرس(Ghars) إلى 110 فرنك والأنواع الأخرى إلى 130 فرنك، مما نتج عنه أرباح كبيرة للفلاحين والمستثمرين الفرنسيين والأوروبيين.

ومن أجل الحفاظ على التمور الموجهة للاستهلال قام الحاكم العام باستصدار مرسوم مؤرخ في 16 افريل 1918م ينص على منع تقطير التمور وتم تعديل هذا القانون بمنشور وزاري مؤرخ في 10 مارس 1919م الذي رخص تقطير التمور الغير صالحة للاستهلاك، وتم تمديده بمرسوم آخر مؤرخ في 20 جوان 1919م الذي يحدد مدة هذه الرخصة إلى غاية 31 أوت 1919م[2].

شهدت التمور ارتفاعا في الأسعار سنة 1925م حيث تراوح سعر دقلة نور للقنطار ما بين 150 إلى 400 فرنك والغرس(Ghars) من 80 إلى 100 فرنك والدقلة البيضة من 90 إلى 120 فرنك للقنطار ووصل المحصول إلى حوالي 1.271.560 قنطار، كما ارتفعت كمية الصادرات لتصل

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, pp 73- 77.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, pp 45- 50.

إلى 210 ألف قنطار بقيمة تتراوح ما بين 28 إلى 30 مليون فرنك، وهذا ما يدل علة اهتمام السلطات الاستعمارية الاستثمار في التمور بأقاليم الجنوب.

أما في سنة 1927م كان الإنتاج مرضيا على العموم مع ارتفاع الكمية بحوالي مليون و400 ألف قنطار وكانت مردودية النخيل جد ايجابية فيما يتعلق بالتمور العادية خاصة التمور الجافة، وعلى النقيض فان دقلة نور لم تكن بتلك الجودة حيث أصيبت بمرض يسمى **بوفروة** (**Boufaroua**) وهو عبارة عن سوس طفيلي يصيب المحاصيل ويتسبب في خسائر كبيرة، ووصلت قيمة الصادرات لهذا الموسم إلى 24.632.700 فرنك[1].

3– زراعة نخيل دقلة نور في منطقة الزيبان:

يتم إنشاء الواحات في منطقة بسكرة بسبب وجود المصادر المائية في المنخفضات المتاخمة للأطلس الصحراوي القسنطيني، وهذه الواحات تمتد من الشرق إلى الغرب بين سلسلتين من الكثبان تقريبا متوازية وتحد بحوض ملحي وغير صالح للزراعة، ومركز الواحة من الشمال هو الزاب الظهري ومنطقة طولقة 36 كلم غرب بسكرة وفي الجنوب الزاب القبلي وهي منطقة أورلال على الضفة اليسرى لواد جدي على بعد 32 كلم على بسكرة، وعدد النخيل الإجمالي في بسكرة 350 ألف نخلة.

ومن جهة أخرى توجد الواحات المجاورة لها في كل من سيدي عقبة وشتمة اللتان تشكلان المصدر الرئيسي والحقيقي لزراعة نخيل التمور، إلا انه لا يمكن زيادة إنشاء واحات جديدة في هاتين المنطقتين نظرا لأنها مغروسة ومستغلة سابقا[2].

ومن بين أكثر سلالات التمور رواجا وشهرة في منطقة الزيبان والتي تتميز بنوعية جد ممتازة هي دقلة نور الموجهة للتصدير، وهذا النوع يحظى بعناية خاصة من سقي وتسميد بانتظام وكذلك ظروف طبيعية خاصة، ففي منطقة طولقة تنتج أجود أنواع دقلة نور التي تفوق نظيراتها في واد ريغ وواد سوف، والأرضية التي تنتج عليها دقلة نور هي أرضية سميكة وصالحة لجميع أنواع المزروعات، ويصل قيمة دقلة نور في الحالات العادية من 05 إلى 12 فرنك، وتتراوح قيمة الجبار من 100 إلى 120 فرنك، وعائد الشجرة الواحدة من دقلة نور تقدر من 10 إلى 20 فرنك بعد خصم قيمة السماد

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 221 – 225.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, p 76 .

والسقي والعامل اليومي الذي يتلقى أجره ما بين 1/8 إلى 1/12 من إجمالي المحصول، كما أن الجبار يبدأ في الإنتاج بعد ثمانية سنوات من العناية بسقيه وتسميده وتقليب التربة من حوله وبالنسبة للأنواع الأخرى فإنها اقل جودة، ومن جانب آخر قام المعمرون بغرس العديد من أنواع دقلة نور التي فاقت بشكل كبير إنتاج السكان[1].

المطلب الرابع : منجزات هذه السياسية في المجال تربية المواشي وتنمية الثروة الحيوانية

1- الثروة الحيوانية :

تعتبر جانب آخر من النشاط الفلاحي بأنواعه المختلفة الضأن والماعز والجمال والخيول والبغال والحمير، فتربية الأغنام تزدهر في المناطق الرعوية بالهضاب العليا وفي السهوب وأما الماعز فيربى في المناطق الجبلية الوعرة وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأنها تتحمل المناخ الجاف وتوفر اللحوم والشحوم والشعر والجلود والحليب والجبن، وتربى الخيول والبغال والحمير في المناطق الشمالية لأقاليم الجنوب والجمال في الهضاب العليا والواحات الصحراوية لكونها تتحمل العطش وتستغل في التنقل والحرث ويستفاد منها في الحوم والوبر والجلود والحليب.

وفي مارس 1929م بلغ عدد الثروة الحيوانية بأقاليم الجنوب إلى حوالي 2.810.000 منها 1.930.000 من الأغنام و680.000 من الماعز و140.000 من الجمال و45.000 من الخيول والبغال والحمير و25.000 من الأبقار وبلغت قيمة هذه المواشي حوالي 500 مليون فرنك، وعائداتها السنوية من اللحوم والصوف والجلود والنقل ما تقارب 160 مليون فرنك، ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن عدد الأغنام هو أكثر من ضعف المواشي الأخرى مجتمعة، وتبلغ قيمة قطعان الأغنام حوالي 300 مليون فرنك وعائداتها السنوية حوإلى 100 مليون فرنك وهي تمثل المصدر الاقتصادي الأول بهذه الأقاليم، وتعيش في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي التي تتمتع بمصادر المياه السطحية والجوفية ونبات الحلفاء، ويقتات منها حوالي 540.000 نسمة[2].

ومن أجل الاستفادة من الثروة الحيوانية بأقاليم الجنوب عملت الإدارة الفرنسية على إنشاء التعاونيات بهدف تأطير المربيين ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم المهنية وتنظيم مختلف المسابقات

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, p 77.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Cinquième Partie, Année 1950, Op.cit, pp 171- 172.

لانتقاء الأفضل وخلق جو التنافس، ولهذا الغرض تم إنشاء تعاونية بالأغواط التي ضمت مربيين من الأرباع وهذه التجربة أعطت نتائج مشجعة ليتم تعميمها في باقي أقاليم الجنوب في ملحقات الجلفة والبيض ومشرية وعين الصفراء، وتبعت هذه المبادرة عمليات أخرى مثل حفر الآبار الارتوازية واستصلاح بعض نقاط المياه[1].

2– التشجيع على الثروة الحيوانية:

أ– تربية الأغنام :

تشكل القطعان في أقاليم الجنوب الجزائري من 4/3 من الأغنام و 4/1 من الماعز، ويتم تربيتها في أربع مناطق كبرى هي مشرية وعين الصفراء والجلفة وغرداية[2]، ووصل عددها حسب إحصاء 01 جانفي 1909م إلى 1.657.458 بعد ما كان عددها في السنة الماضية يقدر بـ 1.884.528 وهذا التراجع هو نتيجة لنفوق عدد كبير من الأغنام في سنة 1908م وعدم توفر المراعي وموجة الجفاف الحاد الذي مس اغلب مناطق تربية المواشي وخاصة في أقاليم عين الصفراء وتوقرت، والأوبئة مثل الحمى القلاعية والأمراض المعدية التي تعتبر من أهم الأسباب التي خلفت نفوق العديد من القطعان خاصة في دائرة البيض ومشرية والجلفة وملحقة عين الصفراء[3]، كما شهدت الأسواق الفرنسية والأوروبية تطور ارتفاع صادرات الأغنام خصوصا بعد سنة 1909م بسبب نقص المراعي واجتياح الجراد، مما دفع بالسكان بيع جزء من القطعان بأسعار بخسة لسد حاجياتهم من شراء الحبوب التي ارتفع سعرها، والجدول التالي يوضح حركة شراء المواشي بالجزائر والأقاليم الجنوبية:

السنوات	1910	1911	1912	1913	1914	1915
عدد الماشية	1.231.132	951.138	768.660	1.118.447	689.144	1.890.507

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 215 - 216.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 71.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 39-41.

كما سمحت السلطات الاستعمارية للمتعمدية الانجليزية باقتحام أسواق الأقاليم الجنوبية لشراء الماعز من السكان لتوفير حاجيات الجيوش من اللحوم وقامت بشراء أعداد كبيرة وبأسعار بخسة، وهو ما نتج عنه انخفاض أعداد المواشي من 501.787 إلى 474.614 رأس سنة 1915م[1].

تم تكليف الهيئات بكل من بلديات السكان المتواجد في كولومب بشار والأغواط وغرداية وبسكرة التي تعنى بالشؤون البيطرية قصد توجيه المربيين السكان والبحث عن أنجع الطرق لتحسين القدرة الإنتاجية لقطعانهم، وبالفعل تحسن مردود هذه القطعان بسبب الإجراءات الإدارية كانجاز نقاط الماء من خلال توفير عدد كبير من الصهاريج قرب مراعي القطعان، وإعادة حفر عدد كبير من الآبار في كل من عين الصفراء والبيض ومشرية والأغواط وغرداية، وإنشاء محطتين جديدتين في كل من الجلفة ومشرية وهي تتكون من 28 خروف و114 نعجة و55 من الماعز، وكان الغرض هو تحسين نوعية اللحوم والصوف[2].

أما في سنوات 1914 – 1915-1916م فقد عانت المواشي من الجفاف الحاد في فصول الخريف وكذلك من البرد القارص في فصول الشتاء مما تسبب في نفوق الكثير منها، ومن أجل التخفيف من حدة هذه الخسائر عملت الإدارة الفرنسية على تقديم مساعدات تمثلت في توفير بعض الأعلاف سنة 1918م[3]، لكن بين سنتي 1921م - 1929م تحسنت وضعية تربية المواشي بسبب تهاطل الأمطار التي أعطت مراعي وفيرة مما عاد بالفائدة على المربين[4].

ب– تربية الخيول:

عملت الإدارة الفرنسية على تشجيع تربية الخيول وخصصت لها نفقات خاصة من ميزانية أقاليم الجنوب، وبلغت قيمة هذه النفقات 20.180 فرنك سنة 1908م وتنقسم إلى 2.700 فرنك في دائرة مشرية و 4.900 فرنك في دائرة البيض و 4380 فرنك في ملحقة الأغواط و5.540 فرنك

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, pp 52-53 .

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, pp 44-45.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 71.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 210- 212.

في دائرة الجلفة و350 فرنك في دائرة توقرت و 2.100 فرنك في ملحقة بسكرة و300 فرنك في ملحقة ورقلة[1]، كما قامت أيضا بمنح علاوات للفائزين في مسابقات الخيول، إلا أن عددها بدأ يتناقص عند السكان كون تربيتها تكلف الكثير من المال ولا تستعمل في الحياة اليومية مما جعلهم يستبدلونها بالبغال التي تكلف نصف تكلفة الحصان[2].

جـ – تربية المهاري:

تمارس تربية المهاري في دوائر توقرت وغرداية وملحقات واد سوف وورقلة ومركز المنيعة، ولتشجيع تربية المهاري منحت السلطات الفرنسية إعانات والتي وصلت إلى 4735 فرنك على سبيل قروض للأهالي سنة 1907م، وهذه المنح تنقسم إلى 750 فرنك في ملحة توقرت و760 فرنك في ملحقة الواد و 850 فرنك في ملحقة غرداية و 1.800 فرنك في ورقلة و575 فرنك في المنيعة، وفي منطقة توات وتيدكلت وقورارة تم إنشاء مراكز لتربية الجمال الموجهة للكراء عند الحاجة، ووصل عددها في تيدكلت إلى ألف جمل، كما أقدمت الإدارة الفرنسية على إنشاء مركز نموذجي يحتوي على 16 ناقة كعينة لأحسن السلالات في المنطقة لتشجيع المربين، وتخصيص مبلغ 2.880 فرنك لهذا الغرض[3]، وفي سنة 1915م قامت السلطات الفرنسية برفع منح تربية المهاري لتصل إلى 6.800 فرنك[4]، ولتشجيع على تربية المهاري عملت على تكريم أحسن المربيين بمنحة 200 فرنك والتي شارك فيها 70 مربي في ملحقة بسكرة[5].

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 82.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 62.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp83-84.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 65.

[5] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, P 76.

3– تحسينات تربية المواشي بأقاليم الجنوب:

من بين أهم التحسينات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية هو إنشاء مزارع نموذجية بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بأقاليم الجنوب خاصة تربية الأغنام، وتعتبر محطات التجارب بكل من تعظميت التابعة لملحقة الأغواط وعين بن النوي التابعة لملحقة بسكرة والعرفيان التابعة لملحقة توقرت تجسيدا للسياسة الفرنسة، حيث عملت الإدارة الفرنسية على استحداث طرق تتعلق بتربية الأغنام تتماشى مع الظروف الخاصة بهذه المناطق، ففي منطقة تعظميت تم حفر آبار من أجل توفير مصادر المياه من المحطة والتي تستغل في أوقات الجفاف، وإتباع الطرق الانتقائية لاختيار أحسن السلالات من خلال جلب الكباش ذات النوعية الجيدة واستبعاد الكباش التي لا تتمتع بالصفات المرغوب فيها، وبفضل هذه الإجراءات تم الحصول على قطعان تتميز بالعديد من الصفات المرغوب فيها من زيادة الوزن والطول[1].

تشكل أول قطيع للأغنام في بلدية الجلفة في 31 ديسمبر 1907م ويتكون من 41 خروف و53 حمل و 93 نعجة، وثاني قطيع في مشرية بطلب من السلطات المحلية من أجل تحسين الصوف وتم الاستعانة بإثنان وثلاثون كبشا من سلالة **ميرينوس** (**Mérinos**)، ولإنجاح هذا المشروع خصصت الإدارة مبلغ قدره 3.112 فرنك[2].

ونظرا للنجاح الذي حققته محطة تعظميت عملت الإدارة الفرنسية على توسيع هذه السياسة من خلال إنشاء محطة ثانية لتربية الأغنام بالجنوب الوهراني كونها تتميز بظروف طبيعية ملائمة لتربية الأغنام خاصة في كل من البيض ومشرية وعين الصفراء، وقامت الإدارة الفرنسية بإجراء تجارب قصد الحصول على أحسن السلالات من خلال اعتمادها على طرق مختلفة كالانتقاء والإخصاء والاستبقاء على أحسنها وبلغت تكلفة إنشاء هذه المحطة حوالي 700 ألف فرنك، ويتم إدارتها من طرف الحاكم العام عن طريق مصلحة تربية الحيوانات وبواسطة السلطات المحلية وفي بعض الأحيان بالتنسيق مع قيادات السكان، كما شرعت في دراسة مشروع آخر ثالث بإنشاء محطة لتربية الأغنام في أولاد جلال نظرا لنجاح التجارب في كل من تعظميت والجنوب الوهراني بالإضافة إلى تمتع منطقة

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Cinquième Partie, Année 1950, Op.cit, pp 178 - 182.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 81.

أولاد جلال بسلالة ممتازة من ناحية الوزن ونوعية الصوف وبلغت تكلفة هذه المحطة حوالي 700 ألف فرنك خصصت من ميزانية أقاليم الجنوب وتم اتخاذ نفس الإجراءات التحسينية المتبعة في كل من تعظميت وأولاد جلال[1].

4– مكافحة الأمراض المهددة للمواشي:

أصيبت المواشي بمرض الجدري بملحقة الأغواط خلال موسم سنة 1907م، ولكن الإدارة الفرنسية تكفلت بها سريعا حتى لا تنتشر وقامت بتلقيح 186.740 رأس من الأغنام خاصة الموجهة للتصدير[2]، وفي سنة 1911م تعرضت قطعان المواشي إلى **وباء البونزيق** (**strongylose boun'zigh**) الذي تسبب في هزال العديد من القطعان التي لا يستفاد من ذبحها، وهذا المرض ليس لديه علاج بيطري بل يعالج طبيعيا عند نزول المطر، وكذلك تعرضت قطعان أقاليم الجنوب إلى أمراض أخرى مثل وباء **الطراف** (**Tiaf**) وهذا المرض لديه علاج طبيعي بالأعشاب وهي تجربة قام بها الطبيب البيطري **لاريو** (**Larrieu**) حيث أكد أن أعراض الإصابة بهذا المرض تبدأ باضطرابات هضمية وانه مرض معدي، ويجب إبعاد المواشي المصابة، وتم تأكيد هذا العلاج من طرف الطبيب البيطري **بوكات** (**Boquet**) في دراسته تحت عنوان الخروف في الصحراء القسنطينية[3]، ومنذ الأول من جانفي 1913م تم إدراج التلقيح ضد الأمراض المعدية مثل الجدري كمشروع قانون ليصادق عليه في 1914م[4]، أما في المناطق التلية فقد ظهر مرض الحمى القلاعية وقامت الإدارة الفرنسية بمتابعته ومحاصرته[5]، وتعرضت الأغنام في الموسم الرعوي 1914–

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Cinquième Partie, Année 1950, Op.cit, pp 210 - 212.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Ibid, p 82.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 54-55.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 59.

[5] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 59.

1915م إلى مرض **الروش** (**Reuch**) الذي أتى على 24300 رأس، إضافة إلى الجفاف وهجوم الجراد على اغلب المراعي[1].

المبحث الثاني : النشاط الحرفي والصناعي بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : الخطوط العامة للسياسة الاستعمارية في مجال الصناعة بأقاليم الجنوب الجزائري

– الصناعة التقليدية:

تعتبر الصناعة اليدوية التقليدية من الموارد التي توفر دخلا لبعض العائلات وتتم داخل البيوت أو خارجها أو داخل الدكاكين، ويوجد في أقاليم الجنوب العديد من الصناعات التقليدية التي يقوم بها السكان السكان والتي تتميز بكونها تصنع من مواد محلية وأصلية، ومن بين هذه الصناعات نجد صناعة الزرابي مثل زربية **السميرن** (**Smyrne**) و**الجربي** (**Djerbi**) المشهورتان بمنطقة جبال عمور[2]، كذلك نجد الحولي والأفرشة والقفطان والقشابية والبرنوس[3] الذي تشتهر به اغلب أقاليم

---

[1] من أعراض هذا المرض هو أن تصاب الماشية بالحمى الباردة. ينظر:

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Ibid, p 60.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 174 - 175.

[3] البرنوس أو البرنوص: هو لباس تقليدي فضفاض شائع في الجزائر خاص بالرجال، وهو عبارة عن ثوب مصنوع من الصوف أو الوبر يوضع على الأكتاف وله غطاء على الرأس، كان العثمانيون إذا ولو موظفا ساميا أعطوه البرنوس رمزا للسلطة على الرعية، ليبقى معملا بهذه الصفة عند الفرنسيين الذين كانوا يقدمونه كهدية لبعض شيوخ القبائل أو شيوخ الطرق الصوفية وغيرهم من الأتباع للسلطة الاستعمارية، كما عرفت العديد من المناطق الجنوبية بصناعة وبيعه في الأسواق الأسبوعية والتشهير به في الجرائد كجريدة الأمة بالطريقة التالية:

« محل ابرانس(أشعل) مسعدي غاية لصاحبه عدون بن الحاج إبراهيم التاجر في مسعد حكم الجلفة بمناسبة دخول الخريف وهجوم الشتاء بقساوة برده فإننا جلبنا كمية وافرة من ابرانس (أشعل) من أرقى طراز ومستعدون لإرسالها في أسرع وقت لمن يطلبها مخيطة أو غير مخيطة فبادروا بانتهاز هذه الفرصة قبل الفوات (**Addoun Ben Hadj Brahim Commerçant à Messaâd**) ». ينظر :

– إبراهيم بن الحاج عيسى: **جريدة الأمة**، العدد 70، الثلاثاء 17 شعبان 1355هـ الموافق لـ 03 نوفمبر 1926م، نهج روفيقو الجزائر، ص 02.

– رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص ص 280 – 281.

الجنوب، وهناك العديد من الصناعات الحرفية مثل صناعة الدلاء والقُلَل والقِرَبْ والركوة والعمورة[1] وغيرها من الأوعية التي تصنع من الجلود والتربة الطينية، وكذلك انتشار محلات الحدادة والنجارة والخياطة والطرز وصناعة الأحذية والسبائك والحلي وصناعة الفخار والدباغة[2]، كما نجد الحايك الذي تشتهر به منطقة واد سوف خاصة في منطقة كوينين واورماس وصناعة الزرابي في منطقة قمار، وفي هذا الإطار وتحت إشراف الإدارة الفرنسية قام القائدان **ميترات** (**Maitrat**) و**لابرو** (**Labrue**) بإنشاء معهد للتكوين في هذه الصناعات.

– الصناعات العائلة :

أ– صناعة الحايك:

يتميز سكان قرية كوينين بصناعة الحايك الذي يتم صناعته من الصوف والقطن، كما تتم عملية حياكته وخياطته بهذه المنطقة وتتداول العديد من الروايات الشعبية على أن بدأ صناعة الحايك في هذه المنطقة تعود إلى قبل 130 سنة عندما قام رجل من منطقة كوينين بالزواج من امرأة بمنطقة نفطة التونسية، وهي المنطقة الأصلية للحايك، فقبل دخول الاستعمار كانت صناعته حكرا على ستة عائلات ولكن بعد تشجيع الإدارة الفرنسية له، تم توسيع هذه الصناعة شيئا فشيئا على بقية السكان ليصل عدد الحرفيين بعد حوالي 20 سنة إلى 400 حرفي في قرية كوينين وبعد 30 سنة تم توسيعه لمنطقة اورماس إلا أنها اقل أهمية من ناحية الجودة وعدد الحرفيين الذين وصل عددهم إلى 150 حرفي، وبعد إدخال الحرير في صناعة الحايك تراجعت صناعته من الصوف بشكل كبير ، والحايك الأكثر اتقانا هو الذي يصنع بعصابات من الحرير ويبلغ سمكها 25 سنتيمتر مع عصابات من الصوف يتراوح سمكها من 02 إلى 03 سنتيمتر، وعملية نسجه تقوم به امرأتان وتستمر إلى مدة

[1] القرب مفردها قِرْبَة وهي مصنوعة من جلد الماعز أو جلد الإبل تستعمل لحمل الماء وحفظه وتبريده في فصل الصيف، أما الركوة فهي علبة مصنوعة من جلد الماعز، أما العمورة فهي دلو مفتوح الفم مقام على عود مستدير. ينظر:

– رضوان شافو: نفسه ، ص 97.

[2] تنتشر عملية دباغة الجلود في اغلب أقاليم الجنوب ومن بين المناطق التي اشتهرت بصناعة الدباغة نجد أولف بأدرار وبرج باجي مختار ومنطقة **منوقة** (**Manouga**) ببشار. ينظر:

– محمد الصالح حوتية: **المرجع السابق**، ج 1، ص ص 134 – 141.

– محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م** ،المرجع السابق، ص ص 313 – 314.

ثمانية أيام أما المرأة الواحدة فتبقى حوالي ثمانية عشر يوما، ويتمرن الفتيات الصغار على الصوف بدءا من 04 إلى 05 سنوات ويقمن بالنسيج في السن 10 سنوات.

وينتج سكان منطقة كوينين واورماس ما يقارب الـ 250 قطعة في الأسبوع، ويكثر الطلب على الحايك في فصل الربيع ويباع في السوق الأسبوعي كل يوم اثنين ويشترى من طرف تجار قسنطينة والجزائر وباتنة وغرداية وتوقرت والجلفة وعين البيضاء وتونس، ولا ينسج الحايك الحريري إلا في ثلاث مناطق وهي القنطرة بالقرب من بسكرة وكوينين بالواد ونفطة بتونس وتبلغ قيمة المبادلات المتعلقة به بـ 200 ألف فرنك[1].

ويعتبر الصوف والحرير هما المواد الأساسية لصناعة الحايك ويتم شراؤهما في كل من منطقة كوينين والواد، وكل الصوف المستعمل في كوينين واورماس يأتي من تونس، ويحتكر تجارته أربع أو خمس تجار أثرياء، وكل الحرير المستعمل في صناعة الحايك هو من اللون الأبيض وهو على أربعة أنواع وسعره يرتفع وينخفض بثلاث أضعاف في نفس السنة، وبما أن سعر المواد الأولية للحايك مرتفعة فان الطلب علية بدأ يتناقص، فكان سعر الحايك من النوع الأول بقيمة 80 فرنك وأصبح بعدها بسعر 30 فرنك، وأسباب هذا التراجع حسب السكان هو ما يلي:

1- الحايك هو لباس فاخر وشيئا فشيئا تركه السكان واصحبوا يفضلون الشاش ولا يتواجد إلا في المدن.

2- منافسة الحايك التونسي وحتى الفرنسي نظرا لكونهما يصنعان بالآلة التي لا تكلف جهدا واقل ثمنا.

3- سعر الحايك المتذبذب وأقل مردودا مما جعل الكثير من السكان يترك صناعتها.

وللخروج من هذه المشاكل قامت الإدارة الفرنسية ببعض الإجراءات التي تتمثل في إيجاد وسائط لإنعاش هذه الصناعة، إلا أنها لم تكن ناجعة كون لباس الحايك باهظ الثمن ويفوق القدرة الشرائية للأهالي، ولتفادي اندثار هذه الصناعة أصبح دور الإدارة الفرنسية هو فقط وسيط بحيث نسقت مع الغرفة التجارية بليون لإيجاد أسواق خارجية تروج للمنتوج[2].

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 56 – 57.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 58 – 60.

ب– صناعة الزربية:

تحظى صناعة الزرابي في واد سوف أهيمه كبيرة والتي تتميز بنوعية وألوان خاصة، ومن أجل الاستفادة من هذه الصناعة عملت الإدارة الفرنسية على تعميمها في منطقة واد سوف وباقتراح من السلطات المحلية قام الحاكم العام بإنشاء ورشات لتعليم وصناعة الزربية في منطقة قمار وتم تخصيص قرض قدره 04 ألاف فرنك لهذا المشروع[1].

المطلب الثاني : جهود الإدارة الاستعمارية في مجال إنعاش الصناعة التقليدية باقاليم الجنوب:

يتمتع الجنوب الجزائري بتوفر كميات هائلة من الصوف والجلود إلا أنها لا تستغل بالشكل المطلوب، وهذا ما حفز الإدارة الفرنسية على فتح معامل لتشجيع الحرفيين على الإنتاج في كل من البيض ومشرية وعين الصفراء وكولومب بشار، وعلى استغلال إمكانيات الجنوب من أجل تدعيم الاقتصاد الاستعماري من خلال استغلال ورشات الحلفاء والنخيل في صناعة الحبال والزرابي والأغطية، بالإضافة إلى صناعة الأفرشة والقفطان إلا أن هذه الأخيرة لم تعط نتائج مشجعة، وفي 31 ديسمبر 1944م قدمت المنظمة الحرفية بأقاليم الجنوب إحصائيات فتح الورشات وهي كالتالي:

1– إقليم عين الصفراء:

تم افتتاح معملين للأخوات البيض لنسج الصوف وصناعة الحايك والبرنوس والأحذية والسترات بالإضافة إلى ورشات تعليم صناعة الزرابي، وتصل طاقة إستعاب هذان المعملان إلى حوإلى 500 قنطار من الصوف، كما تم افتتاح في ملحقة مشرية معمل حرفي للغزل والنسيج وحياكة الصوف وصناعة الأحذية والبرنوس بطاقة إستعاب 80 قنطار، كما تم افتتاح ورشتين، وتم افتتاح معمل منى طرف للأخوات البيض للحياكة والغزل والنسج بملحقة عين الصفراء بقدرة إستعاب 50 قنطار من الصوف في السنة، إضافة تم افتتاح مركز للصناعات الحرفية لغزل والنسيج والحياكة بمركز كولومب بشار بقدرة إستعاب 70 قنطار من الصوف، وافتتح مركز للدباغة الجلود في العبادلة، وافتتاح مركز للصناعات الحرفية للنساء بطاقة إستعاب 250 قنطار في السنة في كل من بني عباس وتوات– قورارة.

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 60.

2- إقليم غرداية:

تم افتتاح معمل لاستغلال الحفاء والأعمال المتعلقة بها في ملحقة الجلفة وإنشاء معمل للأخوات البيض في الأغواط وآخر في عين ماضي بالإضافة إلى معمل لصناعة الزرابي والأغطية والحايك، وفي ملحقة غرداية افتتح مصنعين الأول لصناعة النحاس والثاني للنجارة، كما افتتح معمل لصناعة الزرابي والملابس الصوفية بغرداية، أما في مركز المنيعة فتم افتتاح معمل للغزل والنسيج من قبل الأخوات البيض.

3- إقليم توقرت:

تلقى الصناعة الحرفية رواجا كبيرا لدى سكانه ففي إقليم توقرت تم افتتاح العديد من الورشات التحويلية للصوف وصناعة الحايك، أما في ملحقة أولاد جلال فتنتشر صناعة الخزف وتشتهر ملحقة بسكرة خاصة في سيدي عقبة وزريبة الواد بصناعة النسيج والصناعات الجريدية، وقامت الأخوات البيض بإنشاء معمل للتكوين في مجال الحرف اليدوية.

4- معامل السكان بورقلة:

في هذا الإقليم تم افتتاح في ملحقة ورقلة معمل لصناعة الزرابي والأغطية وورشة للغزل، إما في ملحقة آرجر فتم تشييد مركز حرفي في مجال دباغة الجلود في كل من جانيت وغات بطاقة إستعاب 40 عامل، وبالنسبة لملحقة عين صالح فقامت الإدارة الفرنسية بفتح مركز حرفي لصناعة الأحذية بطاقة إستعاب 40 عامل، وتوظف 20 عامل في مجال صناعة أحذية السكان بمنطقة أولف[1].

المطلب الثالث : جهود الإدارة الاستعمارية في مجال تنمية الصناعات الاستخراجية

ازداد الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية خاصة بعد اكتشاف الثروات الطبيعية المتنوعة، وحتى تضمن استغلالها كثفت عمليات الاستكشاف والتنقيب من أجل الاستفادة منها وإلحاق الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، وبما أنه لا يمكن فتح مصانع تحويلية في الجزائر حسب ما صرح به **إيريك لابون** (**Erik Labonne**): « لا يمكن لفرنسا أن تنشأ صناعة ثقيلة وتحويلية دقيقة اقتصادية أو إستخراجية بإفريقيا لذلك يلزمها التركيز بإمكانياتها في بعض المناطق بإفريقيا، التي تزخر بحقول منجمية وطاقوية ذات أهمية إستراتيجية »، ومن ثم جاء تركيز فرنسا على استخراج المواد

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 221- 224.

الأولية وتصديرها خاما لتصنع في فرنسا[1]، وتشجيع عمليات البحث والاستكشاف حيث تم اكتشاف نتوءات من خامات النحاس في تقرير مصلحة المناجم بتاريخ 17 نوفمبر 1888م، وفي سنة 1903م تم منح إذن للبحث عن الفحم في جبل البيوض الواقع على بعد ثمانية كيلومترات من الجنوب الغربي للبيض، ووجد صاحب التصريح طبقات رقيقة من الفحم مجتمعة في الحجر الرملي[2]، وفي 16 ماي 1907م تم اكتشاف الفحم الحجري بمنطقة القنادسة وبداية استغلاله في منتصف سنة 1917م[3] تحت إدارة شركة السكك الحديدية التي أصبح لها حق الملكية والاستغلال بمقتضى مرسوم 11 ديسمبر 1922م[4]، ليظل مصدر الطاقة منذ اكتشافه إلى غاية اكتشاف النفط كبديل له، والمنحنى البياني التالي يبين كمية الإنتاج المسجلة من الفحم الحجري بين سنتي 1918 – 1947م[5]:

[1] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق، ص 247.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, pp 326 - 327.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 138.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 376.

[5] ينظر :

- محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق ، ص ص 251 – 253.

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Ibid, p 380.

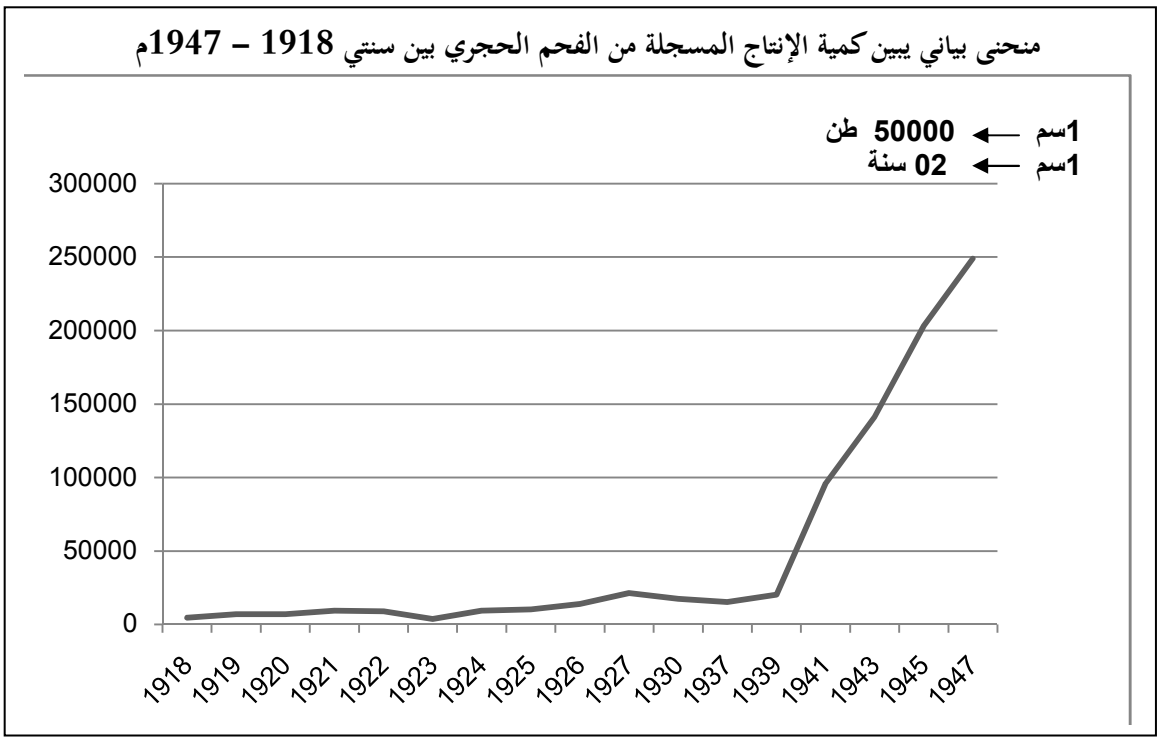

ومن خلال المنحنى البياني الذي يبين كمية الإنتاج المسجلة من الفحم الحجري بين سنتي 1918 – 1947م نلاحظ أن كمية الإنتاج والاستغلال تضاعفت، ومن بين المشاكل التي كانت تواجه الشركة المشرفة على استغلال الفحم الحجري بمنطقة القنادسة هو ارتفاع تكلفة النقل وبعد المسافة التي تقدر بـ 800 كلم ونقص اليد العاملة ورداءة نوعية الفحم المستخرج حيث يرتب في الدرجة الخامسة[1]، ومن أجل الزيادة في وتيرة الإنتاج لجأت شركة المناجم إلى توفير أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة سواء كانت متخصصة أو بسيطة من القبائل المحلية أو من القبائل المغربية وكذلك الإسبانيين والايطاليين الفارين من الأوضاع غير المستقرة في بلدانهم ولم تسمح لهم الظروف بالاستقرار في شمال الجزائر[2].

ونتيجة احتياجات الصناعة الفرنسية للمواد الخام فقد عملت على توسيع دائرة البحث عن المواد الأولية لتشمل العديد من الأقاليم الجنوبية والملحق رقم 06 يوضح الترخيصات (عقد امتياز) البحثية التي كانت سارية خلال سنوات 1919 - 1920 - 1921م[3].

[1] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق ، ص 252.

[2] نفسه ، ص ص 255- 256.

[3] ينظر للملحق رقم 06، ص 194.

المبحث الثالث : النشاط التجاري بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : أهداف السياسة الفرنسية الاستعمارية من وراء بعث ودعم النشاط التجاري بأقاليم الجنوب الجزائري

عرفت الصحراء حركة تجارية واسعة بين مدنها الداخلية ومع البلدان المجاورة لها وارتبطت بالأسواق المهمة في تمبكتو وتادمكة غاو وغدامس وغات والمغرب وتونس، فالكاتب **هكارد (Hacquard)** يصف تمبكتو بقوله: « إنها منتهى القوافل التجارية الآتية من الشمال المحملة بالملح والتمر والتبغ»[1]، فيما أشار **فيرو(Feraud)** إلى أهمية ورقلة التجارية بقوله:« يتوجب على الإدارة الاستعمارية ضرورة السيطرة على ورقلة حتى يتم تأمين حركة التجارة في هاته المناطق»[2].

وعندما تمكن الاستعمار الفرنسي من بسط سيطرته على الصحراء الجزائرية عمل على تشييد المراكز وإقامة الأسواق[3] التجارية بها من اجل التبادل في كل من البيض والأغواط وبسكرة وعين الصفراء وبني ونيف وبشار وتوات التي تعتبر همزة وصل بين تجارة السودان الغربي ومعبرا لبضائع المغرب، وعين صالح التي تقع على مسافة متساوية بين الجزائر شمالا وتمبكتو جنوبا وجزيرة **موغادور (Mogador)**[4] غربا وطرابلس شرقا وهي ملتقى الطرق الصحراوية التي تربط شمال القارة بالسودان فضلا على أنها مركز ممتاز لتمويل التوارق[5]، وهذه المراكز تعتبر محطة انطلاق واستقبال

---

[1] محمد الصالح حوتية: **المرجع السابق**، ج1،ص 145.

[2] Daumas (Col) : **Le Sahara Algérien (études, géographiques, statistiques et historiques sur la région au sud des établissements français en Algérie)**, Paris, 1845, P 11.

[3] كان بناء أول سوق أسبوعي في مركز بني ونيف بعد أن دعمته السلطات الاستعمارية بكل الوسائل المادية والأمنية من اجل أن يكون أهم سوق تجاري في منطقة الجنوب الوهراني خاصة انه يقع في نقطة حدودية مع المغرب الأقصى، ومما زاد في نشاط حركته التجارية هو وصول السكة الحديدية إلى بني ونيف في مارس 1903م وساعد على توسيع التجارة الفرنسية نحو الجنوب، وما يميز هذه الأسواق التجارية بكونها تمثل ملتقى تتجمع فيه أفراد القبائل القادمة من كل صوب، وفضاء رحبا لمناقشة الأوضاع العامة والخاصة في البلاد. ينظر:

– محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق، ص 274.

[4] **موغادور**: هي جزيرة مغربيّة، تنتمي لجزر الصويرة وتُعتبرُ أكبر جزيرة في المنطقة. تَبعُدُ عن الصويرة المغربية بـ 1.5 كيلومتر.

[5] ينظر:

– إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، المرجع السابق، ص 110.

– محمد برشان: **نفسه**، ص ص 274 – 278.

القوافل، لتشهد هذه الأقاليم حركة تجارية من جديد تحت رقابة الإدارة الفرنسية بعدما ركدت لمدة زمنية طويلة نتيجة المقاومة وعدم الاستقرار الأمني.

ومنذ إنشاء أقاليم الجنوب كانت حركة التجارة سواء الداخلية أو خارجية في تصاعد مستمر بسبب استئناف النجارة بين تيدكلت والسودان[1]، إلا أن التجارة بهذه الأقاليم غير مكتفية ذاتيا وتجارته تتمحور فيما يلي :

أ- بالنسبة للواردات فتتمثل في المواد الاستهلاكية كالقمح والشعير والقهوة والسكر والشاي والمواد المصنعة كون المنطقة غير مؤهلة للصناعة.

ب- الصادرات وتتمثل في المنتجات الفلاحية مثل التمور والحلفاء أو الثروة الحيوانية مثل الأغنام والإبل.

وهذه المبادلات تتم في الأغلب مع الشمال الجزائري وقد تتوسع للمغرب الأقصى وتونس كونه الطريق الرئيسي للمبادلات مع فرنسا والدول الخارجية، وتلعب أيضا حركة القوافل في إنعاش التجارة بهذه الأقاليم وخاصة في منطقة توات وقورارة وتيدكلت ونحو إفريقيا الوسطى، والأعمدة البيانية التالية توضح قيمة المبادلات التجارية لأقاليم الجنوب من سنة 1910م إلى سنة 1927م[2]:

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 81.

[2] voir:

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p99.
- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p92.
- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 99.
- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p96.
- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p388

أعمدة بيانية توضح قيمة المبادلات التجارية لأقاليم الجنوب من سنة 1910م إلى سنة 1927م

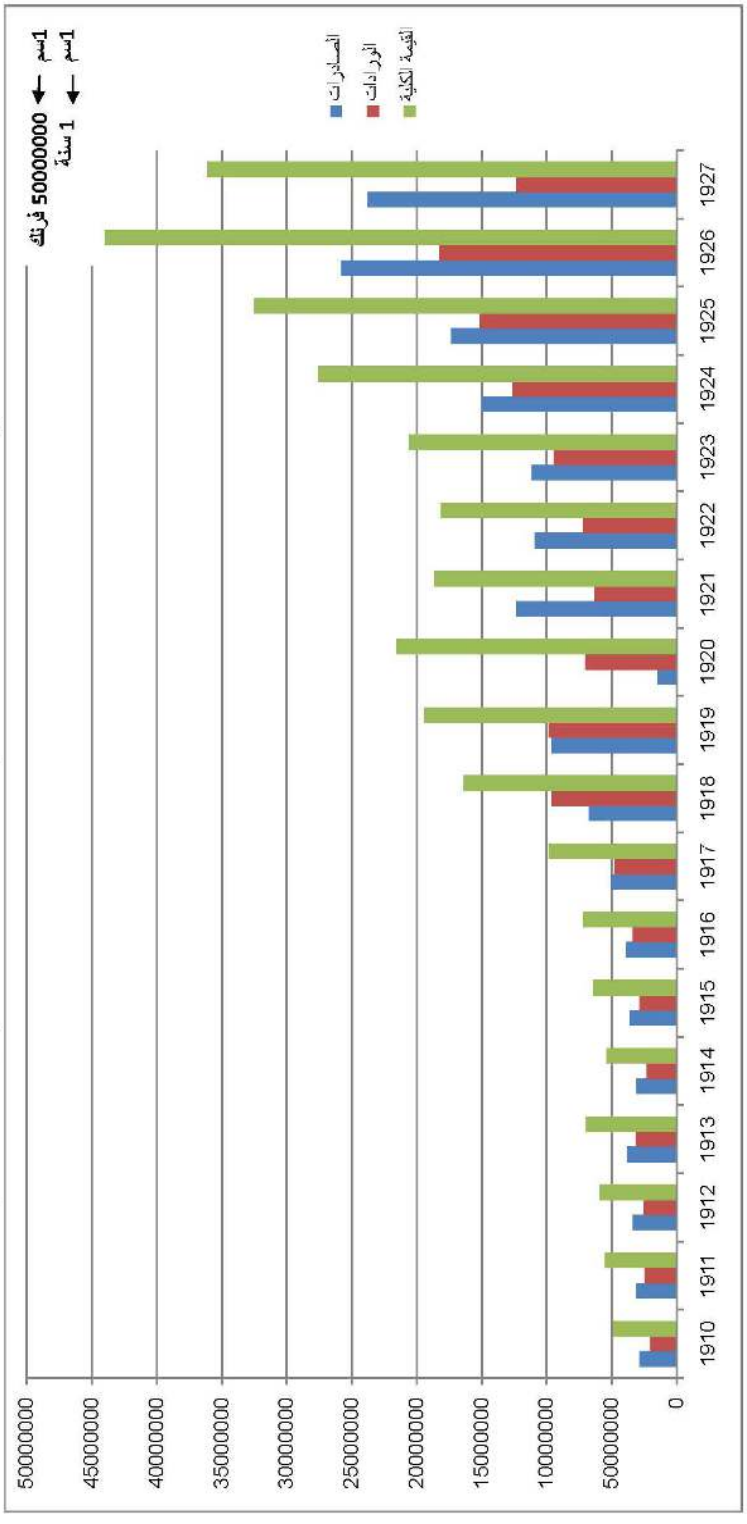

voir:

- G,G,A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p99.
- G,G,A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p92.
- G,G,A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, Année 1916, Op.cit, p 99.
- G,G,A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p96.
- G,G,A : **Commissariat Général Centenaire, Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p388

ومن خلال تحليل الأعمدة البيانية التي تعتبر قيمها تقريبية وأقل من الواقع لأنه لا يوجد إلا حاجز جمركي واحد بين أقاليم الجنوب والجزائر العاصمة[1]، كما أن التجارة تمارس بشكل حر بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، والكثير من المبادلات التجارية تتم خارج سيطرة الإدارة الاستعمارية بسبب أن الرقابة تتم فقط على مستوى الدوائر الكبرى المشكلة لأقاليم الجنوب، كما أن قيمة المنتوجات تختلف من منطقة لأخرى نظرا لتباعد المناطق عن بعضها البعض.

وبشكل عام يمكن القول أن الحركة التجارية منذ إنشاء أقاليم الجنوب بقيت تقريبا ثابتة حتى سنة 1914م، حيث كانت قيمتها سنة 1906م لا تتجاوز 63 مليون فرنك منها 32 مليون فرنك واردات و 31 مليون صادرات، ولم تصل قيمة هذه المبادلات في سنة 1907م إلا في حدود 52 مليون فرنك بسبب الجفاف الذي نتج عنه تناقص في عدد الخرفان الموجه للتصدير، وفي سنة 1909م ازدهرت الحركة التجارية لتصل إلى 61 مليون فرنك وهي متكافئة من حيث الواردات المتمثلة في الحبوب والصادرات المتمثلة في التمور والصوف والحلفاء ومن موسم 1910 إلى 1913م نلاحظ تصاعد طفيف ومتقطع لحجم المبادلات التجارية التي وصلت إلى 69 مليون[2] وهذه الزيادة بسبب خلق علاقات تجارية مع قبائل الجنوب الوهراني وتافيلالت وكذلك تحسن القدرة الشرائية لأهالي المناطق الجنوبية.

أما في سنة 1914م كانت قيمة المبادلات التجارية منخفضة ولم تتجاوز 54 مليون فرنك بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وتوقف النقل البحري الرابط بين الجزائر وفرنسا في الأشهر الأولى، ومن جانب آخر لم يستطيع السكان بيع منتوجاتهم من التمور والأغنام بسبب تناقص الطلب عليها، وكذلك تناقص المنح الحكومية على اغلب الاستثمارات الفلاحية لانشغالها بالحرب، وخوف السكان من كساد المنتوجات مما جعلهم يتخلصون من منتوجاتهم بأقل الأثمان التي وجهت للاستهلاك المحلي.

---

[1] أصدرت السلطات الاستعمارية في سنة 1843م مرسوما يقضي بوضع نقاط مراقبة جمركية أمام التبادل التجاري عبر الصحراء الجزائرية والدول المجاورة من اجل حماية المنتوجات الفرنسية التي تسوق في الإقليم الشمالي، وفي سنة 1853م تم إلغاء المرسوم المتعلق بمنع استيراد المواد المجلوبة من تونس والمغرب الأقصى من اجل إعادة إحياء هذه العلاقات التجارية، وفي سنة 1896م تم إلغاء التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات المتوجهة إلى الصحراء . ينظر:

- محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق، ص ص 272 - 280.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 385- 387.

وبشكل عام فالحركة التجارية قد ارتفعت سنة 1919م و1920م وانخفضت بشكل خفيف سنة 1921م وتواصلت في التزايد ما بين 1922م و1926م بحيث وصلت سنة 1922م إلى 181.267.000 فرنك وفي سنة 1926 وصلت إلى 439.862.000 فرنك وفي سنة 1927م عرفت تراجعا طفيفا في قيمة المبادلات التجارية.

المطلب الثاني : طبيعة هذه التجارة وأهم سلعها

قبل الاحتلال الفرنسي كانت الواحات هي المقر الأساسي للتبادلات التجارية خاصة بين قبائل جنوب المغرب الأقصى التي تأتي محملة بالحبوب والماشية والمنتجات التي كانت تصنع والقوافل القادمة من النيجر والسودان محملة بالقطن وبعض التبر والمعادن الثمينة الأخرى وكذلك العبيد الذين يتم بيعهم في عين المكان، وأغلب هذه المبادلات تكون عملتها هي المقايضة بالتمور، ولكن في بعض الأحيان يتم التبادل نقدا بالفضة التي تسمى قوراري والتي وصل قيمة التبادل بها حوالي ما يقارب 170 ألف فرنك، وعندما خضعت الصحراء الجزائرية للاستعمار الفرنسي أصبح لا يتعامل بها السكان بسبب رفض السلطات الاستعمارية الفرنسية التعامل بها وتعويضها بالفرنك[1]، وفي جانب آخر انقرضت عند القبائل المغربية والسودانية بعد معاهدة القضاء على العبودية[2]، ومنذ ذلك الوقت تناقص وتلاشى التعامل بهذه النقود مما فتح مجال للمضاربة والتهريب من جانب التجار بأقاليم الجنوب الجزائري.

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 86 – 87.

[2] ظهرت بوادر إلغاء الرق في أواخر القرن الثامن عشر وإلى غاية الثورة الفرنسية، حيث ظهرت حركات عديدة تعارض الرق في كل من بريطانيا وأمريكا منهم جمعية القضاء على تجارة الرقيق في بريطانيا محاولة إقناع حكوماتها إلى سن قوانين تحرم الاسترقاق، ففي سنة 1772م تم تحريم الرق في بريطانيا، وفي سنة 1783م تشكلت أول جمعية لتحرير الرق والعمل على مقاومة تجارته خاصة في غرب إفريقيا، أما في فرنسا فقد تأسست جمعية أصدقاء السود سنة 1788م من أجل إلغاء تجارية الرق، لتصدر في سنة 1794م إلغاء الرق في مستعمراتها، وهكذا عملت الدول الأوروبية على سن قوانين إلغاء الرق، ليتم نهائيا في سنة 1850م. ينظر:

– جلال يحي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الإسكندرية، 1999م، ص ص 197 – 207.

– زاهر رياض :**استعمار إفريقية**،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965م، ص ص 69 – 90.

وبعدما خضعت الصحراء الجزائرية إلى الاستقرار النسبي وتنظيمها إداريا بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م عرفت تجارة التمور نشاطا بين السكان رغم ضعفها، ففي سنة 1930 تجاوزت قيمة التجارة الخارجية للتمور 70 مليون فرنك[1].

المطلب الثالث :التجارة داخل الإقليم

أ– التجارة بين القبائل الكبرى للواحات الصحراوية (توات – قورارة – تيدكلت):

يرجع تاريخ حركة هذه القوافل للعصور الوسطى للقبائل العربية الكبرى، وتعتبر التجارة العابرة للصحراء عنصرا مهما في بقاء العنصر البشري في هذه المناطق وهي تمتد من السودان جنوبا إلى الشمال، وقديما كانت تجارة العبيد العنصر الأساسي لهذه القوافل إلا أنها اختفت كليا بعد المعاهدات الدولية، ويتم التبادل حاليا بين القصوريون وسكان الواحات وكذلك البدو الرحل، فسكان الواحات والقصور يقومون بتأمين الخضروات والتمور بينما يقوم البدو الرحل بتأمين اللحوم المختلفة والجبن والزبدة ويؤمن سكان المناطق التلية الحبوب المختلفة[2]، وتعتبر النخلة والجمل العنصران الأساسيان لغنى أقاليم الجنوب، فالجمل بمثابة أداة أساسية للتنقل بين الواحات وكذلك لنقل التمور إلى المحطات القريبة وإلى الهضاب العليا ووهران، أما النخيل فهو المصدر الرئيسي لعيش سكان الجنوب وعملة التبادل التجاري، ويوجد عدة أنواع من التمور في قورارة وتوات وتقارب الستين نوع وتحفظ جافة أو معلبة في جلود الأنعام.

كما أن أقاليم الجنوب تتمتع بمصادر أخرى مثل التبغ والحنة والخضر الجافة والمنتوجات المصنعة كالدوكالي والجبراس والعجابات،أما الواردات فتتمثل في الزيوت والحبوب التي يقوم بها سكان القصور وكذلك الصوف الذي يعتبر عنصر رئيسي في بعض الصناعات المحلية مثل صناعة الدوكالي والبرنوس، وتربية الأغنام والخرفان وهي أهم مصدر اللحوم الحمراء المجففة أو الطرية والمواد الغذائية المستوردة وكذلك التوابل إضافة إلى بعض المواد المصنعة مثل القطن وأدوات التنظيف والكبريت والصابون والفضة، وقبل الاحتلال الفرنسي كانت توجد عملة محلية قديمة ذات أصول مغربية يتعامل بها السكان المحليون فقط، أما بالنسبة لتجارتهم مع سكان الشمال فقد كانت تتم عبر المبادلات، وفي

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 217.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 391-392.

عهد الاستعمار الفرنسي أوجدت الإدارة المعاملات النقدية والمقايضة، وحجم المبادلات التجارية فهو في تصاعد مستمر منذ 30 سنة ولكنه بطريقة غير نظامية حسب ثراء الرحالة وتوفر ثرواتهم، وانه من الصعب إعطاء أرقام مضبوطة على الحركة التجارية قبل الاستعمار الفرنسي ولكن بعد احتلال وخضوع مناطق الجنوب الوهراني تم إعطاء بعض القيم التقريبية منذ سنة 1875 إلى 1900م.

ومنذ احتلال الواحات أي من سنة 1899 إلى 1901م كانت القوافل التجارية غير منتظمة بسبب عدم أمن الطرق وقلة الجمال التي تنقل السلع والمواد، ولكن بعد تأمين الطرق أصبح بإمكان القوافل أن يسلكوا طريق الواحات بسلام، وفي السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي لم تكن القوافل تسير بحرية وتتشكل من مجموعات منظمة من قبل القوم أو من سكان الصحراء، ولكن بعد تسليح القوافل وتأمينهم ودعمهم بالأسلحة، إضافة إلى بث السيطرة الفرنسية على العرق الغربي الذي كان مصدر إزعاج بعض القبائل وإنشاء المراكز العسكرية في منطقة زوزفانة وبني عباس والساورة.

وبالرغم من الإجراءات الأمنية التي جعلت القوافل تتزايد أعدادها وحرية التنقل إلا أن وصولها إلى أقصى الجنوب لمنطقة توات وقورارة يتطلب أيضا أن تكون الجمال في صحة جيدة وهذا يخضع للأحوال الجوية من تساقط للأمطار وهبوب الرياح بحيث أن في بعض السنوات ينفق الكثير منها بسبب الجفاف أو سوء الأحوال الجوية، وفي سنة 1928م وصلت مردودية الجمل في منطقة البيض إلى 140 فرنك وعين الصفراء إلى 102 فرنك ومشرية إلى 70 فرنك[1].

ب– الحركة التجارية مع توات وقورارة:

عرفت الحركة التجارية بين أهالي الهضاب العليا وسكان توات وقورارة ركودا ملحوظا خلال موسم 1911-1912م حيث تناقص عدد الجمال المشكلة لقوافل الجنوب الوهراني من 15.087 جمل إلى 12.031 جمل، وهذا التناقص سببه بيع العديد من جمال النقل بالقطاع الوهراني لرجال الأعمال المغاربة بالدار البيضاء ووجدة.

وبلغ إجمال الصادرات في الواحات إلى 350.715 فرنك منها 200 ألف فرنك نقدا، ووصلت قيمة الصادرات إلى 331 ألف فرنك وبلغت تكلفة تجهيز القوافل من التغذية للعمال والحيوانات والإقامة إلى 70 ألف فرنك، وعندما نحصي أرباح القافلة نجدها 33 فرنك للجمل أي بزيادة 02 فرنك بالنسبة لسنة 1911م، وقد أعطى موسم 1911– 1912م مثلا الملاحظات التالية:

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 392 - 395.

1 – تطور الحركة التجارية لهذه القوافل خاصة فيما يتعلق بالمبادلات المرخصة من طرف السلطات المحلية التي شملت بعض السلع كالدسم والصوف والبطاطا.

2 – الاستعانة بميزان ثنائي المؤشر كوحدة لقياس وزن السلع الذي سهل المعاملات التجارية.

3 – تطور الوضع الأمني خاصة في أودية زوزفانة وواد الناموس اللذان أمنا من طرف مجموعات من السكان التي تعمل تحت سلطة الإدارة المحلية.

ونظرا لهذه النتائج المحفزة فان السلطات الفرنسية تطمح أن تكون المواسم القادمة أفضل من خلال توسيع المبادلات التجارية مع واحات الجنوب الوهراني والهضاب العليا[1].

وفي سنة 1911م حققت القوافل أرباحا كبيرة بسبب الإقبال الكبير من قبل البدو الرحل على شراء التمور، وكذلك لندرتها مما جعل أسعارها ترتفع، ووصل سعر التمور إلى 85 فرنك للقنطار وهو ضعف السنة الماضية، وتراوحت قيمة الأرباح من 21 إلى 22 فرنك للجمل بالنسبة لملحقة البيض ومن 07 إلى 08 فرنك للجمل بالنسبة لملحقة مشرية[2].

أما بالنسبة لسنة 1913م فكانت المبادلات مرتفعة مقارنة بالسنة الماضية من حيث زيادة قيمة الواردات وتنوع المواد المعروضة، وهو نفس الشيء بالنسبة للصادرات التي عرفت ارتفاعا مقارنة بالموسم الماضي وهذا راجع لزيادة عدد رؤوس المواشي وكذلك لكون محصول التمور كان وفيرا، وقد تراجعت كمية الحلفاء المعروضة للبيع[3].

المطلب الرابع : التجارة مع خارج الإقليم :

أ– الحركة التجارية بين قوافل الجنوب الوهراني وواحات قورارة وتوات والساورة:

شهدت هذه القوافل حركة تجارية مزدهرة قبل مجيء الفرنسيين وذلك من خلال المعلومات التي قدمتها الجمعية الفرنسية لترقية العلوم في المؤتمر المنعقد بوهران بخصوص حركة القوافل بالجنوب الوهراني في مارس 1888م والذي أكد على أن التجارة كانت نشيطة ما بين وهران وقورارة، حيث قدر عدد إبل القافلة المتجهة نحو قورارة تقدر بما يقارب 14.194 جمل محملة بالسلع والبضائع المتنوعة والتي

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 100 - 102.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, pp 94 - 95.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, pp 102-103.

تصل قيمتها إلى نحو 42.724.970 فرنك، وعند رجوعها تكون محملة بالسلع الصحراوية خاصة التمور والألبسة التقليدية والأفرشة وغيرها والتي تقدر قيمتها ما يقارب 97.588.250 فرنك، وتقدر قيمة الأرباح الصافية بحوالي 53.858.280 فرنك، وهذا ما دفع بالمشرفين على هذه الجمعية التفكير في استغلال هذه التجارة والسيطرة عليها لصالح فرنسا والمستوطنين[1]، وعندما خضعت الصحراء للاستعمار وتم تنظيمها إداريا بعد سنة 1902م أعيد تنشيط هذه الحركة التجارية وبمراقبة السلطات الاستعمارية.

وكانت تنشط القبائل الكبرى القاطنة بالجنوب الوهراني في شهري نوفمبر وديسمبر من كل سنة، وتكون أول انطلاقة لها في منتصف نوفمبر وتنطلق من البيوض بمنطقة سيدي الشيخ ووصولا إلى قورارة، أما سلعها فهي تتكون من الأغنام والماعز والجمال المحملة بالسلع الموجة للتبادل كالقمح والشعير والصوف والزبدة والسكر والصابون وسبائك الفضة، وبسبب الطابع السلمي لهذه القبائل فإنها تحصلت على تصريح التجول بكل حرية من طرف الإدارة الفرنسية، وفي طريق عودتها يتم حراستها من أجل الحفاظ على ديمومتها.

في نهاية شهر نوفمبر 1907م وصلت معلومات للإدارة الفرنسية تفيد أن هذه القبائل تعرضت لبعض قطاع الطرق، ومن أجل اجتناب هذه الحوادث تم إعطاء الأوامر لكل المساهمين في هذه القبائل لحضور الاجتماع الذي عقد بمنطقة البيض وتم تحديد تاريخه ما بين 09 إلى 10 ديسمبر لتحديد الإجراءات الأمنية الواجب اتخاذها، ومن بين هذه الإجراءات تم تكوين فرق من الدفاع الذاتي وعريفين يقومان بتمشيط طرق التجارة بطريقة دائمة ويعلمان الإدارة الفرنسية في حالة أي شك، وهذه الفرق تخضع لفرق المخزن في منطقة البيوض، كما تم تكليف فرق القوم والمهاريست الصحراوية لتيميمون والقصور لتغطية حراسة هذه القوافل التي تمر بمناطقهم، وفي منطقة بني ونيف وكولومب بشار وتاغيت وبني عباس تم تخصيص فرق متنقلة لهم لتأمين تجارة قبائلهم، كما زودت

[1] حمزة بن قيطون: **المرجع السابق**، ص 112.

الإدارة الفرنسية أهالي واد سوقر وواد زوزفانة بأسلحة من طراز 1874[1]، وفي سنة 1912م قام مكتب الشؤون الأهلية بتزويدهم ببنادق من طراز 74 [2].

وكانت تتكون القافلة سنة 1907م من 2.240 خروف و 410 من الماعز و 11.145 من الجمال محمل بالسلع مثل القمح والشعير وقرارات الصوف والزبدة والجبن الجاف والقهوة والسكر والشاي والصابون وقيمتها الكلية للمواد الغذائية تصل إلى 400 ألف فرنك ويحملون معهم 80 ألف فرنك نقدا، والصعوبة الوحيدة التي كانت تواجه هذه القوافل هو نقص نقاط الماء في الطريق خاصة في منطقة الحمادة، ولكن بالاستعانة بخبرات بعض السكان تم تحديد بعض مناطق المياه وبعض مناطق الكلأ في العرق لتغذية الحيوانات خاصة الجمال التي تستعمل في التنقل.

في 20 ديسمبر 1907م تصل القوافل إلى واحات قورارة وهو التاريخ الذي يصادف موسم جني التمور حيث يتم مقايضته بمختلف السلع المحملة من قبل هذه القوافل، وتصل قيمة هذه المبادلات إلى حوالي 250 ألف فرنك و 13 ألف فرنك بأشياء أخرى وفي الرجوع تنطلق القوافل من 30 إلى 31 جانفي حتى إلى أول فيفري سالكة نفس طريق الذهاب، وأحيانا تواجهها العواصف الرملية وبعض الأمطار الموسمية التي تسبب في إلحاق الضرر بالحيوانات خاصة الجمال التي تنفق بسبب التعب، وفي هذا الموسم حققت هذه القافلة نجاحا كبيرا ما عدا نفوق بعض الحيوانات التي يرجح سبب نفوقها إلى زيادة الحمولة.

ونظرا لنجاح هذه القوافل تم إنشاء قوافل أخرى لأول مرة سنة 1907م متجهة نحو واحات الساورة وتتشكل من 600 جمل، وتمر بكل من بني عباس وعين الصفراء وتتميز هذه الرحلة بالسهولة كون أن طريقها فيه العديد من نقاط المياه والمراعي، وهذه الرحلة أحدثت تطورا اقتصاديا في الواد الرابط ما بين زوزفانة والساورة[3].

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 74 – 75.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 93.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 74 – 76 .

ب– التجارة العابرة للصحراء:

بعد الهدوء النسبي الذي عم الصحراء الجزائرية بدأت حركة التجارة بين تيدكلت والسودان منذ سنة 1907م واستمرت نتيجة المشاريع التنموية التي قامت بها السلطات الفرنسية في سنة 1907م ووصلت قيمتها إلى 10 آلاف فرنك من ميزانية أقاليم الجنوب[1]، ونظرا لحيوية هذه المشاريع فان التجارة انتعشت ما بين تيدكلت ومنطقة أدرار وتمبكتو، والمستفيدين من هذه المشاريع هم تجار التبغ والتمور في توات وكذلك تجار المواشي والإبل إضافة إلى المواد الأخرى مثل زيت النعام والشحوم[2].

ج – التجارة مع أقصى الجنوب المغربي:

عرفت المناطق الصحراوية حركة تجارية قديمة كانت تربط بينها وبين الجنوب المغربي فالطريق الذي يربط بين سجلماسة وتوات وقورارة نحو عين صالح ثم إلى غاو ثم إلى تمبكتو من أشهر شبكات الطرق المعروفة منذ القرن السادس عشر[3]، ويعتبر موقع توات الممر الطبيعي لتجارة السودان الغربي ولبضائع المغرب وحلقة وصل بين الجنوب المغربي وغرب إفريقيا[4]، ولما خضعت هذه المناطق للاستعمار الفرنسي عمل هذا الأخير على التحكم فيها وإخضاع تجارة توات للشمال بدل المغرب[5]، وتم لفت الانتباه لهذه التجارة من قبل الإدارة الفرنسية في السنوات الأخيرة بشكل حصري مع كولومب بشار، فحسب ما صرح به القائد الأعلى لدائرة كولومب بشار سنة 1913م في تقريره السنوي الذي خلص إلى أن السلع المستوردة من المغرب عن طريق كولومب بشار تأتي من تافيلالت ومن منطقة قوير ومنطقة عين شير، وهذه البضاعة تتكون من 260 بقرة و10.904 خروف و8.844 جلد و198 قنطار من الصوف و234 قنطار من الفيلالي و212 قنطار من شعر الماعز و 33 قنطار من الحنة وكمية قليلة من القمح ووصلت قيمة هذه المنتوجات إلى 465 ألف فرنك،

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 80.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 81.

[3] عمر أفا: **المرجع السابق**، ص ص 297 - 302.

[4] محمد الصالح حوتية، **المرجع السابق**، ج1، ص ص 141 – 142.

[5] غاشي سميرة، **التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية ودورها في تراجع التجارة التقليدية(1900–1945)**، ص 17.

أما الصادرات فقد وصلت إلى 32.112 قنطار وهي الإحصائيات المقدمة من طرف الجمارك بمساعدة محطة بشار[1].

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1914, Op.cit, p 103.

الفصل الخامس:الوضعية الاجتماعية لسكان الصحراء في ظل النظام العسكري في أقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الأول : السكان

المبحث الثاني : الصحة والرعاية الصحية للسكان بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الثالث : مكافحة البؤس

المبحث الرابع : التعليم بأقاليم الجنوب الجزائري

المبحث الأول : السكان

المطلب الأول : التركيبة الاجتماعية لسكان أقاليم الجنوب الجزائري

تضم الصحراء الجزائرية العديد من القبائل[1] التي تتميز بخصائص اجتماعية تمثل فيه القبيلة المؤسسة المنظمة لحياة أفرادها ومدى علاقتهم ببعضهم البعض أو علاقتهم بغيرهم، وتمكنت من صياغة مجموعة من الأعراف في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق بهم، ولكل قبيلة في الصحراء محيطها الخاص الذي تعيش فيه ولها مجالها الحيوي الذي تدافع عنه[2]، وتتبع القبيلة عند سكان البدو نظام الجماعة التي تعتبر أساس التنظيم الاجتماعي، ويقصد بها مجموعة من الأشخاص كبار السن يعرفون بإخلاصهم وأملاكهم ودينهم وتتولى رئاسة القبيلة، وتختص الجماعة بجميع المسائل ذات المصلحة العامة، كما انه ليس لها توقيت خاص تعقد فيه الاجتماعات وتقعد كلما جد جديد، وهي تبث في جميع المسائل المرتبطة بها كتقسيم الأراضي الفلاحية وتنظيم الري والبث في مسائل الزواج والطلاق والميراث والفصل في النزاعات وتشكيل القوافل التجارية واختيار عناصرها، والبث في مسائل الحرب والتحالف، أما سكان القصور والواحات فيتميزون بنمط السكن والتراتب الاجتماعي وانقسامه إلى طبقات وبشكل هرمي يضم الأشراف والمرابطون والعوام والحراطين[3] والعبيد، وتختلف هذه الطبقات من حيث الوظيفة والنسب، ويتولى أمرهم أحد كبار القصر ويجيد

---

[1] تضم الصحراء العديد من القبائل والأعراق منهم العرب والبربر والحراطين والعبيد. ينظر:

- Baquey (Lieutenant): **La Pénétration Saharienne Résumé Historique 1899–1905**, Paris, pp 11 – 13.

- Soleillet Paul : **L'Afrique occidental** (**Algérie**, **Mzab**, **Tidikelt**), Avignon Imprimerie De F, Seguin Ainé, 1877, pp 69 – 97.

[2] مزوزي مومن: **النظام القبلي في الجنوب الجزائري قبيلة ذوي منيع أنموذجا**، مجلة آفاق علمية، مجلد 09، عدد 02، 2017م، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 210 - 215.

[3] **الحراطين**: يقصد بها أنصاف الأحرار، وبما أن مكانتهم الاجتماعية كانت أقل من مكانة الطبقة الأشراف والمرابطين فان فرص العمل والنشاط كانت محدودة أمامهم، وكانوا يزاولون مهنة بيع اللحوم ودبغ الجلود وبناء المنازل والزراعة وبعض الحرف اليدوية. ينظر:

– عبد القادر مرجاني: **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف محمد مجاود، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1440-1441هـ/ 2019-2020م، ص ص 297 – 298.

النصح والمصالحة وفي أغلب الأحيان لا يتم انتخابهم بل يفرضون أنفسهم، كما انه يعرف الفرد بنسبه الخاص داخل هذا التجمع وفي بعض الحالات ينتسب إلى منطقة أو مكان[1].

وعندما خضعت الصحراء الجزائرية للسلطة الاستعمارية عملت على تفكيك هذه الروابط والبنى الاجتماعية من خلال النفي والتهجير والتجهيل وبث النعرات العرقية والفتنة بين القبائل وتنشيط الحركة التبشيرية وتشجيع المستوطنين بمنحهم القروض وأخصب الأراضي المنتجة وتوفير الأمن لهم، مما نتج عنه تغير في الروابط الاجتماعية وتحطم العائلات الكبرى التي كانت تمثل القيادة الروحية والمادية والإدارية والاجتماعية والسياسية وأصبح كل مجتمع يعمل على فرض ثقافته وعاداته وتقاليده[2].

كما عرف المستوى المعيشي للأهالي حالة من الفقر والبؤس والبساطة في أوسع نطاق بالمجتمع، وذلك جراء السياسة القمعية المتبعة من طرف الإدارة الفرنسية ونوابهم من القياد وتحكمهم في السكان وفي ممتلكاتهم وخاصة الأرض التي تمثل المورد الأساسي لمعيشتهم، إضافة إلى العوامل المناخية الصحراوية الجافة والحارة وكذلك انتشار الأمراض[3]، كما أن المستوى المعيشي يتباين بين سكان البدو وسكان القصور والواحات لتباين النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه، فسكان البدو يعتمدون على تربية المواشي متبعين الكلأ وزراعة الحبوب المرتبطة بالتساقط الذي ينعكس سلبا على الوضعية المعيشية خاصة في سنوات الجفاف مثل سنة 1905م[4] وبين سنتي 1945-1947م التي مست بشكل مباشر سكان البدو، أما سكان القصور فيعتمدون على الفلاحة كمصدر أساسي لمعيشتهم ولضمان

---

[1] ينظر:

- محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار(1903–1962)**، المرجع السابق، ص ص 74 – 78.

- محمد الصالح حوتية: **المرجع السابق**، ج2، ص ص 361 – 364.

[2] ينظر:

- شارل روبير اجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 97.

- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007م، ص 35.

[3] رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص ص 328 – 329.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 46.

استمرارية ووفرة الغذاء يلجأ سكان القصور إلى تخزين المنتوجات الزراعية خاصة التمور والقمح والشعير وبعض المنتوجات التي يتم تجفيفها كاللحوم[1].

المطلب الثاني : التطور العددي للسكان

1- السكان البدو:

بلغ عدد السكان البدو حسب إحصاء 1921م 540 ألف نسمة والذين يمثلون تقريبا نصف سكان أقاليم الجنوب وينقسمون بدورهم إلى ثلاث أصناف تمثل المناطق التي يقطنون فيها، فالصنف الأول ينحدرون من منطقة الهضاب العليا والصنف الثاني من البدو الرحل الذين يقضون فصل الشتاء في الصحراء والصيف في شمال الجزائر والصنف الثالث هم البدو الذين يقطنون الصحراء بشكل دائم ولا يجتازون مراعي العرق أو الحمادة، ويعتمد البدو الرحل في عيشهم على قطعانهم سواء كانت الأغنام أو الإبل، والتي تؤمن لهم مردودا مهما سواء ببيعها أو بمقايضتها، وتعتبر المراعي أهم مصدر لضمان بقاء مواشيهم ولذلك يتنقلون من مكان إلى آخر بحثا عن الكلأ[2].

2- السكان الحضر:

يتشكل السكان الحضر من السكان والأوروبيين واليهود في المدن وقرى الهضاب العليا والقصور والواحات، وتعتبر الأرض مصدر معيشتهم فهم يقومون بزراعة الحبوب والزراعات التجارية والمعاشية وكذلك زراعة النخيل، ويحدد التساقط نجاح بساتينهم[3]، وقد تمكن الاستعمار الفرنسي من دراسة التركيبة السكانية لسكان المدن والقرى بأنهم ينقسمون إلى عرب وبربر وهما مختلفان عن بعضهم البعض من خلال الأصول والنمط المعيشي والقاسم المشترك بينهما هو عنصر الدين والوطن الذي

[1] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار(1903-1962)**، المرجع السابق، ص 202.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 108.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 110 -111.

يدافعون عنه[1]، والجدول التالي يبين إحصاء عدد سكان أقاليم الجنوب المسلمين والأوروبيين مابين سنتي 1906- 1936م[2]:

تعداد السكان / السنوات	1906	1911	1921	1926	1936
عدد السكان المدنيين حسب إحصاء البلديات (دون حساب الجند والبدو الرحل)					
- الأوروبيين:	5333	5533	4828	4675	8159
- المسلمين:	431744	481062	537842	531631	629360
- المجموع	437077	486585	542670	536305	637519
عدد السكان العسكريين الثابتة والمتحركة					
- الأوروبيين:	5643	3441	1783	2582	2251
- المسلمين:	3371	4280	3956	2597	2881
-المجموع:	9014	7721	5739	5179	5132
العدد الكلي للسكان(دون حساب الجند والبدو الرحل):					
- الأوروبيين:	10976	8974	6611	7257	10410
- المسلمين:	435115	485332	541798	534228	632241
- المجموع:	446091	494306	548409	541485	642651

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العنصر الأوروبي كان ثابتا ما بين سنتي1906- 1911م بحوالي 5333 نسمة وهذا بسبب تحسن الحياة الاقتصادية والإصلاحات الإدارية التي خدمت مصالحهم، لينخفض عددهم ما بين سنتي 1921-1926م ليصل إلى 4675 نسمة بسبب هجرتهم من إقليم عين الصفراء إلى المغرب الأقصى واستقرارهم به[3]، إضافة إلى حرص الإدارة الفرنسية على إحصاء السكان كان القصد منه حصر الأنعام من اجل الغرامة والضرائب الإجبارية[4]

[1] Paul Bourde, **A Travers L'Algérie** "**Souvenir de L'excursion Parlementaire Septembre– Octobre 1879**", G. Charpentier éditeur, Paris, 1880, pp 158 - 159.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 186 - 189.

[3] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 636.

[4] محمد العربي حرز الله: **المرجع السابق**، ص 456.

أما بالنسبة لإحصاء 30 نوفمبر 1945م فقد بلغ عدد سكان الجنوب 922009 نسمة موزعين حسب الأقاليم على ما يلي:

- إقليم توقرت 328902.
- إقليم عين الصفراء 286587.
- إقليم غرداية 247847.
- إقليم الواحات 58673[1].

المبحث الثاني : الصحة والرعاية الصحية للسكان بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : البنية التحتية بأقاليم الجنوب الجزائري

1- عمال الصحة:

يقوم الأطباء العسكريون بأقاليم الجنوب بالعديد من الواجبات وهم يعتبرون إحدى ركائز التواجد الاستعماري بالمنطقة من خلال كسب ثقة السكان وتحسين ظروفهم الاجتماعية[2]، ومن وجهة النظر الإدارية يتمتع الأطباء نوعا ما بالاستقلالية حيث لا توجد مصالح محلية تمارس سلطة مباشرة على الطبيب ما عدا بعض الصلاحيات لقائد الدائرة التي ينشطون فيها، ولكن هذه الوضعية جعلت بعض الأطباء يتمردون على الإدارة الفرنسية وفي بعض الأحيان يتعاطفون مع السكان، مما جعل الإدارة تفكر في سن قوانين تضبط صلاحيات الأطباء، وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع قانون من طرف الحاكم العام لوضع هيئة تقوم بممارسة السلطة الفعلية على الطبيب، وبعد مشاورات عديدة بين الحكومة ووزارة الحرب والمفتشية العامة للصحة ومدير مصلحة الصحة لشمال إفريقيا تم التوصل إلى إنشاء مديرية الصحة بأقاليم الجنوب باعتبارها الهيئة الوصية لكل ما يتعلق بالخدمات الطبية لأقاليم الجنوب بموجب مرسوم مؤرخ في 15 فيفري 1918م والذي دخل حيز التطبيق بعد 01 افريل 1918م ليخضع الأطباء لهذه الهيئة التي تقوم بتوفير الرعاية الصحية للعسكريين وللأهالي، وكذلك تقوم بإرسال مفتشين لمراقبة أعمال الأطباء ولدراسة كل الانشغالات المتعلقة بالنظافة ومحاربة الأوبئة وتفحص مشاريع البناء والرعاية الصحية وتزويد الأطباء بالمخابر والأجهزة الضرورية، كما

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 107.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 139.

قامت الإدارة الفرنسية في سنة 1918م بتعين طبيب على رأس كل مركز يقوم بالرعاية الصحية للأهالي وتقديم العلاج المجاني لهم وفحص تلاميذ المدارس وزيارة الأماكن العمومية وإجراء دورات التلقيح ومراقبة اللحوم، وفي بعض المراكز التي تحوي أكثر من طبيب يقوم احدهم بمهام مدنية والآخر برعاية العسكريين، ويرأس الأطباء الأقدم وفي حالة تساويهم تقوم مديرية الصحة بتعين احدهم لإدارة المركز، ليبقى عدد الأطباء المعينين من قبل وزارة الحرب بأقاليم الجنوب منذ إنشاء مديرية الصحة غير كافي ولا يلبي احتياجات سكان الجنوب.

وتناقص عدد العاملين بالقطاع الصحي بأقاليم الجنوب قبل سنة 1919م بسبب الحرب العالمية الأولى خاصة على مستوى العمليات أزمة حقيقية، ليزداد تناقص عدد الأطباء خلال الأشهر الأولى لسنة 1920م مما حتم على الإدارة الفرنسية ضرورة الاستعانة بأطباء احتياطيين وطلبة الطب، ولكن الوضعية لم تتحسن إلا بعد سنة 1921م وخاصة بعد إصدار التعليمة الوزارية المؤرخة في 02 مارس 1921م الموجهة إلى ضرورة أن يبقى الأطباء بأقاليم الجنوب مدة اقلها سنتين[1]، وهذا التنظيم الجديد شكل قفزة نوعية في تطوير الخدمات الطبية بأقاليم الجنوب، ليتم تدعيم هذا التنظيم بأطباء متطوعين من المدرسة التطبيقية (**Val–de Grace**) بفرنسا[2].

وبغية جعل مهمة الطبيب مثمرة قامت الإدارة الفرنسية بالتعاون مع مفتشية الأطباء العسكريين بأقاليم الجنوب باستصدار قرار وزاري في 19 أفريل 1920م يحتم على الطبيب العامل بأقاليم الجنوب ضرورة اجتياز تربص تطبيقي بمعهد باستور بالعاصمة ثم تربص آخر يتم من خلاله تقييم قدرات الطبيب التكيف مع الظروف المحلية بهذه الأقاليم، بالإضافة للخبرة المهنية والمؤهلات العلمية للطبيب، كما يتم إجراء تربص مع الأطباء البريطانيين في مصر للاطلاع على آخر التطورات

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 140- 143.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 191 .

الحاصلة في ميدان الطب[1]، وبالرغم من أن إقامة الطبيب بأقاليم الجنوب مقدرة بسنتين إلا أن اغلب الأطباء يمكثون لمدة تتراوح ما بين أربع إلى ستة سنوات[2].

وبعد سنة 1944م تدعم الطاقم الطبي بأعوان طبيين رئيسيين من الأوروبيين والسكان، ووصل عدد الأطباء إلى 25 طبيب، وتتراوح قدرات المستشفيات ما بين 10 إلى 80 سرير مدعمة بالأدوات التقنية والمخابر وكل المواد الضرورية.

تم توظيف الممرضين الأوروبيين الرئيسيين في كل من كولومب بشار ومشرية والبيض والجلفة في حين تم توظيف القابلات والممرضات المختصين في مجال التوليد في كل من كولومب بشار والقنادسة والبيض والجلفة والأغواط وغرداية وورقلة وتوقرت وواد سوف، وتم توظيف الأخوات البيض بمكان إقامتهم في كل من توقرت والجلفة والأغواط وواد سوف وأدرار، أما ببسكرة وورقلة والمنيعة وغرداية والبيض وعين الصفراء فتم تأطيرهم من قبل الممرضين والممرضات السكان[3].

2– المستشفيات العسكرية:

كانت تتواجد هذه المستشفيات على مستوى عواصم اغلب الوحدات الإدارية وهي تقوم باستقبال المرضى المدنيين والعسكريين الفرنسيين والسكان والأجانب، ولتشجيع الأطباء العسكريين المقيمين عملت الإدارة على منحهم علاوة قدرت بـ 0.25 فرنك لكل تلقيح ناجح، فمثلا بلغت قيمة هذه العلاوات سنة 1905م ما يقارب 3046.75 فرنك لـ 12187 عملية ناجحة[4].

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 144 - 147.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 144-145.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 192 - 195.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 60.

وطاقة إستعاب هذه المستشفيات بأقاليم الجنوب الخاصة بالأوربيين[1]:

المؤسسة الاستشفائية	عدد الأسرة	المؤسسة الاستشفائية	عدد الأسرة
- الجلفة	39	- كولومب بشار	42
- الأغواط	108	- بسكرة	73
- غرداية	21	- توقرت	08
- عين الصفراء	130	- ورقلة	20
- مشرية	74	- المنيعة	25
- البيض	50		

3- مستشفيات السكان:

تم إنشاء مستشفى خاص بالسكان سنة 1896م بغرداية وهو ينتمي إلى المؤسسة التبشيرية للآباء البيض بإفريقيا بموجب عقد بين هذه المؤسسة والحاكم العام ووزارة الحرب، وتستقبل هذه المؤسسة السكان والأوروبيين والعسكريين، ويحدد ثمن الفحص الطبي بـ 01.6 فرنك للأهالي، وتقوم ميزانية أقاليم الجنوب بدعم هذه المؤسسات، أما تكلفة الوصل في المؤسسات المدعمة من طرف البلديات فتكلفت الوصل تقدر بـ 0.25 فرنك للمريض، فمثلا وصل عدد المرضى الذين تم علاجهم من السكان سنة 1905م إلى 5560 مريض و1.108 سنة 1925م و1.117 سنة 1926م و1.366 سنة 1927 و1492 سنة 1928م [2]، ويوجد بأقاليم الجنوب صنفين من هذه المستشفيات، فالصنف الأول بالمراكز المهمة وهذا النوع يتمتع بالعديد من التجهيزات التقنية بالإضافة إلى توفر الأطباء، وبلغ عدد هذه المراكز 16 مركز سنة 1918م، أما في المراكز الثانوية فتتواجد بها قاعات بسيطة للاستشارات الطبية أين يتم فيها العلاج الأولي وبعض الأدوية البسيطة،

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p 22.

[2] Voir:

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 58.

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 176-177.

وبلغ عددها أربع قاعات في المراكز العسكرية لكل من القنادسة وبني عباس وقصر العبادلة وبسكرة[1].

4- مستوصفات السكان:

تتواجد هذه المستوصفات على مستوى كل من البيض والجلفة وبني ونيف وكولومب بشار وتاغيت وأدرار وتيميمون وعين صالح، والجدول التالي يبين سنة التأسيس وقيمة التكلفة[2]:

المستوصف	سنة التأسيس	التكلفة بالفرنك
- البيض	قبل إنشاء أقاليم الجنوب	//
- الجلفة	1904	//
- بني ونيف	1905	4400
-كولومب بشار	1905	2250
- تاغيت	1905	500
- أدرار وتيميمون وعين صالح	1905	6000 أدرار وتيميمون وعين صالح
- الأغواط	في طريق الانجاز	13000
- أولاد جلال	في طريق الانجاز	//

ليتم فتح مستوصف في الأبيض سيدي الشيخ سنة 1907م، ومن جانب آخر كانت عملية انجاز مستوصفات أخرى لا يزال مستمرا في كل من أولاد جلال وواد سوف وتوقرت وعين الصفراء والتي من المنتظر أن تفتح رسميا مطلع سنة 1908م[3]، ليصل عددها سنة 1909م إلى 14 مستوصف، أما في غرداية فقد رفض السكان السماح بناء مستوصف من طرف جمعية المبشرين الأفارقة سنة 1911م[4] واستمروا في إتباع الطريق التقليدية التي يقوم بها الطُلبة وهي تختلف تماما عن الطب

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 145.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, pp 58-59.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 36.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p 25.

الحديث[1]، وفي سنة 1912م تم إدخال العديد من التحسينات لأهم مستوصفات السكان خاصة بتوقرت التي تم تزويدها بقاعات للعلاج، وواد سوف التي زُودت بقاعة عمليات التي قدرت تكلفتها بـ 840 فرنك [2]، وفي سنة 1918م تم إضافة مستوصفات في كل من سيدي خالد والقنادسة ليصل عدد هذه المستوصفات إلى 18 مستوصف، كما تم ترميم بعض المستوصفات المهترئة في كل من الأغواط وتوقرت[3]، وكان يتم تمويل هذه المؤسسات من قبل ميزانية أقاليم الجنوب، وتتمثل مهام الطبيب في هذه المستوصفات بعلاج المرضى بالإضافة إلى الاستشارات الطبية اليومية ويساعده أعوان من الأوروبيين والسكان الذين يشترط عليهم ضرورة التكلم والكتابة باللغة الفرنسية وكذلك أن يكونوا متزوجين وهذا بموجب قرار الحاكم العام المؤرخ في 02 جويلية 1926م[4].

5– مستوصفات الأوروبيين:

تم إنشاء هذه المستوصفات بموجب قرار من الحاكم العام المؤرخ في 25 أكتوبر 1921م بعد الانتشار الحاد لوباء **التيفوس** (**Typhus**) في كل أقاليم الجنوب، وتمثلت مهام هذه المستوصفات في مجابهة الأوبئة والأمراض الفتاكة حيث تم تسخير كل الوسائل المادية والبشرية لضمان السير الحسن لهذه المؤسسات، ويتم تدعيمها بإطار طبي متكون من أطباء عسكريين ومدنيين وشبه أطباء، وكانت تتواجد هذه المؤسسات في كل من كولومب بشار ومشرية والبيض وتوقرت والجلفة والأغواط [5].

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 21 - 23.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 26.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 144 -146.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 147.

[5] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 145 - 146.

6- المستوصفات المتنقلة:

أعطت تجربة إنشاء مستوصف متنقل بمشرية نتائج مشجعة خاصة أنها مكيفة مع احتياجات البدو الرحل، وشرعت هذه العملية رسميا في شهر جويلية 1907م، وبلغ عدد الفحوصات الطبية بها 2150، إضافة إلى 1372 تلقيح، وبلغت نفقات هذا المستوصف 2600 فرنك[1] وفي سنة 1921م بلغ عدد الفحوصات التي تم إجراؤها في هذه العيادة إلى 164189 فحص[2] ويتكون طاقمها من طبيب ومساعد واثنان من جنود المخزن وإحدى عشر جمل ينقلون العتاد المتمثل في الخيم والمواد الطبية التي تحمل في علب معدنية ، كما يقوم القادة بتوفير الغذاء لهم[3].

7- مؤسسات الرعاية الصحية:

بلغ عدد المستوصفات المجهزة بأقاليم الجنوب 23 مستوصف موزعين كالآتي:

1- يضم إقليم عين الصفراء 10 مستوصفات في كل من مشرية والبيض وعين الصفراء وبني ونيف وكولومب بشار والقنادسة وبني عباس وتيميمون أدرار وتندوف.

2- يضم إقليم غرداية 04 مستوصفات في كل من الجلفة والأغواط وغرداية والمنيعة.

3- يضم إقليم توقرت 04 مستوصفات في كل من بسكرة والواد وأولاد جلال وتوقرت.

4- يضم إقليم الواحات 05 مستوصفات في كل من ورقلة وعين صالح وتمنراست وجانت وغات.

وبلغ عدد المراكز الصحية الثانوية 111 مركز موزعين على ما يلي:

1- يضم إقليم عين الصفراء 47 مركز منهم 03 في مشرية و09 في البيض و07 في عين الصفراء و03 بكولومب بشار و06 في بني عباس و 09 في تيميمون و 07 في أدرار و 03 في تندوف.

2- يضم إقليم غرداية 13 مركز منهم 04 في الجلفة و04 في الأغواط و03 في غرداية و02 في المنيعة.

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 37-38.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 149.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 37.

3- يضم إقليم توقرت 33 مركز منهم 12 في بسكرة و 02 في أولاد جلال و10 في توقرت و09 في واد سوف.

4- يضم إقليم الواحات 18 مركز منهم 05 في ورقلة و09 في عين صالح واثنان في تمنراست و02 في غات[1].

المطلب الثاني : خدمات الرعاية الصحية المقدمة للسكان

1- النظافة العمومية والتلقيح:

عملت الإدارة الاستعمارية على مجابهة الأوبئة والأمراض بأقاليم الجنوب الجزائري مطلع القرن العشرين، حيث لوحظ تلاشي وباء الجدري شيئا فشيئا بفضل تعميم اللقاح خاصة بين أطفال السكان بموجب مرسوم 27 ماي 1907م القاضي بإجبارية التلقيح والذي طبق تدريجيا[2]، أما في سنة 1909م فقد عرفت أقاليم الجنوب انتشار الأوبئة مثل **الحصبة** (**Rougeole**) و**السعال الديكي** (**Coqueluche**) و**التيفويد** (**Typhoïde**) التي خلفت المئات من الضحايا منهم 60 طفلا[3]، وفي سنة 1911م سجلت العديد من حالات التيفويد خاصة في غرداية والأغواط وملحقة واد سوف وملحقة بسكرة وتعظميت التي سجل بها 87 إصابة و14 حالة وفاة من بينهم مدير المؤسسة العقابية **موشيز** (**Mouchez**)، ونظرا لانتشار وباء الكوليرا في كل من تونس وطرابلس تم اتخاذ إجراءات خاصة تمثلت في تشديد الحراسة الحدودية في هاته المناطق،كما تم إنشاء مخبر للبحث في علم البكتيريا في واد سوف من اجل التصدي للأوبئة المنتشرة بأقاليم الجنوب ولكونها مركز التقاء القوافل التجارية القادمة من كل الاتجاهات[4].

وخلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1919م انتشر وباء الأنفلونزا مخلفا العديد من الضحايا خاصة في ملاحق ورقلة وتوقرت وواد سوف وكولومب بشار والعديد من الوفيات في أولاد جلال ولم

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 192 - 193.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 39.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 27- 28.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, pp 30-31.

ينته المرض إلا في شهر جويلية، وفي منطقة توات وقورارة وتيدكلت أصاب مرض الجدري العديد من السكان خلال فصل الربيع، وعرفت سنة 1921م انتشار العديد من الأوبئة كحمى التيفويد التي حصدت عشرات الضحايا بمنطقة الأغواط والجلفة والهضاب العليا ومشرية وغرداية والبيض وقورارة، وبسبب الحالة الجسدية المزرية لأغلب السكان السكان فقد كانوا يعانون من مرض الجدري الذي انتشر في البيض وتيوت والجلفة ومسعد والأغواط وتعظميت وعين ماضي.

ولتفادي النتائج الكارثية لهذه الأمراض قام الحاكم العام في 15 جويلية 1921م بإصدار أوامر صارمة تتعلق بالتكفل بالأوبئة وركز على دور رؤساء القبائل في مكافحة هذه الأمراض خاصة في المناطق البعيدة عن المراكز الإدارية وبتوفير اللقاح اللازم للأهالي، وفي 25 أكتوبر 1921م اصدر التعديلات التي حددت الهيكل الإداري والمادي للتصدي للأوبئة التي تجسدت في إنشاء مستوصفات للأهالي وكذلك طريقة عملها[1]، إلا أن هذه الإجراءات لم تقض على انتشار الأوبئة مما جعل الإدارة الفرنسية تضاعف عملية التلقيح خاصة بعد سنة 1930م[2]

2- الصحة المدرسية:

تؤمن الإدارة الفرنسية الصحة المدرسية بأقاليم الجنوب من خلال الزيارات الدورية لهيئات التفتيش الصحي المدرسي، وفي الغالب تقوم هذه الهيئات بإجراء ثلاث زيارات سنوية خلال الموسم الدراسي تكون الأولى منها خلال الدخول المدرسي والأخريين خلال السنة الدراسية، أين يتم إخضاع التلاميذ لفحوصات للتأكد من سلامتهم من الأمراض والأوبئة مثل **الرمد الحبيبي** (**Trachome**) التي تصيب العيون والتلقيح ضد الأوبئة مثل **الجدري** (**Variole**)، وفي كل مؤسسة يوجد فيها دفتر مدون فيه الزيارات السابقة للأطباء وتقاريرهم حول الوضعية الصحية للتلاميذ وكلما قدم طبيب للمؤسسة يقوم بملء كل المعلومات الصحية للتلاميذ، أما في أوساط

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 154 - 158.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 201.

السكان فيتم وضع إجراءات وقائية وعلاجية لبعض الأمراض الالتهابية مثل التهاب العيون، والجدول التالي يبين عدد الحالات التي تم علاجها في الأوساط المدرسية ما بين سنتي 1942-1945م[1]:

السنوات	1942	1943	1944	1945
عدد الحالات	6463	6216	6197	6539

3- الدعم العمومي للصحة:

تقوم الإدارة الفرنسية على مستوى كل البلديات بدعم السكان والأوروبيين من خلال تخصيص ميزانية سنوية، كما أنها تخصص سندا ماليا إضافيا من ميزانية أقاليم الجنوب في حالة وقوع أزمة اقتصادية[2]، وتنقسم مصالح الدعم العمومي إلى أربعة أقسام وهي:

1- مصلحة الفحوصات المجانية التي يقوم بها الأطباء العسكريين في العيادات المتواجدة بعواصم الوحدات الإدارية والتي تحوي اكبر عدد من السكان.

2- مصلحة مستوصفات السكان والتي أنشأت في كل المراكز المهمة وتدار تحت إشراف الأطباء العسكريين.

3- مصلحة التلقيحات والأوبئة والتي تعمل في حالة انتشار الأوبئة مثل الجدري وتقوم بالتلقيحات المناسبة.

4- مصلحة مكافحة وباء الملاريا.

5- مصلحة دعم السكان وكبار السن والمقعدين والطفولة المسعفة وذوي الاحتياجات الخاصة[3].

المطلب الثالث: البحوث العلمية

تمثلت هذه البحوث في إنشاء المخابر للبحث في الأوبئة المنتشرة في أقاليم الجنوب مثل التيفويد والملاريا والجدري، إضافة إلى إنشاء مراكز للمنظار لاستعماله في علاج ألام المفاصل والكسور، كما تم إنشاء مخابر للفحوصات الدورية في خمس مستشفيات عسكرية، ولزيادة قدرات الطبيب العلمية في مجال التوثيق الطبي والعلمي تم إنشاء مكاتب بلدية بكل مستوصفات السكان بأقاليم

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 207.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 57.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p 16.

الجنوب، ويقوم مدير مصلحة الصحة باختيار الكتب التي توضع في هذه المكاتب[1]، وعلى الرغم من كل ما وفرته الإدارة الفرنسية في الجانب الصحي من بناء المستشفيات والعيادات وإحضار الأطباء إلا أن عدد المرضى في أقاليم الجنوب كان في تزايد مستمر بسبب الظروف القاسية من مجاعة وأمراض معدية أو الحروب المستمرة وعدم تجهيز المستشفيات بالمستلزمات الطبية، رغم الدور الكبير الذي لعبه الأطباء في أداء مهامهم والقضاء على العديد من الأمراض المعدية التي كانت منتشرة بهذه الأقاليم مثل الرمد الحبيبي (Trachome) الذي يصيب العيون والجدري (Variole) والحصبة (Rougeole) والسعال الديكي (Coqueluche) والتيفويد (Typhoïde).

ومن أكثر الأوبئة التي كانت منتشرة بأقاليم الجنوب هو وباء الملاريا نظرا لتواجد البرك والمستنقعات التي تحوي المياه الراكدة، إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة خاصة في فصل الصيف وزيادة كثافة التبخر، وهذه الظروف شكلت البيئة المناسبة لتطور هذا الوباء[2]، إلا انه كانت توجد بعض المناطق التي لم يصبها هذا الوباء بسبب طبيعتها الصحراوية الجافة مثل مشرية وغرداية وبعض مناطق واد سوف، كما انه لا تسمح الظروف المناخية ببعض القرى من الهضاب العليا مثل الجلفة والبيض بانتشار هذا الوباء نظرا لانخفاض درجات الحرارة[3].

ولمجابهة هذا المرض الخطير قامت الإدارة الفرنسية بالعديد من الخطوات في العديد من القرى خاصة في واد ريغ وقامت بالتوزيع المجاني لمادة **الكونين** (**Quinine**) على السكان، وبعد المجهودات المبذولة من طرف الأستاذ **لافيران** (**Laveran**) تم إحصاء بؤر المرض، كما تم اكتشاف سبب انتشاره والذي يعود إلى بعوضة الملاريا بالقرب من بني ونيف في واد مليلس، كما منحنت الإدارة الفرنسية 1.600 فرنك لبلدية عين الصفراء من اجل التصدي لهذه البؤر وقتل

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 152.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 41.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 201.

اليرقات قبل أن تتطور إلى حشرة[1]، وهذا الوباء يتفاقم كثيرا في دائرة توقرت وملحقة ورقلة ومراكز كل من المنيعة وتوات، وقصد مجابهة هذا المرض قامت الإدارة الفرنسية بالخطوات التالية:

– العلاج الوقائي والمحدد بالأدوية المخصصة كالكونين الذي يوزع مجانا.

– تدمير مناطق تكاثر البعوض.

– عزل الحالات المصابة مع توفير الرعاية الصحية لها.

– إبعاد السكان عن مناطق تكاثر بعوضة الملاريا مثل الأودية والسواقي ومناطق الغدير والبرك المائية[2].

– تجفيف بعض السواقي والقنوات المائية.

– إعادة تنظيم النسيج العمراني وجعله نظيفا في القرى المجاورة لواد ريغ مثل برام وموقار وبن جرين وبليدة عمور[3].

المبحث الثالث : مكافحة البؤس

المطلب الأول : التشغيل ومكافحة البطالة

حاولت الإدارة الفرنسية بالجنوب الجزائري الاهتمام بالوضع الاقتصادي للسكان وتطويره، وذلك من خلال إنشاء مشاغل أهلية وتوفير مناصب عمل ومنح الأسر مداخيل قارة تمكنهم من تحسين مستواهم المعيشي إلا أنها بقيت محدودة وغير كافية ولم تلب احتياجات السكان، ومن بين هذه المشاغل التي تم تأسيسها بأقاليم الجنوب الجزائري نجد:

1– مشاغل السكان بغرداية:

تم إنشاء هذا المعمل في سنة 1893م الذي يستوعب أربعين فتاة من السكان ينتمي اغلبهم إلى مقاطعة عرب المذابيح، ويدير هذا المعمل الأخوات البيض اللواتي يقمن بتعليم السكان حرف الخياطة والتطريز ومختلف أعمال النسيج، كما تقمن بزيارة المتخرجات من هذه المعامل لإعطائهم

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Ibid, pp 41-42.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 29.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1912, Op.cit, p 36.

النصائح الضرورية لتحسين مستواهم وللاطلاع على مختلف انشغالاتهم، وقد قدم هذا المعمل عدة خدمات للعاملات الأهليات خاصة في موسم 1920-1921م من خلال تأمين دخل محترم للعائلات التي تعاني من الفقر، ولقي هذا المشروع تجاوبا كبيرا لدى نساء السكان وبناتهم[1].

2- مشغل السكان بالأغواط:

تم إنشاء هذا المشغل في سنة 1900م وكان يدار من قبل الأخوات البيض وهو موجه للخياطة، وفي سنة 1904م تم إجراء تعديلات من خلال إدخال ورشات للحياكة التي استقطبت عدد كبير من نساء وبنات السكان، وهذا التحول جعله مفيدا إلى حد كبير كونه يعود بالفائدة على العاملات به، وينتج هذا المعمل الأقمشة والستائر والسجاد وغيرها من الأشياء المطلوبة من السياح.

وتعتبر زربية **السميرن** (**Smyrne**) ذات تأثير كبير على استقطاب الزبائن نظرا لجمال رسوماتها وانتظام زخارفها وتنوع ألوانها، بالإضافة إلى زربية **الجربي** (**Djerbi**) المنحدرة من جبال عمور والمستعملة بكثرة عند سكان الأغواط، ووصلت تكاليف هذا المعمل إلى أربعة آلاف فرنك.

3- مشغل السكان بورقلة:

كانت الظروف المعيشية بمنطقة ورقلة جد صعبة بسبب الفقر والبطالة وطبيعة المناخ الحار، مما دفع بالأخوات البيض يفكرن في إنشاء معمل للنساء السكان حتى تتمتعن هؤلاء النساء بمجانية الدواء والعلاج وتحسين ظروفهن المعيشية والمادية، كما تقوم الجمعية الفرنكو-جزائرية بتقديم الدعم المادي لهذا المعمل، وخلال الحرب العالمية الأولى أغلق هذا المعمل ليعاد فتحه بعد انتهاء الحرب، ووصل عدد النساء والبنات العاملات به إلى 150، حيث يتلقين دروسا تطبيقية في الخياطة والنسيج وصناعة الزرابي، وفي سنة 1921م اشترى هذا المعمل 4000 فرنك من الصوف ودفع 3050 فرنك كأجر للعاملات به، وبعد نجاح هذا المعمل استقطب الكثير من نساء السكان مما جعله مكتظا، مما دفع بالإدارة الفرنسية بتوسيعه وخصصت مبلغ 25000 فرنك لهذا الغرض، كما قامت بتخصيص مبلغ 2000 فرنك سنويا كدعم لتحسين عملية صيانة آلات الخياطة

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 173 - 174.

والحياكة، وكل هذه المبالغ من ميزانية أقاليم الجنوب، ومن جانب آخر قامت بلدية السكان بورقلة بتقديم مساعدات طبية منحت للأخوات البيض قصد السماح لهن بعلاج نساء السكان[1].

المطلب الثاني : مكاتب الأعمال الخيرية:

قامت السلطات الفرنسية بإنشاء مكتب للأعمال الخيرية الإسلامية في الأغواط سنة 1903م وعملت على تدعيمه[2]، ففي سنة 1907م دعمته بمبلغ 1.185 فرنك بعنوان الدعم العادي والدائم للسكان السكان، إضافة إلى 300 فرنك كدعم استثنائي غير متجدد[3]، وبعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1920م قامت الإدارة الفرنسية بإنشاء مكاتب أخرى في كل من بسكرة بموجب مرسوم 10 ديسمبر 1920م، وفي عين الصفراء ومشرية والجلفة بموجب مرسوم 19 أفريل 1921م وفي البيض بموجب مرسوم 18 ماي 1921م وفي كولومب بشار وتوقرت بموجب مرسوم 10 جوان 1921م، كما قام مكتب الأعمال الخيرية الإسلامية بالأغواط بتوزيع 8.702.10 فرنك على السكان[4].

المطلب الثالث : دور الأيتام

بدأت تجربة دور الأيتام بأقاليم الجنوب بإنشاء أول مؤسسة للأيتام بالمنيعة في أكتوبر 1921م من طرف الجمعية الفرنكو–جزائرية الممولة من ميزانية أقاليم الجنوب ويتمثل دورها في استقبال الأيتام الهجناء أو العرب القاطنين بأقاليم الجنوب والمتخلى عنهم نفسيا وبدنيا، لذا قامت وزارة الحرب بتخصيص مبنى يقع في برج المنيعة الذي يحتوي على بستان، ويقوم الآباء البيض الذين ينتمون إلى الجمعية الفرنكو–جزائرية بتسيير الأطفال الذكور، بينما تقوم الأخوات البيض بالإشراف على البنات، وتم اختيار الآباء والأخوات البيض نظرا لمعرفتهم الجيدة بأحوال السكان وهذا يعود لمكوثهم لفترة زمنية طويلة بهذه المنطقة اضافة إلى المهام المسندة لهم والمتمثلة في نشر المسيحية بين السكان

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 174 - 176.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1906, Op.cit, p 57.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 38.

[4] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 170 -171.

وكسر اللحمة وروح المقاومة، ووصل عدد الأيتام سنة 1922م إلى 22 طفل، وبلغت تكاليف إنشاء هذه المؤسسة 52.650.77 فرنك موزعة على ما يلي:

- تكلفة تسيير الأيتام الذكور 15.806 فرنك.
- تكلفة تسيير الأيتام البنات 19.292.77 فرنك.
- تكلفة شراء الأغراض الضرورية للأطفال 17.552 فرنك.

وتم تغطية هذه النفقات بمختلف المنح المقدمة من ميزانية أقاليم الجنوب لموسم 1921-1922م، كما قدمت الجمعية الفرنكو-جزائرية إعانة بـ 02 فرنك يوميا لكل طفل والتي بلغت 28 ألف فرنك لمدة سنة وبمعدل 40 يتيم[1].

المبحث الرابع : التعليم بأقاليم الجنوب الجزائري

المطلب الأول : التعليم الفرنسي الخاص بالفرنسيين والأوروبيين بأقاليم الجنوب

أدركت فرنسا أن اللغة العربية هي إحدى ابرز مقومات الشخصية الجزائرية وان بقاء هذه اللغة يعني بقاء الشخصية الوطنية للجزائريين والتي تتناقض مع حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا على القضاء عليها بكل الوسائل وشتى الطرق ولتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه، ليسهل دمجه وبذلك رأى الفرنسيون أن تعليم اللغة الفرنسية وتمكينها هو السبيل السهل للسيطرة عليهم[2].

ومن اجل ضرب اللغة العربية قامت السلطات الاستعمارية بتشديد الخناق عليها وإصدار العديد من القوانين والمراسيم من بينها مرسوم تنظيم التعليم الخاص والمهني في 09 ديسمبر 1887م ومرسوم 18 أكتوبر 1892م وقانون 27 سبتمبر 1907م التي شددت الخناق على التعليم العربي الحر واشتراط افتتاح المدارس الخاصة، ومرسوم وزير الداخلية لحكومة **فلاندان ريني** (**Flandin Regnier**) في 05 ابريل 1935م القاضي بسجن كل من يقاوم السيادة الفرنسية في المستعمرات ويقف ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وتنفيذ أوامر السلطات ما بين شهرين إلى سنتين واهم مقاصده إجهاض التعليم الإصلاحي، ومرسوم وزير الداخلية الفرنسي رئيس الوزراء **شوتون** (**Chautemps**) في 08 مارس 1938م الذي اعتبر أن اللغة العربية

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 171-173.

[2] علالي محمود: **المرجع السابق**، ص 78.

لغة أجنبية في الجزائر ومنع تعليمها، ونشط الفرنسيون بموازاة ذلك في تعميم تعليم اللغة الفرنسية وفرضها في كافة الميادين كالتعليم والإدارة والاقتصاد والنشر والإعلام والقضاء[1].

ولكي تتمكن السلطات الاستعمارية من فرض سيطرتها قامت ببناء المدارس وفتحها أمام الجزائريين في مختلف المدن والقرى بأقاليم الجنوب الجزائري وإعداد معلمين فرنسيين وجزائريين يسهرون على خدمة التعليم الفرنسي.

1- التعليم الابتدائي الخاص بالأوروبيين:

يوجد بأقاليم الجنوب مدارس ابتدائية خاصة بالأوروبيين ففي 01 جانفي 1903م كانت هناك 06 مدارس ابتدائية عمومية وهي مدرسة الذكور بعين الصفراء والتي تضم قسما واحدا وأربعة مدارس للبنات بكل من عين الصفراء بقسم واحد والبيض بقسم واحد والجلفة بقسمين والأغواط بقسمين، ومدرسة مختلطة بقسم واحد بمشرية، ومدرسة خاصة للبنات بالأغواط بقسم واحد ليتم بعد سنة 1903م إضافة قسم لمدرسة البنات بعين الصفراء واستبدال المدرسة المختلطة بمشرية بمدرستين خاصتين إحداهما للبنات والأخرى للذكور، وفي سنة 1904م تم افتتاح مدرسة للبنات ببني ونيف التي تضم قسمين، وفي سنة 1905م تم افتتاح قسمين بمدرسة الذكور بعين الصفراء، وفي سنة 1906م تم افتتاح مدرسة مختلطة بكولومب بشار، وفي سنة 1907م تم افتتاح قسمين بمدرسة البنات بالبيض[2] ليصل عدد المدارس الابتدائية للأوروبيين إلى 09 مدارس للأوروبيين منها مدرسة مختلطة ومدرستين للذكور وستة مدارس للإناث، وعدد الأقسام الأوروبيين 15 قسم منها 03 للذكور و11 قسم للإناث وقسم مختلط، وشهد موسم 1907م تحسن عن الموسم الفارط بزيادة مدرستين هما مدرسة مختلطة للأوروبيين في كولومب بشار وقسم في مدرسة البنات التابعة للأوروبيين بالبيض، وقسم للدروس الإضافية بواد سوف[3]، أما في سنة 1909م فقد وصل عدد المدارس الابتدائية إلى 10 أوروبية منها مدرستين للذكور وستة مدارس للإناث

---

[1] بشير بلاح: **مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية 1345-1359هـ/1925-1940م**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ-2013م، ص ص 114- 115.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 403 - 404.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 125 - 126.

ومدرستان مختلطتان ووصل عدد الأقسام إلى ستة عشر قسم منها ثلاثة أقسام للذكور وإحدى عشر قسم للإناث وقسمان مختلطان[1].

أما عن المدارس التي تم إنشاؤها في سنة 1909م فهي مدرسة مختلطة ذات قسم واحد ببوقطب دائرة البيض وأربعة مدارس بكل من تيميمون وبريزينة وبوسمغون والشلالة كل واحدة بقسم، وفي سنة 1911م تم استبدال المدرسة المختلطة بكولومب بشار بمدرسة للذكور ومدرسة للبنات بطاقة قسم لكل مدرسة، وفي سنة 1914م تم استبدال المدرسة الخاصة بالأغواط بمدرسة للبنات بطاقة ثلاثة أقسام، كما تم اشتراط إتقان اللغة الفرنسية بالنسبة للبنات السكان واليهود، وفي أكتوبر 1921م تم افتتاح مدرسة بالقرية الأوروبية بالقنادسة لتدريس أطفال عمال منجم الفحم، وفي سنة 1925م تم استبدال المدرسة الأوروبية للذكور بمدرسة للأهالي، وفي سنة 1927م تم افتتاح أول مدرسة تحضيرية في عين الصفراء والتي تعتبر أول مدرسة بأقاليم الجنوب، ليتم في سنة 1928م إضافة قسمين في المدرستين بكولومب بشار[2]، ليصل عدد المدارس الأوروبية بعد 01 جانفي 1930م إلى 12 مدرسة بـ 12 قسم، والجدول التالي يمثل عدد الأقسام التي تم فتحها بعد سنة 1929م[3]:

السنوات	المنطقة	الأقسام التي تم إضافتها
1930	– توقرت	– قسم سنة أولى مختلط.
1933	– توقرت	– قسم سنة ثانية مختلط.
1938	– الجلفة	– قسم تحضيري.
1942	– بشار الجديد – القنادسة	– قسمين مختلطين. – قسم سنة ثانية مختلط.
1943	– القنادسة	– قسم سنة ثالثة مختلط.
1944	– القنادسة	– قسم سنة رابعة مختلط.

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 98.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 403 - 406.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 209.

كما تم فتح مدرستين جديدتين بطاقة إستعاب قسمين لكل منهما في كل من توقرت وبشار الجديد، بينما تم توسيع مدرسة البنات بالجلفة والمدرسة المختلطة بالقنادسة بإضافة قسم للأولى وثلاثة أقسام للثانية وتم تحويل مدرسة البنات بالأغواط إلى مدرسة مختلطة للبنات الأوروبيين والفرنسيين المسلمين، وبعد 01 أكتوبر 1946م وصل عدد المدارس الأوروبية إلى 13 مدرسة بطاقة إستعاب 27 قسم، والأعمدة البيانية التالية توضح تطور طاقة إستعاب المدارس الأوروبية من موسم 1902-1903م إلى غاية موسم 1945-1946م[1]:

[1] Voir :

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 403 - 406.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 212.

أعمدة بيانية توضح تطور طاقة استيعاب المدارس الأوروبية من موسم 1902–1903م إلى غاية موسم 1945–1946م

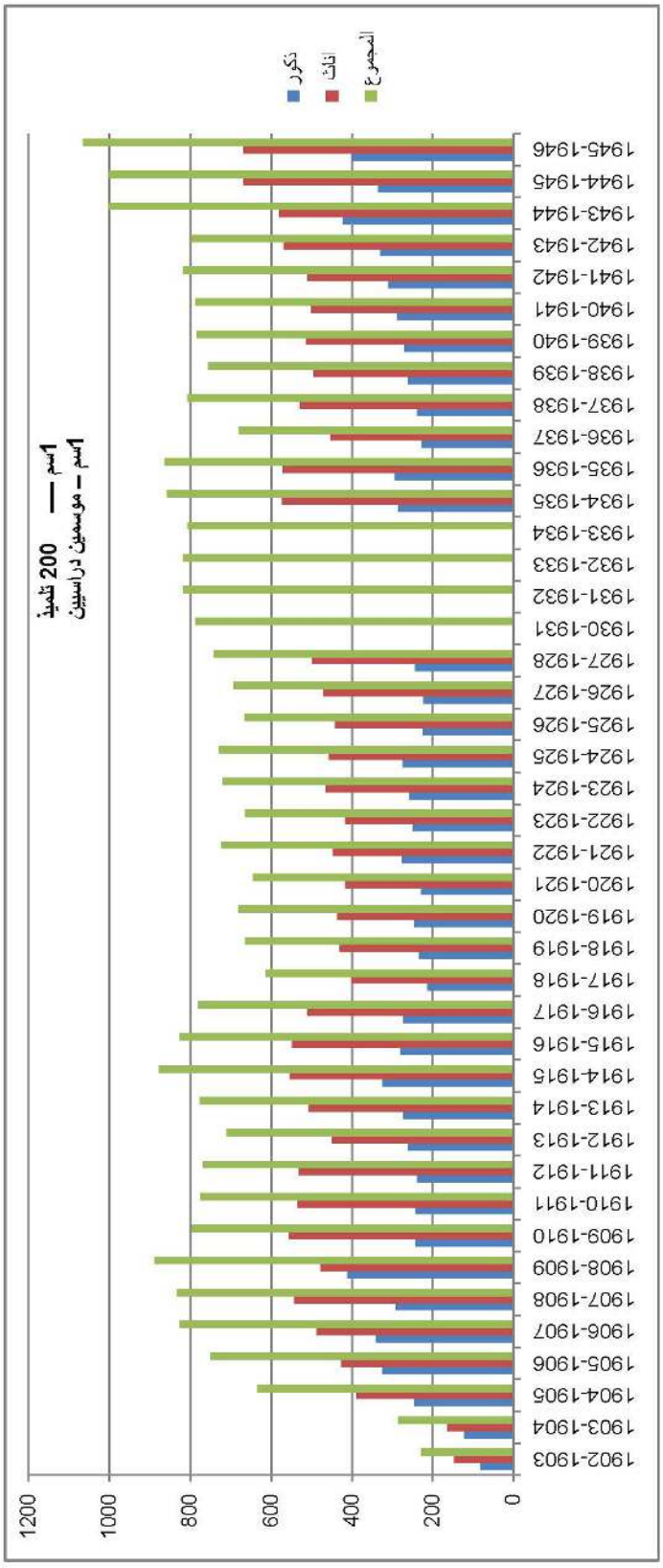

Voir :

- G,G,A : **Commissariat Général Centenaire, Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 403 - 406.
- G. G. A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 212.

ومن خلال هذه الأعمدة البيانية نلاحظ هيمنة العنصر الأنثوي بالرغم أن عدد الأطفال الذكور أكثر من الإناث، فمواليد 1916م إلى غاية 1922م الذين سيلتحقون بالمدرسة في موسم 1928-1929م بلغ عدد الذكور 846 أما عدد الإناث فيقدر بـ 730 فقط، ولا يتواجد في المدارس سوى 171 ذكر أما البنات فوصل عددهن إلى 396 ، وهذا بسبب عزوف أغلب الأطفال الذكور عن الدراسة وتفضيلهم الأعمال اليدوية، أما البنات فيفضلن الدراسة عن المكوث بالبيت، كما انه يلاحظ زيادة كبيرة لعدد التلاميذ خاصة بعد سنة 1942م نظرا لاستقرار العنصر الأوروبي وتحسن ظروفهم المعيشية[1].

أما من الجانب العرقي فقد احتل اليهود الصدارة بنسبة 36 % سنة 1922م وبنسبة 42 % سنة 1928م ثم يأتي الفرنسيون الأصليين بنسبة 33 % سنة 1922م و 25 % سنة 1928م، ثم السكان بنسبة 12 % سنة 1922م و بنسبة 23 % سنة 1928م، أما في المرتبة الأخيرة تعود للأجانب بنسبة 19 % سنة 1922م و بنسبة 07 % سنة 1928م، ويعود تناقص عدد الأجانب المتمدرسين إلى تجنسهم بالجنسية الفرنسية، أما تزايد نسبة أطفال السكان فتعود لقبولهم من طرف المدارس الأوروبية[2].

أما عن نوعية التعليم فقد أعطى نتائج مرضية ففي كل سنة يتحصل عدد معتبر على شهادة التعليم الابتدائي وبمعدلات جيدة، ويتلقى الذكور منهم دروسا مكيفة مع الظروف المحلية خاصة الدروس الفلاحية[3].

---

[1] Voir :

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 403 - 406.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 212.

[2] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Ibid, p 407.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 127.

2- نتائج التعليم في المدارس الأوروبية:

كانت نتائج المدارس الأوروبية ايجابية ومرضية بفضل جدية المعلمين والمعلمات الذين ساهموا في تطوير التعليم حيث أن اغلب التلاميذ استطاعوا أن يطوروا معلوماتهم في الفرنسية والعلوم، كما اكسبهم التعليم الانضباط والنظافة،، وبسبب العزلة فانه لا يستفيد المعلمون من التكوين البيداغوجي والزيارات التفتيشية.

المطلب الثاني : التعليم الفرنسي الخاص بالسكان

يعد التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية لتكوين النشء وتوجيهه حسب السياسة التعليمية المعتمدة ويعتبر المنطلق الحقيقي في تحقيق سياسة الدمج، لذا لجأت الإدارة الاستعمارية إلى فتح المدارس أمام أبناء السكان، ولم تكن مدن الصحراء الجزائرية في منأى عن المراسيم والنصوص القانونية التي أصدرتها سلطة الاحتلال في مجال التربية والتعليم، ففي سنة 1856م تم فتح أول مدرسة في مدينة الأغواط وكانت في سنواتها الأولى مقتصرة على أبناء المعمرين واليهود لتفتح أبوابها إلى أبناء المنطقة خاصة العائلات الكبرى الموالية للاستعمار كما تم فتح مدارس فرنسية أخرى في كل من عين ماضي والأغواط سنة 1863م وابتداء من سنة 1859م **أنشأت أخوات الإحسان** (**les sœurs de la charité**) مدرسة بالأغواط كانت في البداية تستقطب الأيتام ومنذ سنة 1868م نقل الآباء البيض مراكزهم التبشيرية إلى الأغواط وتم إنشاء مدرسة خاصة **بالأخوات البيض** (**les sœurs blanches**) وعممت في ورقلة سنة 1873م وتوقرت سنة 1878م والمنيعة سنة 1880 ثم البيض سنة 1890م[1] وفي بسكرة تم فتح أول مدرسة رسمية ابتداء من أكتوبر 1883م وذلك بعد صدور مرسوم 1883م الذي يسمح بفتح مدارس لتعليم أبناء السكان وعندما خضعت أقاليم الجنوب إلى الحكم العسكري ازداد الاهتمام بتوسيع حركة التعليم وسط السكان، حيث وصل عدد المدارس الخاصة بالسكان في الفاتح من جانفي 1903م إلى 29 مدرسة ابتدائية عمومية ومدرستين خاصتين بقسم لكل واحد منهما في كل من غرداية والمنيعة، ومن بين هذه المدارس توجد ثلاث مدارس بطاقة إستعاب بأربعة أقسام لكل مدرسة وهي تتواجد في غرداية والأغواط وتوقرت وثلاث مدارس بطاقة إستعاب ثلاثة أقسام في كل من البيض والجلفة وواد سوف، ومدرسة في بريان بقسمين، كما يوجد أربع مدارس للبدو الرحل في كل من

[1] علالي محمود: **المرجع السابق**، ص ص 77-78

الدراقة الشراقة[1] وأولاد سيدي الشيخ وأولاد زياد الشراقة وأولاد الأعور بطاقة قسم لكل مدرسة[2]، وفي بداية سنة 1916م وصل عدد مدارس السكان إلى 45 مدرسة عمومية، إلا أن هذا العدد تناقص ليصل سنة 1918م إلى 44 مدرسة لأنه تم غلق مدرسة كوردان بشكل نهائي بسبب عدم وجود التلاميذ[3]، وفي 01 أكتوبر 1928م وصل عدد مدارس السكان إلى 47 مدرسة بطاقة إستعاب 97 قسم موزعة كالتالي[4]:

الأقاليم	المدارس			الأقسام		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
– عين الصفراء	11	//	11	22	01	23
– غرداية	19	02	21	38	03	41
– توقرت	11	//	11	26	//	26
– الواحات الصحراوية	03	01	04	04	01	05
المجموع	44	03	47	90	05	95

والأعمدة البيانية التالية توضح عدد تلاميذ السكان المتمدرسين من الموسم الدراسي 1902-1903م إلى غاية 1945-1946م[5].

[1] الدراقة الشراقة: بلدية الكاف الأحمر التابعة لولاية البيض حاليا.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, pp 357 – 358.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1919, Op.cit, p 103.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 410.

[5] Voir :

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Ibid, p 361.

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 217.

أعمدة بيانية توضح عدد تلاميذ الأهالي المتمدرسين من الموسم الدراسي 1902–1903م إلى غاية 1945–1946م

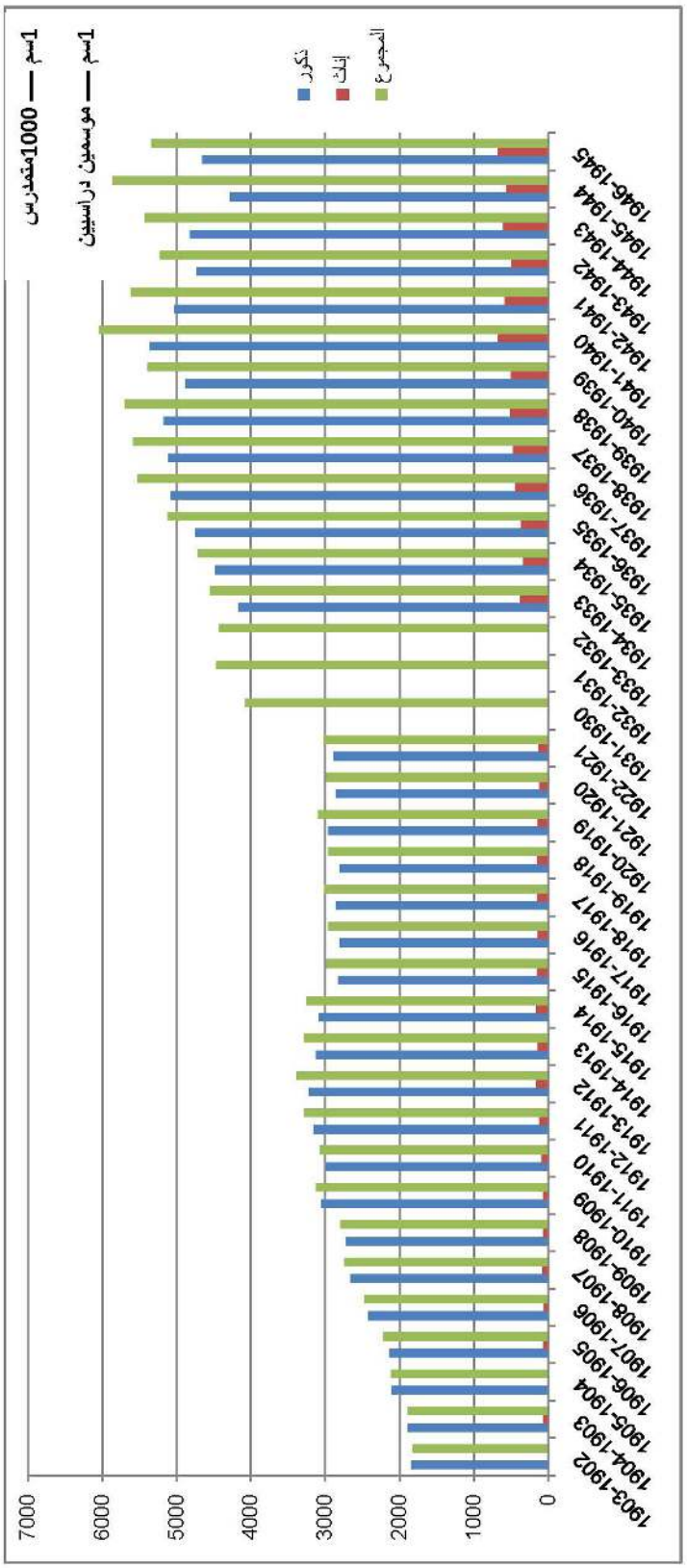

Voir :

- G. G. A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 361.
- G. G. A : **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 217.

ومن خلال هذه الأعمدة البيانية نلاحظ أن في التسعة عشر السنة الأولى ازداد عدد التلاميذ بمعدل 62 تلميذ في السنة، وفي السنوات العشر الأولى ازداد عدد التلاميذ بمعد 154 تلميذ، وفي الموسمين الدراسيين 1913-1914م ازداد معدل التلاميذ بمعدل 119 تلميذ، مما أدى إلى اكتظاظ الأقسام بسبب عدم فتح أقسام جديدي نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى، أما في موسم 1917-1918م فوصلت زيادة عدد التلاميذ إلى معدل 64 تلميذ[1].

وكان يتواجد 74 معلم بأقاليم الجنوب في سنة 1907م موزعين على المدارس الأوروبية والأهلية، فبالنسبة للمدارس الأوروبية فإنها تؤطر من طرف 04 معلمين فرنسيين و11 معلمة فرنسية أما مدارس السكان فتؤطر من قبل 30 معلم فرنسي و 23 معلم من السكان و 06 معلمات فرنسيات[2]، وفي سنة 1909م وصل عدد المعلمين إلى 84 معلم منهم 60 معلم أوروبي و 24 من السكان[3]، وفي أول أكتوبر وصل عددهم إلى 58 معلم فرنسي و 22 من السكان ويضاف إليهم ثلاثة أعوان واثنان من المعلمين الجنود، وينقسم المعلمون الفرنسيون إلى صنفين، فالأول هم المعلمون القدامى الذين يتمتعون بالخبرة البيداغوجية والطبيعية[4]، ومتحمسين من اجل الاستكشاف والتجسس على السكان[5] والصنف الثاني هم من الشباب الذين يتميزون بحب الاكتشاف وروح المغامرة والذين غالبا ما يصطدمون بطبيعية أقاليم الجنوب، أما المعلمون السكان فينحدرون من المدن أو القادمين من منطقة التل خاصة من منطقة القبائل واغلبهم مبتدئين في مجال التعليم[6].

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, p 362.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 126.

[3] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 99.

[4] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, p 412.

[5] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي1830 –1954**، ج3، المرجع السابق، ص 358.

[6] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Ibid, p 12.

أما الطرق التعليمية المتبعة فتتم بالطرق المباشرة لتعليم اللغة الفرنسية التي تعتمد على إظهار الأشياء الحسية وما يوافقها بالفرنسية والأفعال تدرس موازاة مع الحركات[1]، وهذا ما جعل المعلمون يواجهون صعوبات في تلقين النطق، وإثراء الرصيد المعرفي للطلاب بمفردات جديدة وكيفية استعمالها، بالإضافة إلى تعليم القيم الأخلاقية باللغة الفرنسية، وقد حظيت هذه المناهج بقبول لدى السكان وأعطت نتائج جيدة. فعل سبيل المثال في منطقة قمار وصل عدد التلاميذ إلى 115 تلميذ أين لاحظ المفتشون أن التلاميذ أصبحوا يحسنون القراءة والكتابة ويقومون بالعمليات الحسابية كالجمع والطرح للأرقام الثنائية بطريق مشجعة، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تفكر في إنشاء مدارس جديدة استجابة لرغبات الأولياء والسلطات المحلية، كما تم فتح دروس للكبار في اغلب مدارس الجنوب، واغلب هؤلاء من فئة التجار وطلاب الكتاتيب وبعض اليهود وبعض حاخاماتهم وهم يدرسون في المساء، ووصل عددهم في منطقة قمار إلى 72 شخص وقد تمكنوا من تعلم عدد كبير من الكلمات الفرنسية وشكلوا بعض الجمل القصيرة وتعلم الحساب[2]،كما تم تلقين السكان الأعمال اليدوية والتعليم الفلاحي كغرس الخضار مثل الطماطم والخرشف والبطيخ الأحمر والقرنبيط والخيار والبطيخ والبصل والشمندر والفواكه وكل الأعمال المتعلقة بالتشجير مثل البستنة وتقليم الأشجار، وفي ملحقة البيض تم تنظيم تظاهرة تحت إشراف قائد المنطقة أين تم غرس أكثر من أربعة ألاف شجرة مثمرة من الرمان والخوخ والمشمش والبرقوق والتفاح والنخيل والإجاص والتين و1500 قدم من أشجار العنب، وفي ملحقة الجلفة يتلقى البنات الصغار السكان تعليما يهدف بالأساس إلى تحسين وضعية المرأة داخل السكان وشمل هذا التعليم الأعمال المنزلية وما يتعلق بها من الخياطة والحياكة.

أما في موسم 1907-1908م تم توسيع تعليم اللغة الفرنسية في كل من عين صالح وأدرار ليشمل عدد كبير من السكان وهو ما سيحتم على الإدارة الفرنسية فتح مدارس جديدة، ومن

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, p 127.

[2] Voir :

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Ibid, p 128.

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Année 1950, Op.cit, P 157.

جانب آخر قامت الإدارة الفرنسية بإنشاء أقسام لتعلم اللغة الفرنسية وأساسيات الحساب وكذلك ورشات لتعليم المهن اليدوية كالزراعة والبناء والحدادة[1].

1- نتائج التعليم في المدارس الأهلية:

قامت الإدارة الفرنسية بالعديد من الخطوات بغرض تسهيل وتكييف البرامج المدرسية للظروف المحلية بأقاليم الجنوب، وبالتعاون مع السلطات المحلية أقدمت الإدارة العسكرية بفتح مدارس أهلية خاصة في كل من ميزاب التي تعاني من ظاهرة التسرب المدرسي، وكشفت التقارير المدرسية عن أن أغلب التلاميذ ينقطعون عن الدراسة ما بين سنتين أو ثلاث سنوات بسبب أن اغلب هؤلاء الأطفال ينحدرون من عائلات فقيرة التي تبعد عنها المدارس بمسافات كبيرة[2].

2- عرض الكرولونوجي لافتتاح مدارس السكان بأقاليم الجنوب من سنة 1903م إلى1928م:

- 1903م: تم إنشاء مدرسة بطاقة قسم واحد بالربوات بالبيض وتحويل مدرسة البدو الرحل بالدراقة الشراقة إلى قسم البيض بسبب أنها لا تحوي إلا تلميذين، كما تم إنشاء مدرسة بمنطقة عين الصفراء بقسم واحد للذكور، ومدرسة بكوردان بالأغواط بطاقة قسم للذكور، ومدرسة في أولاد جلال بقسمين للذكور ومدرسة في سيدي عقبة ببسكرة بقسمين للذكور.

- 1904م: تم إنشاء مدرسة ببني ونيف بملحقة عين الصفراء بطاقة قسم واحد للذكور.

- 1905م: تم استحداث قسم للذكور ملحق بالمدرسة الأوروبية بمشرية.

- 1906م: تم افتتاح مدرسة ابتدائية للذكور بأربعة أقسام وكذلك تم افتتاح قسم للذكور بالغاسول بعد تحويل مدرسة البدو الرحل بأولاد سيدي الشيخ التي لا تضم إلا بعض التلاميذ، كما تم افتتاح قسم للذكور في البيوض سيدي الشيخ بالبيض بعد تحويل مدرسة البدو الرحل بأولاد زياد الشراقة التي أغلقت بسبب عدم وجود التلاميذ خلال سنوات 1903-1904-1905م، وفي عين الصفراء تم افتتاح قسم للذكور ملحق بالمدرسة الأوروبية، وفي توقرت افتتحت مدرسة لمحو الأمية بطاقة خمسة أقسام، وفي عين ماضي افتتح قسم للإناث.

---

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1908, Op.cit, pp 129 - 130.

[2] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, p 101.

– 1907م: تم افتتاح قسم للذكور بعين الإبل التابعة للجلفة بعد تحويل مدرسة البدو الرحل لأولاد الأعور بسبب عدم وجود التلاميذ، كما افتتحت مدرسة بقسم واحد للذكور بمليكة التابعة لغرداية وكذلك تم افتتاح مدرسة بواد سوف التابعة لتوقرت بأربع أقسام للذكور لمحو الأمية.

– 1908م: تم افتتاح مدرسة بقسمين للذكور في تيميمون ومدرسة بغرداية بطاقة خمس أقسام للذكور ومدرسة في قمار التابعة لتوقرت بطاقة قسمين للذكور ومدرسة للبنات بورقلة بقسم واحد.

– 1909م: افتتحت مدرسة للذكور ببوسمغون التابعة للبيض بقسم واحد للذكور، كما تم افتتاح مدرسة ببريزينة بقسم واحد للذكور ومدرسة بقسم واحد بالشلالة ومدرسة بقسم واحد لذكور بجامعة ومدرسة بقسم واحد للذكور بتبسبست التابعة لتوقرت.

– 1910م: تم افتتاح مدرسة بعين ماضي التابعة للأغواط بطاقة قسمين للذكور ومدرسة بنقوسة التابعة لورقلة بقسم واحد للذكور ومدرسة بالرويسات بقسم واحد للذكور .

– 1911م: تم افتتاح أول مدرسة بمسعد التابعة الجلفة بطاقة قسمين، كما تم افتتاح مدرسة بأورلال ببسكرة بقسم واحد للذكور.

– 1912م: تم افتتاح قسم للبنات بالجلفة كملحق لمدرسة البنات الأوروبية، وفي سيدي خالد ببسكرة تم افتتاح مدرسة للذكور بقسم واحد.

– 1913م: افتتحت مدرسة لمحو الأمية بأولاد جلال بطاقة ثلاث أقسام.

– 1915م: تم افتتاح مدرسة بالأغواط بطاقة خمس أقسام.

– 1917م: تم افتتاح مدرسة بغرداية بطاقة ستة أقسام.

– 1919م: تم افتتاح مدرسة بقمار التابعة لتوقرت بطاقة ثلاث أقسام للذكور.

– 1921م: تم افتتاح مدرسة بطاقة ستة أقسام بالأغواط للدروس لمكملة للتعليم العام، ومدرسة بالجلفة بطاقة أربعة أقسام للذكور[1].

– 1922م: تم افتتاح ثلاث مدارس و 15 قسم جديد.

– 1925م: تم افتتاح مدرسة بطاقة ثلاثة أقسام بمشرية وقسم ملحق للذكور بكولومب بشار وقسم ملحق للإناث.

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1922, Op.cit, PP 359 – 360.

– 1926م: تم افتتاح القسم الخامس بالجلفة والقسم السابع والثامن لأبناء العمال بغرداية والقسم الثاني بجامعة والقسم الخامس والسادس بالبيض، كما تم افتتاح مدرسة بالمنيعة بقسم واحد للذكور وافتتح القسم الثالث للتعليم العام بقمار التابعة لواد سوف.

– 1927م: تم افتتاح القسم السادس بتوقرت.

– 1928م: تم افتتاح القسم الثاني بورقلة وفي البيض تم إضافة الدروس المكملة للتعليم العام.

بالرغم من قرار إغلاق ثلاث مدارس التابعة للبدو الرحل بكل من الدويس بالجلفة والمخرق سنة 1910م وكوردان بالأغواط سنة 1918م وقسم بأولاد خناثة بالجلفة سنة 1910م، إلا أن عدد هذه المدارس والأقسام تضاعف ليصل في أول أكتوبر 1928م إلى 47 مدرسة ابتدائية عمومية التابعة للأهالي ومدرسة خاصة بغرداية، وتختلف طاقة هذه المدارس من قسم إلى ثمانية أقسام ليصل عدد الأقسام إلى 95 قسم منها 05 للبنات[1].

3– التعليم الخاص(مدارس الآباء البيض):

لجأ الاستعمار الفرنسي إلى تأسيس المدارس الخاصة التي يشرف علي تأطيرها الآباء البيض بهدف القضاء على اللغة العربية وفرنسة السكان، حيث كان التعليم الخاص بأقاليم الجنوب منحصرا في خمس مدارس قبل سنة 1930م منها ثلاث مدارس للذكور ومدرستين للإناث، وبطاقة إستعاب 213 تلميذ و 57 تلميذة، وفي جوان 1946م رغم تزايد عدد التلاميذ إلا أن عدد المدارس بقي كما هو، ففي غرداية فاق عدد التلاميذ الذكور إلى 325 وفي المنيعة وصل عددهم إلى 107 وفي عين الصفراء وصل إلى 122م وفي المجمل وصل عدد التلاميذ الذكور إلى 554 وهي أكثر من ضعف العدد الذي كان في سنة 1930م، أما عدد البنات فوصل إلى 165 بالأغواط و66 في المنيعة، واغلب تلاميذ المدارس الخاصة من السكان ماعدا مدرسة البنات بالأغواط التي تدرس فيها الفتيات المسيحيات، أما مدرسة المنيعة فيدرس بها أيتام المجنسين، ويقوم الآباء البيض بإدارة مدارس الذكور ويساعدهم أعوان من الأوروبيين والسكان وتتولى الأخوات البيض إدارة مدارس البنات، ويتابع التلاميذ الذكور بعين الصفراء دروس تعليمية تتمثل في تلقين المبادئ الأولية للقراءة والكتابة بالإضافة إلى تعليم رفيع المستوى لتطوير مهارات التلاميذ مصحوبة بتعليم مهني متمثلا في إعطاء التلاميذ دروسا نظرية وتطبيقية لنجارة الخشب والحدادة، وتحضيرهم

[1] G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, PP 409 – 410.

لدخول المدارس المهنية بكل من **دليس** (**Dellys**) و **فوارن** (**Voiron**) واغلب تلاميذ هذه المدارس هم من الأوروبيين، وفي سنة 1925م نظم الذكور المنحدرين من منطقة الجنوب الوهراني دروس مهنية في مجال صناعة السكك الحديدية.

كما قام الآباء البيض بفتح مركز للتكوين الحرفي والزراعي من اجل التكوين في مجال زراعة النخيل والأشجار المثمرة والخضار لتحسين الزراعة بمنطقة ورقلة وإدخال التدابير اللازمة لنجاح الزراعة بها، وإدراج نظام النافورة كطريقة بسيطة وفعالة لسقي الحدائق التي تعتمد على الآبار الارتوازية، وتزويدهم بالمهارات الأساسية لجني المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى تلقين التلاميذ طرق الاستغلال العقلاني للموارد الفلاحية وكيفية تربية الحيوانات خاصة الإبل والماعز[1].

ومن خلال ما سبق نجد أن الإدارة الفرنسية سعت منذ الوهلة الأولى إلى محاصرة اللغة العربية وشجعت نشر اللغة الفرنسية وفسحت لها المجال حتى تصبح لغة التعامل بين السكان والإدارة الفرنسية وبث الأفكار الفرنسية داخل المجتمع ومحاولة تغريبه وخلق جيل جديد يؤمن بالحضارة الاستعمارية،كما شجعت فرنسا الآباء البيض بفتح المدارس وتدريس وتعليم أبناء السكان الحرف والمهن لكسب ود السكان والتخفيف من وطأة كره الفرنسيين وقتل روح الجهاد والمقاومة في النفوس.

المطلب الثالث : التعليم العربي الخاص بالسكان

كان التعليم العربي الإسلامي يتم في الزوايا والمساجد والكتاتيب القرآنية التي تتوزع عبر أقاليم الجنوب الجزائري، الغنية بتراثها العلمي والديني وعلمائها ومؤلفيها وبآثارها ومكتباتها، وقد اشتهرت هذه الزوايا بتعليم مبادئ اللغة والفقه وتفسير الأحاديث وتحفيظ القرآن الذي كان أساس التعليم في المجتمع وقاعدته الأساسية، وكانت تتواجد هذه الزوايا في كل من عين ماضي وتماسين وقمار وعميش والقنادسة والهامل وطولقة والرويسات والبيض واشتهر بعضها بتأليف ونسخ الكتب ونشر العلم في كل من تمنطيط وتوات وغرداية[2] وتعتمد هذه الدور على تحفيظ القرآن الكريم باعتباره

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, pp 219- 220.

[2] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي1830 –1954**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص ص 214 - 215

مفتاح المعرفة وهو المادة الأساسية الوحيدة الملقنة عادة[1]، وكانت تسند مهمة تعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10 إلى 13 سنة إلى مدرسي القرآن المعروفين بالطُلبة[2] ذوي معرفة محدودة أولية، واقتصر تعليمهم على تحفيظ القرآن للأطفال وتتم بطرق تقليدية وبسيطة ، حيث يجلسون على الأرض والقليل منهم من كان يمتلك الحصائر وعندما يحفظ الصبي القرآن بعد امتحانه يقام له احتفال ويشترى له ملابس جديدة ويطاف به في البلدة لإشهاره بين الناس[3]، وأغلب التلاميذ يتخرجون منها وهم حفظة للقرآن وفصحاء اللسان[4].

كما أنه وُجد مدرسون لم يؤسسوا زوايا وإنما اتخذوا التعليم وسيلة تقربهم إلى الله في منازلهم ومساجدهم مثل ما فعل الشيخ محمد علي بن شبيرة وأخوه أحمد والشيخ محمد بن عبد القادر في بوسعادة والشيخ محمد بن يوسف أطفيش في ميزاب والشريف بن الأحراش في الجلفة والكثير منهم في كل من بسكرة وواد سوف وتوقرت والأغواط[5]، وعندما خضعت الأقاليم الجنوبية للحكم العسكري ازداد تشديد الخناق على المدارس القرآنية وأصبح يحضر على كل جزائري فتح أي مدرسة أو كتاب قرآني إلا بترخيص خاص من الإدارة بموجب قانون 1904م، وعندما تمنح الرخصة لطالبها يشترط عليه وجوب استبعاد تاريخ الجزائر وجغرافيتها من المناهج الدراسية وإلا تعرض إلى سحب الرخصة وغلق المدرسة أو الكتاب[6].

عرفت أقاليم الجنوب تزايد كبيرا في فتح المدارس القرآنية خاصة بأقصى الجنوب إلا أن المدارس المجهزة تتواجد بالمناطق الحضرية، ويتم في هذه المدارس تلقين القرآن إضافة إلى تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي، فمثلا كان عددها في إقليم غرداية يصل إلى 11 مدرسة بطاقة إستعاب 1025 تلميذ، والجدول التالي يمثل عدد المدارس وعدد المعلمين بأقاليم الجنوب في سنة 1944م[7]

---

[1] محمد برشان: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962م**، المرجع السابق، ص 115.

[2] الطُلبة: تنطق بضم الطاء وتشديدها وتسكين اللام، وهم المعلمون أو المتعلمون عموماً. ينظر:

– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي1830 –1954**، ج3، المرجع السابق، ص 24.

[3] عثمان زقب : **المرجع السابق**، ص 170.

[4] احمد توفيق المدني: **تاريخ الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م، ص 303. محمد برشان ص 117.

[5] أبو القاسم سعد الله: **نفسه**، ص 214 – 215.

[6] عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في** الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص ص 154-155.

[7] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, p 220.

الإقليم	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ
عين الصفراء	333	344	4871
غرداية	64	89	2077
توقرت	282	297	7319

من خلال هذا الجدول يتبن ان عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس التعليمية العربية الحرة يفوق بكثير عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الفرنسية وهذا ما يعكس مدى ارتباط السكان بتاريخهم وحضارتهم العربية السلامية وتشبثهم بالوطن، كما نلاحظ كذلك ان عدد المدارس بأقاليم الجنوب الجزائري منتشرة على نطاق واسع رغم بساطة التعليم وقلة الإمكانيات والتضييق التي كانت تعاني منه من قبل الادارة الفرنسية ومحاصرتها، وهذا ما يفسر مدى وقوفها ضد فرنسة المجتمع الجزائري والمحافظة على الهوية والشخصية الجزائرية.

المطلب الرابع : التعليم المهني بأقاليم الجنوب الجزائري

1- الذكور:

يتلقى هؤلاء دروسا مهنية تطبيقية في كل من توقرت التي يتعلمون فيها صناعة الأثاث والأغطية والأبواب والنوافذ والحدادة والتلحيم، أما في غرداية فغالبية المتعلمين فيها من اليهود الذين يهتمون بتجارة الذهب وكيفية عمل السبائك.

2- البنات :

تم إنشاء مدرستين مهنيتين للبنات في كل من ورقلة وعين ماضي للتكوين في مجال الصناعة التحويلية لمادة الصوف، ففي عين ماضي تقوم الفتيات بنسج البرنوس المطلوب في كل البلاد والحايك الذي يعتبر رمز المرأة في أقاليم الجنوب، أما في ورقلة فيعتبر الحايك بمنطقة كوينين ذو أهمية بالغة نظرا لسعره المرتفع ورواج استعماله، لذلك قامت الإدارة الفرنسية بإدراجه في التكوين المهني[1].

3- التعليم الزراعي:

أعطى هذا النوع من التعليم نتائج مشجعة بأقاليم الجنوب وهذا ما تظهره تقارير الحكومة العامة التي أشارت إلى وجود مدارس في كل من البيض وعين الصفراء وتيوت وبني ونيف، فمثلا يتلقى المتعلمون في ملحقة البيض المبادئ الأساسية للزراعة من غرس وعناية بالأشجار المثمرة والغابية،

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 102 -103.

وقام المعلمون رفقة هؤلاء المتعلمون بإنشاء مشتلة للأشجار المثمرة والغابية، أما في عين الصفراء فتضم المدرسة 35 متعلم من السكان الذين يملكون بساتين ما عدا اثنان منهم، أين تلقوا كيفية غرس الأشجار المثمرة والخضر، أما في تيوت فيعتبر التعليم الزراعي جد مهم لهم نظرا لاعتمادهم على منتوجات بساتينهم[1].

[1] G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1913, Op.cit, p 128.

خاتمة

خضعت أقاليم الجنوب الجزائري إلى تنظيم إداري عسكري صارم، فمنذ سنة 1902م سنت السلطات الاستعمارية الفرنسية مجموعة من القوانين تنظم الجنوب الجزائري وتقسمه إلى أربعة أقاليم، هي إقليم عين الصفراء وإقليم الواحات وإقليم غرداية وإقليم توقرت وعلى رأس كل إقليم جعلت قائد عسكري معين بمرسوم، كما وضعت ميزانية خاصة لهذه الأقاليم منفصلة عن ميزانية الشمال تغذيها الضرائب المحلية المختلفة، ومنحت للقادة العسكريون والضباط السامون كامل صلاحيات التصرف في هذه الأقاليم، حيث كان قادة الدوائر والملحقات السلطة التشريعية والعسكرية في آن واحد ولهم حرية التسيير المطلق في اتخاذ التدابير والإجراءات التي يراها قائد الإقليم مناسبة، وهذا التنظيم الذي اتبعته السلطة الاستعمارية كان يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح المستوطنين من اجل تثبيت سلطتها وتوفير المناخ الملائم للعنصر الأوروبي بهدف تشجيعهم على الاستيطان.

ومن خلال هذه الدراسة العلمية التي تمحورت حول موضوع الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري 1902 – 1947م خلصت إلى جملة من النتائج يمكن عرضها كما يلي:

1- إن قانون 24 ديسمبر 1902م كشف الهدف الذي حمل البرلمان الفرنسي على إنشاء وحدة إدارية دعيت بأقاليم الجنوب والتي تعود إلى اعتبارات مالية صرفة، وانه لم يكن الهدف منه هو فصل الجنوب عن الشمال، وان الأحكام القانونية الصادرة عن الهيئة الاستعمارية لم ترم إلى إقامة وحدة سياسية منفصلة عن الجزائر، ونجد أن قانون 1884م نص على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأن الحاكم العام على الجزائر هو المسؤول الأول والمباشر عن تسيير هذه الأقاليم وكذلك الضرائب والرسوم التي كانت تجبى في أقاليم الجنوب شانها شان الضرائب المفروضة في كامل القطر الجزائري، وأنها تخضع لكل القوانين التي يجرى العمل بها في شمال الجزائر والتي تم تطبقها بهذه الأقاليم بداية من المراسيم الخاصة بالضرائب المؤرخة في 06 مارس 1907م و 27 جويلية 1913م، كما أنه تم بموجب المادة 50 من النظام العضوي لـ 20سبتمبر 1947م إدماج أقاليم الجنوب في العمالات الثلاث، فإقليم عين الصفراء يدمج في ولاية وهران وإقليم غرداية في ولاية الجزائر وإقليم توقرت والواحات في ولاية قسنطينة، وإدماج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من أول جانفي 1948م أما تسيير الإدارة فتبقى تمارس من قبل الضباط إلى غاية 1957م.

2- تعدد وتنوع الضرائب المفروضة على السكان بمجيء الاستعمار الفرنسي واستقرار مؤسساته الإدارية بأقاليم الجنوب، حيث عملت السلطات الاستعمارية على إجراء عدة تعديلات على المنظومة

الضريبية باستمرار وحسب الظروف، وأقرت العديد من القوانين المتعلقة بها والمنظمة لطريقة دفعها وإلزام السكان تسديد الضرائب المفروضة عليهم نقدا بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845م ولم يعد التحصيل الضريبي مقصورا على تقديمها بشكل بضائع أو منتوجات أو ما تكسبه من حيوانات، وهذا ما جعلهم يبيعون مواشيهم بأقل الأثمان أو أراضيهم وكل يملكون من منتوجات أو غيرها لتسديد تلك الضرائب المفروضة عليهم لتصبح الضرائب اخطر الوسائل القمعية التي وظفتها الإدارة الاستعمارية في هذه الأقاليم، لأن الإدارة الاستعمارية كانت في الواقع تدرك أن القمع العسكري ليس هو الوسيلة الوحيدة في يدها لإخضاع سكان الجنوب الجزائري ومعاقبتهم، وإنما كان جزءا فقط من السياسة الاستعمارية التي استخدمتها السلطات الفرنسية في مواجهة السكان منذ بداية مد نفوذها إلى الصحراء لإفقار السكان والقضاء على روح المقاومة.

3- لم يكتف الاستعمار الفرنسي بأقاليم الجنوب في نهب الثروات الموجودة بهذه الأقاليم كالفحم، بل أثقل كاهل السكان بمجموعة من الضرائب التي تعرف باسم الضرائب العربية الغير عادلة والمرتفعة باستمرار لتغطية نفقاته العسكرية بهذه الأقاليم التي كان من المفروض أن تغذيها الميزانية الفرنسية بموجب قانون 30 ديسمبر 1903م الذي نص على أن تكاليف الاحتلال العسكري تبقى على عاتق الحكومة الفرنسية بباريس، وبالرغم من صدور مرسوم 01 ديسمبر 1918م الذي تم بموجبه إلغاء الضرائب العربية بالمناطق الشمالية، إلا انه بقي العمل بها في أقاليم الجنوب.

4- عدم العدالة في فرض الضرائب على السكان بهذه الأقاليم فالضرائب المفروضة تنقسم إلى قسمين الأول منهما يتعلق بالضرائب التي يؤديها المسلمون دون غيرهم والمتمثلة في الضرائب العربية الزكاة والعشور والحكور واللزمة والثاني يشتمل على الضرائب التي كان يدفعها المسلمون والمستوطنون ليصبح السكان اكبر مساهم في الخزينة والأقل استفادة منها، وهذا ما يدل على التمييز بين سكان الجنوب أي بين السكان والأوروبيين والتشدد الضريبي الاستعماري الذي تأكد منذ السنوات الأولى، وعدم إهمال الفرنسيين لأي صنف من الأشياء القابلة للضرائب وتواصل ارتفاعها كل سنة دون مراعاة المستوى المعيشي والكوارث الطبيعية وسنوات الجفاف والأزمات المالية التي كان يعاني منها السكان.

5- لإعطاء دفع جديد للتوسع الاستعماري قامت السلطات الفرنسية بإنشاء العديد من المشاريع، كشق الطرق البرية بين المدن والقرى وداخل الغابات وربط الجنوب بالشمال بالسكك الحديدية لتسهل نقل الإنتاج الفلاحي والصناعي للموانئ واستغلال الثروة الحيوانية المتنوعة والغابية والمعدنية،

وكان لهذه البنى التحتية تأثير ايجابي على السكان بتطور الزراعات التجارية للتمور والتبغ والحلفاء والقطن التي يسيطر عليها المستوطنون، وكنتيجة لذلك تعايش قطاعان بأقاليم الجنوب الأول حديث ذو طابع تجاري يسيطر عليه الأوروبيون والثاني تقليدي ذو طابع معيشي خاص بالسكان، كما لا ننفي المجهودات التي بذلتها الإدارة الفرنسية في تحسين الزراعة بهذه الأقاليم بإنشاء المحطات النموذجية للزراعة وتربية المواشي في كل من تعظميت بدائرة الجلفة والعفيان بتوقرت وبن النوي ببسكرة، وإدخال زراعات جديدة كالبطاطا والأعلاف والعديد من أنواع الأشجار التي تتأقلم مع طبيعة المناخ السائد بهذه الأقاليم، وإدخال تقنيات جديدة لتطوير الإنتاج كمعاينة التربة وتحسين السلالات وتوسيع المساحات الزراعية وتوزيع المحاريث على الفلاحين وفتح المدارس للتعليم الزراعي وتربية المواشي وكيفية الاستغلال الأمثل لها وتحديد المواسم الزراعية بطريقة أكثر علمية.

6- إن الحياة الاقتصادية لأي مجتمع تتمثل في عملية التكامل بين النشاطات الرئيسية الممارسة من قبل السكان كالزراعة والرعي والصناعة والتجارة وإذا كانت الأنشطة الثلاثة الأولى مزدهرة فان النشاط التجاري ملازما لهذه النشاطات، لذا سيطر الفرنسيون عليه باعتباره من أهم عناصر الاتصال بين مختلف المناطق المستعمرة ومساهمتها في نقل المعلومات والأموال وجعلها سوقا استهلاكية واسعة لفائض الإنتاج بفرنسا.

7- كان سكان الصحراء الجزائرية يعانون من وضع صحي متدهورا يفتقد إلى ابسط الوسائل الوقائية إن لم نقل ينعدم في الكثير من القرى واعتماده على الطرق التقليدية في العلاج، إلا انه مع مجيء الاستعمار الفرنسي قامت الإدارة الاستعمارية ببناء المراكز الصحية والمستوصفات القارة والمتنقلة التي يسيرها الأطباء العسكريون الذين يقومون بحملات التطعيم والتلقيح المتكررة للسكان ضد الأمراض المعدية والأوبئة مثل التيفوس والجدري والملاريا والحصبة وغيرهم، ولا يمكن إهمال الدور الذي قامت به الإدارة الاستعمارية في المجال الصحي والمجهودات التي بذلتها في مجال البحث والدراسة عن أسباب الأمراض وأعراضها وإيجاد الحلول للقضاء عليها واستقطاب الأطباء، ورغم هذه الجهود إلا أن سوء التغذية وتدني المستوى المعيشي للسكان لم يقيهم من براثن الأمراض، إضافة إلى قلة ثقة السكان في الطبيب الفرنسي الذي اعتبروه جاسوسا في الكثير من الأحيان أدى إلى عزوف السكان عن التعاطي مع حملات التلقيح.

8- إن الغزو الفكري لا يقل خطورة على الغزو العسكري حيث يقول الدوق **دومال**: « إن إقامة مدرسة بين الجزائريين أحسن وأفضل من كتيبة عسكرية لفرض الأمن »، لهذا اتخذ الفرنسيون التعليم

كوسيلة لتحقيق أهدافهم والقضاء على المقومات الحضارية للجزائريين، ورسم سياسة تعليمية موجهة لخدمة الاستعمار تهدف إلى تعليم اللغة الفرنسية وتدريب الشباب على الأعمال اليدوية لإيجاد جيل يقدم الخدمات الأولية للإدارة والمصانع الفرنسية، وحرصها على عدم نشوء نخبة وطنية تهدد تواجدها بهذه الأقاليم، إلا أنها مارست التمييز العنصري بين أبناء الأوروبيين واليهود وأبناء السكان، وهذا ما دفع بالعديد من شيوخ الزوايا والمصلحين والمعلمين في تبني مواصلة التعليم العربي الإسلامي وفتح المدارس القرآنية والكتاتيب والمساجد والبيوت الخاصة للحفاظ على لغتهم وهويتهم الدينية، على الرغم من المضايقات الاستعمارية التي كانوا يتعرضون لها كتقديم رخص التعليم وفتح المدارس والتدريس في المساجد والرقابة المستمرة والنفي.

9- إعادة تنظيم القطاع القضائي بأقاليم الجنوب بما يخدم مصالح الاستعمار الفرنسي بتوسيع صلاحيات القاضي الفرنسي وتقليص صلاحيات القاضي المسلم وإخضاع المسلمين إلى القضاء الفرنسي في المسائل الجزائية باعتبارها تمس الجانب الأمني والنظام العام.

10- تفكك النظام القبلي الذي كان قائما على دور الأسر الكبيرة في تسيير الحياة العامة والتكافل بين أفرادها، كما ساءت الحالة الاجتماعية للسكان بانتشار الأوبئة والمجاعات وانخفاض القدرة الشرائية نتيجة ضعف المداخيل.

11- إن المتتبع للسياسة الإدارية المنتهجة بأقاليم الجنوب يلاحظ ظاهريا ايجابياتها الهادفة إلى تطوير الاقتصاد وترقية الحياة الاجتماعية، بينما المتأمل في الواقع المعاش بهذه الأقاليم يكتشف فضاعة واستبداد هذه الإدارة تجاه السكان من خلال تفقيرهم وقهرهم ومدى اهتمام الإدارة بالجانب العسكري والاقتصادي لصالحهم أكثر من الجوانب الأخرى.

ومن بين التوصيات التي نخرج بها:

- ضرورة مواصلة البحث في المشاريع الاقتصادية الناجحة التي قام بها الاستعمار الفرنسي في أقاليم الجنوب الجزائري كتحسين سلالات الحوانات والاشجار وتطوير زراعة النخيل.

- تمكين الباحثين والدارسين من استغلال الوثائق الأرشيفية في الدراسات التاريخية التي تتواجد على مستوى المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة.

- استغلال الدراسات الميدانية والتجارب الزراعية التي قام بها الاستعمار الفرنسي بأقاليم الجنوب وخاصة ما يتعلق باستصلاح الاراضي وتجفيف المستنقعات والتنقيب على المياه الجوفية دعم العنصر البشري بهذه الأقاليم.

– تفعيل الحركة التجارية بين المناطق المجاورة لأقاليم الجنوب الجزائري بشق الطرق ومد خطوط السكة الحديدية التي اصبحت ضرورية لتسهيل الحركية السكانية والتجارية.

– الحفاظ على ما بقي من المنشآت العمرانية التي خلفها الاستعمار الفرنسي والاستفادة منها قدر الامكان.

– عقد الملتقيات الوطنية والدولية التي تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الاستعمار الفرنسي لأقاليم الجنوب الجزائري.

وفي الأخير لا يعدو بحثنا هذا أن يكون محاولة متواضعة ونأمل في الأساتذة المناقشين أن يصوبوا الخطأ ويصححوا الغلط لأننا لا نزعم أننا قد حققنا المراد كله من الدراسة أو تطرقنا لكل حيثياتها.

الملاحق

الملحق رقم: 01

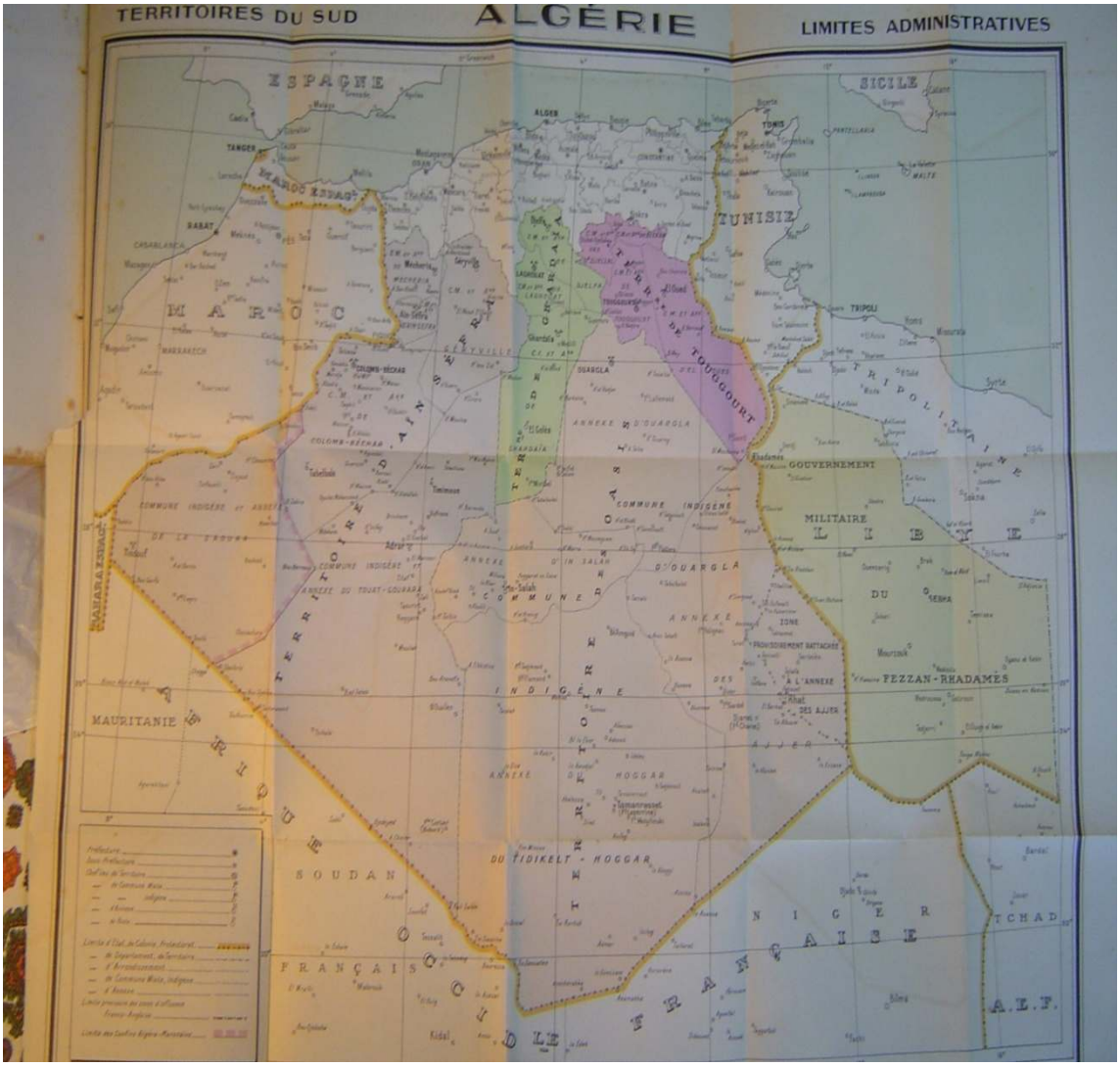

- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, Année 1947, Op.cit, P 449.

الملحق رقم : 02

مقر محاكم الصلح	تاريخ إنشاؤها	طبعتها	المحاكم العسكرية الخاضعة لها
محاكم الصلح المدنية			
– الجلفة(إقليم غرداية)	– 10 أوت 1875م	– دائرة الجلفة.	– البليدة.
– الأغواط(إقليم غرداية)	– 10 أوت 1875م	– ملحقة الأغواط.	– البليدة.
محاكم الصلح العسكرية			
إقليم غرداية			
– غرداية	– 27 جانفي 1883م	– دائرة غرداية إقليم عين الصفراء.	– البليدة.
– أدرار	– 17 أكتوبر 1908م	– مركز أدرار.	– معسكر.
– عين الصفراء	– 27 جانفي 1883م	– ملحقة عين الصفراء بمركز هجرات أمغيل.	– معسكر.
– كولومب بشار	– 28 جوان 1904م	– دائرة كولومب بشار بالضبط ملحقة بني عباس ومراكز كل من بن زيرق وايقلي وتاغيت.	– معسكر.
– جنان الدار(بني ونيف)	– 02 أكتوبر 1901م	– مراكز كل من جنان الدار ودبفاريي بملحقة بني ونيف وهجرات أمغيل(بملحقة عين الصفراء).	– معسكر.
– البيض.	– 10 أوت 1875م	– دائرة البيض.	– معسكر.
– مشرية.	– 27 جانفي1883م	– دائرة مشرية.	– معسكر.
– تيميمون.	–07 جانفي1910م	– ملحقة قورارة.	– معسكر.
إقليم توقرت			
– الواد.	– 30 جويلية 1887م	– ملحقة الواد.	– باتنة.
– توقرت.	– 30 جويلية 1887م	– دائرة توقرت.	– باتنة.
إقليم الواحات			
– المنيعة.	– 20 جانفي 1894م	– مركز المنيعة.	– باتنة.
– ورقلة	– 08 مارس 1888م	– ملحقة ورقلة.	– باتنة.
– عين صالح.	– 17 أكتوبر 1908م	– ملحقة تيدكلت ومركز تماسين.	– باتنة.

G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Année 1910, Op.cit, pp 96-97.

الملحق رقم : 03

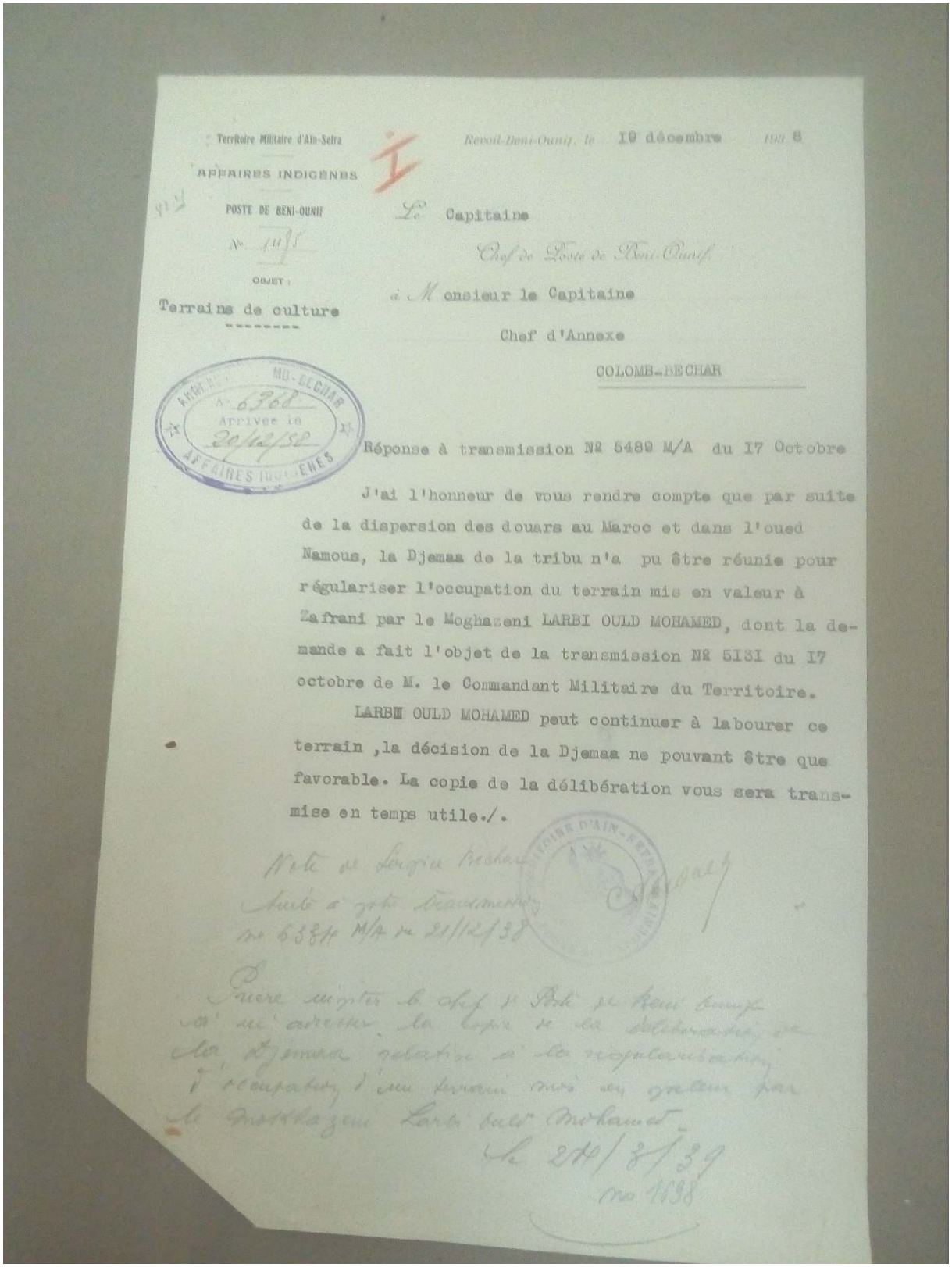

Territoire Militaire d'Ain-Sefra

AFFAIRES INDIGENES

POSTE DE BENI-OUNIF

N° 1055

OBJET :

Terrains de culture

Revoil-Beni-Ounif, le 19 décembre 1938

Le Capitaine

Chef de Poste de Beni-Ounif

à Monsieur le Capitaine

Chef d'Annexe

COLOMB-BECHAR

AMBRE COLOMB-BECHAR N° 6360 Arrivée le 20/12/38 AFFAIRES INDIGENES

Réponse à transmission N° 5489 M/A du 17 Octobre

J'ai l'honneur de vous rendre compte que par suite de la dispersion des douars au Maroc et dans l'oued Namous, la Djemaa de la tribu n'a pu être réunie pour régulariser l'occupation du terrain mis en valeur à Zafrani par le Moghazeni LARBI OULD MOHAMED, dont la demande a fait l'objet de la transmission N° 5131 du 17 octobre de M. le Commandant Militaire du Territoire.

LARBI OULD MOHAMED peut continuer à labourer ce terrain ,la décision de la Djemaa ne pouvant être que favorable. La copie de la délibération vous sera transmise en temps utile./.

- Archives De La Wilaya De

الملحق رقم 04

الأقاليم	البلديات المتواجدة إلى غاية 01 جانفي 1904م	البلديات المتواجد إلى غاية 01 جانفي 1921م	التعديلات الإدارية المتعلقة بالبلديات منذ 01 جانفي 1904م
عين الصفراء	**البلديات المختلطة:** – عين الصفراء(1) – البيض – مشرية **بلدية السكان:** –كولومب بشار	**البلديات المختلطة:** – عين الصفراء –كولومب بشار(2) – البيض – مشرية **بلدية السكان:** – الساورة(3) – توات–قورارة (4)	(1) البلديات المختلطة لعين الصفراء ومشرية التي كانت تشكل وحدة إدارية واحدة قبل 01 جانفي 1904م أو المنشاة من طرف القرار المؤرخ في 19 جانفي 1904م، وقرار 08 جانفي 1919م الذي ربط مركز بني ونيف بالبلدية المختلة لكولومب بشار، وهذا المركز تم ربطه بعين الصفراء بعد قانون 01 جانفي 1921م والذي حدده قرار 20 جويلية 1923م. (2) أشأت بموجب قانون التنظيم البلدي المؤرخ في08 جانفي 1919م.
غرداية	**البلديات المختلطة:** – الجلفة (5) – الأغواط (5) **بلديات السكان:** – الجلفة (5) – الأغواط (5) – غرداية	**البلديات المختلطة:** – الجلفة – الأغواط **بلديات السكان:** – غرداية (6)	(3) أنشأت بالقرار المؤرخ في 04 فيفري 1929م (4) أنشأت بالقرار المؤرخ في 20 نوفمبر 1909م، وهذه البلدية حملت اسم بلدية السكان ثم بلدية السكان بتيميمون وأخيرا حملت اسم بلديات السكان بتوات–قورارة بموجب قرار 08 ديسمبر 1928م. (5) القرار المؤرخ في 29 أوت 192م الذي دمج البلديات المختلطة بالجلفة أو الأغواط مع بلدية السكان بغرداية. (6) قرار 09 أوت 1927م الذي ربط مركز المنيعة بغرداية بعد انفصاله من البلدية المختلطة بورقلة.
توقرت	**بلديات السكان:** – بسكرة – توقرت	**البلديات المختلطة:** – توقرت (7) **بلديات السكان:** – بسكرة – واد سوف (8)	(7) قرار 03 جانفي 1923م الذي حل بلدية السكان القديمة بتوقرت والتي كانت تتكون من دائرة توقرت وملحقة واد سوف لتنبثق عنه بلدية السكان وبلدية مختلطة. (8) نفس قرار 03 جانفي 1923م الذي نص على انفصال ملحقة الواد من بلدية السكان بتوقرت وتشكيل بلدية السكان بواد سوف.
الواحات	**بلديات السكان:** – الواحات الصحراوية	**بلديات السكان:** – ورقلة (9) –تيدكلت–الهوقار(10)	(9) أنشأت بموجب قرار 03 ديسمبر 1907م. (10) أنشأت بموجب قرار 03 ديسمبر 1923م الذي نص على ضم ملاحق كل من تيدكلت والهوقار لبلدية السكان بورقلة

- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 616 - 618.

الملحق رقم 05

	الهكتار	القنطار	المردودية
1905-1904	67.505	32.438	0.4
1906-1905	24.250	172.027	07.0
1907-1906	24.435	87.305	03.6
1908-1907	27.454	109.573	03.9
1909-1908	25.208	109.567	04.0
1910-1909	28.905	166.614	05.7
1911-1910	38.695	198.716	05.8
1912-1911	38.317	120.087	03.1
1913-1912	41.629	137.621	03.3
1914-1913	26.907	72.782	02.7
1915-1914	27.803	96.992	03.4
1916-1915	32.029	86.719	02.7
1917-1916	33.130	108.813	03.2
1918-1917	39.489	275.089	07.0
1919-1918	57.416	347.523	05.1
1920-1919	47.826	90.835	01.9
1921-1920	27.727	177.350	06.1
1922-1921	50.840	92.466	01.8
1923-1922	30.692	267.105	08.7
1924-1923	34.951	102.311	02.92
1925-1924	32.340	146.556	04.53
1926-1925	37.140	99.523	02.68
1927-1926	20.563	88.531	04.3
1928-1927	33.362	165.371	04.9
متوسط 22 سنة	**39.000**	**154.000**	**03.9**

G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, Année 1930, Op.cit, pp 236 - 237.

الملحق رقم 06

تعيين المادة	اسم رخصة البحث	البلدية التي تحتوي على المواد	التاريخ	
			بداية الترخيص	نهاية الترخيص
النحاس	عين البيضاء	عين الصفراء	15ماي1918	15ماي1920
//	ملابد	عين الصفراء	01جويلية 1918	01جويلية 1920
//	حاسي الشارف	كولومب بشار	22ماي1919	22ماي1921
الرصاص	واد كوفان	كولومب بشار	04مارس1917 29مارس1920	04مارس1919 29مارس1922
//	جبل ملياس	عين الصفراء	29أكتوبر1919	29أكتوبر1921
الوقود = الفحم	عين الرتم	البيض	10أوت1917	10أوت1919
//	جبل البيوض	//	08أوت1917	08أوت1919
//	عين الدفلة	//	08أوت1917	08أوت1919
//	واد بيوض	//	06أوت1917	06أوت1919
//	تلولة	عين الصفراء	29مارس1920	29مارس1922
//	قنادسة	كولومب بشار	17أفريل1918 17أفريل1920	17أفريل1920 17أفريل1922
//	أم السبع	كولومب بشار	21جانفي1919	21جانفي1921
الكبريت	الكبريتة	مشرية	24مارس1919	24مارس1921
//	الكبريتة	مشرية	25أفريل1919	25أفريل1921

G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, deuxième partie, Année 1922, Op.cit, p 330.

فهرس الأعلام والشخصيات والقبائل

لالة فاطمة نسومر: 11
الأمير عبد القادر:11-15-32-33
الحاج أحمد باي: 11
جيرهارد رولف: 11-14-79
الزعاطشة: 11
أولاد سيدي الشيخ: 11-43-90-147-160-178-181
روني كاييه: 12
بوعزيز بن قانة: 12
سي حمزة: 12
الضابط لابي (Lapie) : 13
أفازاك (Avezac): 13
كاريت (Carette): 13
الضابط دوماس (Daumas): 13
ابن بطوطة: 13
الحسن الوزان: 13
العياشي: 13
أنطونيو مالفانتي (Malfan Antonio): 13
باجول وشاتولي: 14
بارت: 14
كولو: 14
موني: 14
قراميل: 14
ديوسكي (Dy bowski):14
ميزون (Mizon): 14
مستر (Maistre):14
الكولونيل دوماس (Dumas): 14
فكتور لارجو (Victor Largeau): 14
أ.كات (E. Cat):14
العقيد فلاتريس (Flatters): 14-79-89-94
التوارق:14-28-53-77-86-91-92-95-139
الجنرال بيجو(Bugeaud): 15-32-33
الماريشال سولت (Soult): 15-16
الملك لويس فيليب: 16
جول فيري (Jules Ferry): 16
للويس فيليب جوزيف دورليان: 16
جوزيف فيري: 16
برتلو: 20
فانسان أوريول: 25
بول رمادي: 25
لابيرين(Laperrine): 27-28-91-92
دوفوكو: 27-
جونار (Jonnart): 28
الشيخ بوعمامة: 28
جول كامبون (Jules Cambon): 29-79
محمد بن عبد الرحمان: 32
دو لاروا (De La Rue):33-35
ليون روش (Léon Roch): 33
العقيد ريورات (Rouret): 33
حميدة الشجعي: 33
أحمد خضر السلاوي: 33
السلطان عبد الرحمان: 33
إبراهيم رايس: 33
المارشال كلوزيل: 33
والرائد مارتمبري: 33
الجنرال ليوتي (Lyautey): 34-36
منصور السعدي: 34
كلف العقيد شانزي (Chanzy): 35
مولاي أحمد: 35
قبائل بني واسين: 35
الجنرال داستوك (Dastugue): 35
الرائد سانت جوليان: 36
النقيب تارنو: 36
قبيلة الزفرانة: 41
قبيلة العربي أولاد محمد: 41
المارشال راندون: 46-60

بيرتلوت (Berthelot): 52
بني ميزاب:61-62-76-87-88-
قبائل رقيبات: 62
قبائل القواسم: 62
قبائل الدويمنياء: 62
أولاد بلقيز: 62
أولاد جرير: 62
بلا (Palat): 79
كاميل دول (Camille Douls): 79
أوغسطين برنارد(A.Bernard): 80
سيمون (Simon): 81
بيكر (Béquer): 81
موليار (Molliere): 82
فليبار فيان (Philibert Vaillant): 82
استرازي (Esterhazy): 82
النقيب باسول (Passols): 83
ميسيمي (Messimy): 83
جونار(Jonnart): 83
الجنرال بييو(Bailloud): 83
محمد بن محمد البشير ابن احمد التجاني: 85
علي بن أحمد التجاني: 85
محمد العروسي نجل محمد الصغير التماسيني: 85
عمر بن علي بن عثمان: 85
علي بن عمر: 85
محمد الشيخ علي: 86
الشيخ آمود: 86
محمد بن عبد الله السنوسي: 86
قبيلة أيمنان: 86
سليمان باشا الباروني: 87
محمد بن يوسف أطفيش: 87-185
عبد الله الباروني: 87
بيرو (Beraux): 88
الشيخ بيوض: 88
لالمان(Lallemand): 88
الباشاغا بن ميلود الخلادي: 88
العقيد كاربيلات (Carbillet): 89
شارل لوتو (CH. LUTAUD): 89
بولنياك(POLIGNAC): 89-94
إبراهيم بكدّة: 89
يحي بن أحمد: 89
الحبيب بن بوافرة: 89
عبد الله بن كوجيني: 89
عبد النبي بن سرير: 89
محمد بن الشيخ: 89
مريبال (Fort Miribel): 89
ماكمهون (Fort Mac-Mahon): 90
الجنرال ديلباك (Delebacque): 90
الجنرال توماسين (Thomassin): 90
جيرو (Girod): 92
مارتين (Martin): 93
سيزار (César).: 93
ولفر(Wolfer): 93
بيديل (Bedel): 93
أوجيرا (Augiéras): 94
منيي(Meynier): 94
بارون (Parent): 94
لوفاسور (Levasseur): 94
لاليموند: 94
بوميي (Pommier): 95
بين (Bayn): 95
ديلول (Deluol): 95
بيردريو (Perdriaux): 95
داري (Darres): 95
ميق (Mieg): 95
كوسيت (Cousset): 95
بيلون (Pillon): 95

فلونس (Flons): 95
تيمسيت (Timsit): 95
سيرد (Ceard): 100
شارل ليتو: 100
جورج رولاند (M.Georges Rolland): 101
نيكولوكس (Nicloux): 107
منحس (Manhès): 110
بوغديول امبرت (Bourdiol Humbert): 115
العبازيز: 116
جولي(Joly): 121
الأرباع: 126
لاريو (Larrieu): 130
بوكات (Boquet): 130
ميترات (Maitrat): 132
لابرو (Labrue): 132
عدون بن الحاج إبراهيم: 132
إيريك لابون (Erik Labonne): 136
هكارد (Hacquard): 138
فيرو(Feraud):139
موشيز (Mouchez): 164
لافيران (Laveran): 167
فلاندان ريني (Flandin Regnier): 171
شوتون (Chautemps): 172
الدراقة الشراقة: 178-181
أولاد زياد الشراقة: 178-181
أولاد الأعور: 178-182
أولاد خناثة: 183
الشيخ محمد علي بن شبيرة: 185
الشيخ شبيرة أحمد: 185
الشيخ محمد بن عبد القادر: 185
الشريف بن الأحراش: 185

فهرس الأمـــــــاكن والبلدان

الجزائر:11-12-15-16-18- 19-22-24-
25-27-28-29- 30-31-32-34-35-36-
37-38-42-44-46-47-54-56-60-63-
70-71-74-75-79-80-84-85-86-93-
108-110-122-126-131-133-136-
137-142-154-171- 172
فرنسا: 11-12-14-17-18-24-29-31-32-
33-34-35-36-37-38-46-56-60-62-
79-80-81-83-84-85-86-87-88-89-
95-100-122-123-133-136-140-
142-143-147-157-170- 171
بلاد القبائل: 11-179
توات: 11-12-13-14-27-36-39-59-62-
72-75-76-79-91-93-94-96-106-
107-117-128-135-139-140-144-
145-146-149-165-168-184
وادي الساورة: 11-14-36-93-94-107-145-
146-148
وهران: 11-25-42-75-110-144-146
الزعاطشة: 11
واد سوف: 11-14-28-40-43-67-68-74-
75-77-86-87-88-92-95-106-107-
124-128-132-133-134-158- 160-
161-162-163-164-165-167- 172-
177-182-183-185
الأغواط: 11-14-18-26-27-39-40-41-
43-49-51-58-72-73-74-75-85-86-
98-103-105-107-108-113-118-
126-127-128-129-130-135-139-
158-159-160-161-162- 163-165-
169-170-172-173-174- 177-171-
185
ورقلة: 11-12-26-27-39-40-43-44-49-
61-72-73-74-75-77-86-88-89-92-
94-95-98-105-128-135-139-158-
159-163-165-168-169- 170-177-
182-183-184-187
توقرت: 11-24-25-26-28-40-42-43-
49-51-52-61-67-68-72-73-74-75-
76-77-85-88-94-95-101-102-122-
123-126-128-129-132-135-156-
158-159-160-161-162- 163-164-
165-168-170-173-177- 178-181-
182-183-185-186-187
سبدو: 12-35-108
سعيدة: 12-21-31-74-92-108
تيارت: 12-21-31
ثنية الحد: 12
بوغار: 12-21-31
بسكرة: 12-21-27-28-31-43-51-58-
59-61-67-68-72-73-74-75-76-98-
101-102-104-108-116-117-119-
123-124-127-128-129-133-135-
139-158-159-160- 163-164-170-
177-181-185
الزيبان: 12-51-108-119-123-124-
البيض: 12-18-27-40-43-50-59-61-
72-73-74-76-77-98-102-109-110-
112-113-117-126-127-128-129-
134-136-138-139-145-146-147-
158-159-160-161- 162-163-165-
167-170-172-173- 177-180-181-
182-183-184-188
الأوراس: 12
السنغال: 13

تمبكتو: 13-14-138-139-149
تافيلالت: 12-93-142-149
فاس: 12-85
الرباط: 12
طنجة: 12-32-33
تنجورارين: 13
تيدكلت: 13-14-27-36-39-40-59-62-72-75-77-86-89-91-92-94-96-107-116-117-128-139-140-144-149-165
مراكش: 13
غانا: 13
مالي: 13-38-66
القنادسة:14-136-137-138-158-160-162-163-173-174-184
كولومب بشار: 14-27-40-41-43-49-55-61-67-68-72-74-75-76-77-90-121-127-134-135-138-139- 147-149-150-158-159-160-161- 162-163-165-170-172-173-182-
فقيق: 14-34-36
المغرب الأقصى: 14-17-18-31-32-33-34-35-36-41-66-67-85-90-91-93-108-121-138-139-140-142-143-149-155
ليبيا: 14-37-38-66-86-87-92-95-108-139
قورارة: 14-27-36-39-40-43-44-49-59-62-72-75-76-90-93-94-117-128-135-140-144-145-146-147- 148-149-165
المنيعة: 14-39-40-49-72-75-89-90-98-128-135-158-159-163-168- 170-177-183
السودان: 14-27-34-67-85-106-107-139-143-144-149-149
الهوقار: 14-72-75-77
تافنة: 15
بريطانيا:16-17-38-59-122-123-127-143-157
سان دبي: 16
الألزاس: 16
برلين: 17
ألمانيا: 17-84-85-86-122
اسبانيا: 17-38-108-137
الصحراء الغربية: 17
النيجر: 17-38-66-143
بحيرة تشاد: 17
بارو: 17
الكونغو: 17
الجزيرة الخضراء: 17
النمسا: 17-85-122
الولايات المتحدة الأمريكية: 17-122-143
غرداية: 18-24-25-26-39-40-42-43- 44-49-51-52-61-37-72-73-74- 75-77-87-89-96-98-107-113-118-127-128-133-135-155-159- 160-161-163-165-167-168-177- 178-182-183-184-186-187
عين الصفراء: 18-24-25-27-40-42-43-49-52-61-62-67-68-72-73-74-75-76-86-88-90-93-102-109- 112-118-120-126-127-129-134- 135-138-139-145-148-155-156- 159-

160-161-162-167-170-172- 173-178-181-183-186-188
باريس: 18-31-70-111-123
مغنية: 21-31-33-35
العريشة: 21-31-35
آفلو: 21-31
الشلالة: 21-31-43-173-182
سيدي عيسى: 21-31
بوسعادة: 21-31-111-185
بريكة: 21-31
تكوت: 21-31
خنشلة: 21-31
تبسة: 21-31-37
تلمسان: 21-34
باتنة: 21-39-73-133
إقليم الواحات: 25-27-42-43-44-66-67-72-73-74-100-125-156-162-163 - 177
قسنطينة: 25-42-62-74-75-130-133
الجلفة: 26-39-40-41-43-51-55-58-59-72-73-74-75-98-102-103-104-105-108-110-111-112-113-116-118-126-127-128-129-133-135-158-159-160-161-162-163- 165-167-170-172-173-174-177- 180-182-183-185
مشرية: 27-40-43-50-59-72-75-76-77-98-109-110-113-115-126-127-128-129-134-138-145-146- 158-159-162-163-165-167-170- 172-181
برقون(رأس العين): 27
الأبيض سيدي الشيخ: 27-43-181-
بني عباس: 27-40-76-90-92-93-94-107-121-135-145-147-148-160- 163
تاغيت: 27-40-121-147-160-161
تلزازة (Talzaza): 27
بني ونيف: 27-40-49-50-55-61-67-72-119-121-139-147-160-161- 163-167-181-188
أدرار: 27-39-40-49-73-74-75-76-90-93-94-132-149-158-160-161 -163-180
تيميمون: 27-39-40-61-72-77-89-93-94-147-160-161-163-173-182
عين صالح: 27-39-40-75-79-86-89-91-95-135-139-149-160-161- 163-164-180
طرابلس: 27-37-38-139
تونس: 27-31-33-37-66-67-69-83-86-87-95-96-122-132-133-138-140-142
أولاد جلال: 28-43-51-59-75-130-135-160-161-163-164-165-181- 182
فزان: 31
غدامس: 31-37-38-86-88-138
الدولة العثمانية: 32-33-34-38-60-84-85-86-87
المغرب العربي: 32
إيسلي: 32
وجدة: 33-35-36-145
غرونوبل (Grenoble): 33
لالة مغنية:34- 35
وادي كيس: 34
البحر الأبيض المتوسط: 34
ثنية الساسي: 34

جبال عمور: 34-131-169
قصر زناقة الجنوبي: 34
رأس عصفور: 35
عنق المشاميش: 35
واد مويلح: 35
موريتانيا: 36-38-85-93
زوزفانة: 36-117-145-146-148
واد قير: 36-117
واد الزيز: 36
شط غرسة: 37
بئر الرومان: 37
بئر العمري: 37
هزوي: 37
بئر رتيمي: 37
بئر كركوبي: 37
بئر الشيخ علي: 37
ودخلة المنقع: 37
دخلة القلتة: 37
مدينة درج: 37
غات: 38-86-138-163-164
جانت: 38-86-89-92-93-94-95- 163
ايطاليا: 38-86-87-92-137
تندوف: 38-163
البليدة: 39
هجرات أمغيل: 40
جنان الدار : 40
دبفاريي: 40
تماسين: 40-49-88-119-184
ميزاب: 42-44-51-59-87-181-185
الدراقة: 43
زنينة: 43-55
مسعد: 43-55-113-132-165-182
طولقة: 43-75-85-101-124-184
متليلي: 43
سيدي عقبة: 43-116-124-135-181
جامعة: 43-101-182-183
قمار: 43-51-85-106-132-134-180 - 182-183-184
كوينين: 43-132-133-187
بني يزقن: 43-44-87
بونوارة: 43
العطوف: 43-44
بريان:43-44-51-113-177
مليكة:43-182
طريف: 43
سيدي عقبة: 34-
تاملهالت: 49
كارديش: 49
بلدة عمور: 49-168
واد بريج: 50
واد مويلح: 50
واد مزي: 51-75
آرجر: 53-94-95-135
الشارف: 55-103
عين الإبل: 55-182
المدية: 74-
تاملحت: 75
عين ماضي: 85-135-165-177-181- 182- 184-187
بنو توجين: 85
مصر: 85-87-122-157
الساقية الحمراء: 86
تمنراست: 86-90-163-164
عين إيمجن: 86
بلدة عميش: 87
عمان: 87

القرارة: 88
حاسي بلحيران: 88
حاسي شبابة: 89
تادمايت: 89
واينغر: 89
حاسي لحمر: 90
تسابيت: 90
عين بلبال: 90
زاوية سيدي موسى: 90
إليزي : 90
وازقر: 90
سيدي عبد الحاكم: 90
القطّار: 90
حاسي العمار: 90
وادي ميقيدان: 90
تغاوهاوت: 90
واد مولاي حران: 92
الجنوب الوهراني: 92-115-129-130-139-142-145-146-147-184
الذراع: 93
الحامليدة: 93
توناسين: 93
الدورة: 93
ببيت الطواجين: 93
الإقيدي: 93
الحنك: 93
تبلبالة: 94
إيقلي: 94
تاسيلي: 94
واد ريغ: 101-108-118-122-123-124-168
تمرنا: 101
أورلال: 101-124-182
فوغالة: 101
أورير: 101
العياطة: 101
سيدي يحيى: 101
عين صرونة: 101
العرفيان: 102-129
عين بن النوي: 102-129
سن الباء الغربي: 102-103-105
سن الباء الشرقي: 102-105
بحارة: 103
جبل الصحاري القبلي: 103-104
عين القوتية: 103
عين حواص: 103-104
تعظميت: 103-129-130-165
عين مسعود: 104
واد جدي: 104-124
واد بسكرة: 104
برج السعادة: 104
واحة النبكة: 104
شبكة ميزاب: 105
تركستان: 105-120
بلجيكا: 106
تامرت: 107
كنته: 107
فرندة: 108
بوقطب: 109-173
شارع إيسلي: 111
شارع سيقوين: 111
شارع الأهرامات: 111
عين بوسيف: 111
سيدي عيسى: 111
جبل الناظور: 111
ميكاليس (Mékalis): 115

فم الخرزة: 116
واد البيوض: 116
تودا: 116
سيريانة: 116
واد الحاجية: 116
العبادلة: 117-160
المقارين: 119
بوعيش: 119
استراليا: 120-122
وادي درعه: 121
كاليفورنيا: 122
أريزونا: 122
مرسيليا: 122-123
ليون: 123-133
بوردو: 123
لندن: 123
الزاب الظهري: 124
الزاب القبلي: 124
شتمة: 124
اورماس: 132-133
نفطة: 132-133
أولف: 132-135
وبرج باجي مختار: 132
منوقة (Manouga): 132
عين البيضاء: 133-138
القنطرة: 133
إفريقيا: 136
جبل البيوض: 136-138
ملابد: 138
حاسي الشارف: 138
واد كوفان: 138
جبل مليلس: 138
عين الرتم: 138
تلولة: 138
أم السبع: 138
الكبريتة: 138
تادمكة: 138
غاو: 138-149
جزيرة موغادور (Mogador): 139
جزر الصويرة: 139
إفريقيا الوسطى: 140
الدار البيضاء: 145
وواد الناموس: 146
البيوض: 147-181
واد سوقر: 148
واد زوزفانة: 148
الحمادة: 148-154
سجلماسة: 149
قوير: 149
عين شير: 149
العرق: 154
سيدي خالد: 162-182
تيوت: 165-188
واد ملياس: 167
برام: 168
موقار: 168
بن جرين: 168
المذابيح: 168
بريزينة: 173-182
بوسمغون: 173-182
بشار الجديدة: 173-174
كوردان: 181-183
الربوات: 181
الغاسول: 181
تبسبست: 182
نقوسة: 182

الرويسات: 182-184
الدويس: 183
المخرق: 183
عميش: 184
الهامل: 184
تمنطيط: 184

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1- وثائق مطبوعة: تقارير مديرية أقاليم الجنوب الجزائري التابعة للحكومة العامة بالجزائر:

1- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du sud de L'Algérie**, présenté par M. Jonnart, Imprimeur Administrative Victor Heintz, Alger, Année 1906.

2- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par M.JONNART, Imprimeur Administrative Victor Heintz, Alger, Année 1908.

3- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par M.JONNART, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1910.

4- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par CH. LUTAUD, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1913.

5- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, présenté par CH. LUTAUD, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1914.

6- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie** Pendant Les Années 1914 et 1915, présenté par CH. LUTAUD, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1916.

7- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du sud de L'Algérie**, présenté par M.JONNART, Imprimeur Libraire Editeur, Alger, Année 1919.

8- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, exposé de Leur Situation Publié par ordre de M. Steeg , Première Partie , ce qu'ils sont - pourquoi ils ont été créés, Imprimeur- Libraire-éditeur, Alger, Année 1922.

9- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie**, Deuxième Partie , L'œuvre Accomplie du 1er Janvier 1903 au 31 Décembre 1921, Ancienne Maison Bastide-Jourdan, Jules Carbonel, Imprimeur- Libraire-éditeur, Alger, Année 1922.

10- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Deuxième Partie, L'œuvre Accomplie 1er Janvier 1903- 31 Décembre 1929, P&G ,Soubiron, 12 Rue Duinont-d'urville, Alger, Année 1930.

11- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Premier Partie, Ce qu'ils sont - Pourquoi ils Ont Été Créés Alger, Imprimerie Algérienne, de L'année 1930.

12- G.G.A, **Expose de la Situation Générale des Territoires du Sud de L'Algérie de 1930 à 1946**, par ordre de M. Yves, Imprimeur Officielle, Alger, Année 1947.

13- G.G.A, **Commissariat Général Centenaire**, **Les Territoires des Sud du l'Algérie**, Cinquième Partie, Programme d'action Economique pour une période de dix années à partir de 1930, Année 1950.

2- أرشيف ولاية بشار:

3- المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1- أبو لحية نور الدين: **جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما**، ط2،دار الأنوار للنشر والتوزيع، 1437هـ-2016م.

2- اجيرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982م.

3- اجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، المجلد الثاني، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

4- أفا عمر: **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830–1912**، مكتبة دار الأمان، الرباط، 1427هـ-2006م.

5- إبراهيم عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ – 2002م.

6- إبراهيم عبد الله عبد الرزاق: **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998م.

7- الإدريسي عبد الله حمادي: **زاوية سيدي احمد بن موسى الساوري (ت 1013هـ–1604م) بوادي الساورة وبلاد كرزاز تاريخا ومناقب**، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر.

8- بابا عمي محمد بن موسى وآخرون: **معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب الإسلامي)**، ط2، ج2، جمعية التراث، القرارة-غرداية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1420هـ-1999م.

9- بجاوي محمد: **الثورة الجزائرية والقانون1960–1962**، تر:علي خش، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005م.

10- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997م.

11- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر،قسنطينة، الجزائر، 1980م.

12- بوعزيز يحي: **ثورات القرن التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

13- بوعزيز يحي: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

14- بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007م.

15- بلاح بشير: **مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية 1345–1359هـ /1925–1940م**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ-2013م.

16- بلاح بشير : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

17- بليل محمد: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين1881–1914م**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013م.

18- بن أشنهو عبد اللطيف: **تكوين التخلف في الجزائر (محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962**)، تر: نخبة من الأساتذة، راجعه شحادة عبد السلام، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

19- برشان محمد: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار(1903–1962)**، دار أم البراهين للنشر والتوزيع، 2016م.

20- بروشين نيكولاي إبليتش: **تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، تر: عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، جانفي 2001م.

21- برشان محمد: **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بملحقة عين الصفراء (1942–1956)**، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

22- جعفري مبارك: **مقالات وأبحاث حول تاريخ وتراث منطقة توات**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016م.

23- هريدي فرغلي علي تسن : **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر – الكشوف – الاستعمار– الاستقلال**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008م.

24- زوزو عبد الحميد: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900**، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.

25- زيادة نقولا : **إفريقيا دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي**، رياض الريس للكتب و النشر، لندن، 1991م.

26- زميرلين نصيرة: **التعليم الإسلامي في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1830–1962م**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1435هـ-2013م.

27- حوتية محمد الصالح: **توَات و الأزواد خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي)** ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر.

28- حلوش عبد القادر: **سياسة فرنسا التعليمية في** الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م،حرز الله محمد العربي: **منطقة الزاب 100 عام من المقاومة**،دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2009م.

29- يحي جلال: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الإسكندرية، 1999م.

30- كلالي(ال) عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، 2000م.

31- محمود علالي: **الحركة الإصلاحية في الأغواط**، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، 2008م.

32- مياسي إبراهيم: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

33- مياسي إبراهيم: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996م.

34- ميهي عبد القادر: **الصحراء الجزائرية في انطباعات المستكشفين الفرنسيين الأوائل ودراساتهم**، مطبعة المزوار، زاد سوف، الجزائر.

35- مناصرية يوسف: **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832–1847م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

36- مدني(ال) احمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

37- مدني(ال) احمد توفيق :**كتاب الجزائر**، المطبعة العمبرية.

38- مفتاح عبد الباقي: **أضواء على الشيخ أحمد التجاني وأتباعه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.

39- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

40- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

41- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي1830 –1954**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

42- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954**،ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

43- أبو القاسم سعد الله:**تاريخ الجزائر الثقافي1830 –1954**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

44- سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

45- سعيدوني ناصر الدين **النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني 1792–1830م**، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

46- عباس فرحات: **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2005م.

47- عميراوي أحميدة وآخرون: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844– 1916**، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

48- عربي(ال) إسماعيل: **الصحراء الكبرى وشواطئها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

49- فيج جي دي: **تاريخ غرب إفريقيا**، تر، يوسف نصر وبهجت رياض صليب، دار المعارف، القاهرة، 1982م،

50- فركوس صالح : **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005م.

51- صيد(ال) سليمان: **تاريخ الشيخ علي بن عمر شيخ زاوية طولقة الرحمانية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

52- قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939**، تر: أمحمد بن البار، ج2، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

53- قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، 1994م.

54- قشاط(ال) محمد سعيد : **عرب الصحراء الكبرى التوارق**، ط2، مطابع اديتار، كاليري ايطاليا 1989م.

55- روسي إتوري: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**، تر وتق : خليفة محمد التليسي، ط2، مكتبة الإسكندرية توزيع الدار العربية، 1411هـ - 1991م.

56- رياض زاهر :**استعمار إفريقية**،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965م.

57- رضوان محمد: **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، أفريقيا الشرق، بيروت ، لبنان، 1999م.

58- شافو رضوان: **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844 – 1962م**، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر.

59- تازي(ال) عبد الهادي: **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، ج 10، عهد العلويين 2، الدار البيضاء، 1989م.

60- تشايجي عبد الرحمان: **الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى**، تر: علي اعزازي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، 1982م.

61- تشرشل هبري: **حياة الأمير عبد القادر رائد الكفاح**، تر وتق وتح: أبو القاسم سعد الله، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م.

62- ذهني الهام محمد علي: **جهاد المماليك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850–1914م**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1408هـ – 1988م.

63- خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة**، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2006م

64- غيتاوي مولاي التهامي: **لفت الأنظار إلى ما وقع من النهب والتخريب والدمار بولاية أدرار إبان احتلال الاستعمار**، ط2، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Achikke Fillias, **Etat Actuel De L'Algérie Géographie Physique Et Politique De L'Algérie**, pierre hachette, sarrazin, Paris, 1861.

2- Achille Sébe, **La Conscription Des Indigènes D'Algérie**, Emile Larose, Paris, 1912.

3- Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne D'Ouargla**. Paris, Henri Charles-Lavauzelle, 1920

4- Anonyme, **Historique De La Compagnie Saharienne De La Saoura De 1914 à 1920**, Imprimerie Administration Militaire A, Mauguin Blida, s.d

5- Anonyme, **Historique de la compagnie saharienne du Tidikelt**. Paris, Henri Charles-Lavauzelle, 1920.

6- Arthur De Claparéde : **En Algérie**, librairie fischbacher 55 rue de seine, paris, 1896.

7- Augustine Bernard & Lacroix(N), **Histoire de la pénétration saharienne 1830 –1906**, Editions Jacques Gandini, Alger, 1900.

8- Baquey (Lieutenant) : **La pénétration saharienne résumé historique 1899–1905**, Paris.

9- Blanc Edouard , **Les routes De L'Afrique Septentrionale Au Soudan**, Société de Géographie, Paris, 1890.

10- Bochard (A), **Les Impôts Arabes En Algérie**, Librairie Guillaumin Et C^{e}, Editeurs, Rue Richelieu 14, Paris, 1893.

11- Challamel Augustin, **Les communes mixtes et Le gouvernement des indigènes en Algérie**, Librairie Maritime Et Coloniale, Paris, 1897.

12- Daumas (Col) : **Le Sahara Algérien(études**, **géographiques**, **statistiques et historiques sur la région au sud des établissements français en algérien**),publié avec l'autorisation de M. le Maréchal, duc de Dalmatie, Paris, 1845.

13- Ferry Louis, **Un malfaiteur public Jules Ferry**, Librairie Internationale Achille le Rog, Paris, 1886.

14- Frisch (R.J), **Oasis Sahariennes Occupation Organisation**, Librairie Militaire R Ghapelot Et C^e^, Imprimeurs Editeurs, Paris,1902.

15- HAILLOT (lieutenant), **Historique De La Compagnie Saharienne Touggourt**, Le N° 190, 31 Mai 1919.

16- Harry Alis , « **la chute de l'empire de Rabah**», Bulletin Du Comite De L'Afrique Française, Année 1898 , Paris.

17- L' ABBE(G) Dervin, **L'afrique Du Nord** ,l'Algérie son Agriculture son Commerce son Industrie sa Colonisation son Avenir, S.D,

18- Lehureaux Léon (Cap), **Les Français au Sahara**, **préface de M**. **Aug**. **Bernard**, **Alger**, Ed. les Territoires du Sud, (s. d.).

19- Marinière (MH. DE LA) & Lacroix (N), **Documents Pour Servir A L'étude Du Nord Ouest Africain**, Tome1,Gouvernement Général De L'Algérie, Service Des affaires Indigènes.

20- Passole (Cap), **L'Algérie Et L'Assimilation Des Indigènes Musulmans**, Etude Sur La L'Utilisation Des Ressources Militaire De L'Algérie, Editeur Militaire, Paris, 1903.

21- Paul Bourde, **A Travers L'Algérie** "**Souvenir de L'excursion Parlementaire Septembre– Octobre 1879**", G. Charpentier éditeur, Paris, 1880

22- Paul Soleillet, **Exploration du Sahara Centrale** «**Avenir De La France En Afrique**», Challamel Ainé, Librairé éditeur, Paris, 1876.

23- Paul Soleillet , **L'Afrique occidental** (**Algérie**, **Mzab**, **Tidikelt**), Avignon Imprimerie De F, Seguin Ainé.

24- Perry (M) , **Loi De L'Enregistrement Du 22 Frimaire An 7** (**12 Décembre 1798**) **Commentée Au Moyen Sa conférence Avec Les Lois Postérieures**, Paris , 1853.

25- Philebert (Gen) & Gerafes Rolland, **La France En Afrique Et Le Transsaharien**, Edition Libraire Algérienne Et Coloniale, Paris, 1890.

26- Pierre Lyautey, **vers Le Maroc**, **Lettre Du Sud Oranais 1903–1906**, Librairie Armand Colin, Paris, 1937.

4– الرسائل الجامعية:

1- بلجة عبد القادر: **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907–1945م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2015-2016م.

2- بن دارة محمد: **السياسة الفرنسية في الصحراء ما بين (1962/1952)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص تاريخ الثورة، اشراف جمال قنان، معهد التاريخ، الجزائر، 1999/1998م.

3- بن سيفي عز الدين: **العلاقات الجزائرية المغربية 1246–1330هـ / 1830–1912م**،رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م.

4- بن قيطون حمزة: **المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882 – 1914م** ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران01، 2014 – 2015م.

5- حباش فاطنة: **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870) تيارت، سعيدة، جيريفيل، البيض، نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م.

6- مرجاني عبد القادر: **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1440-1441هـ/ 2019-2020م.

7- غنابزية علي: **مجتمع واد سوف من الاحتلال الفرنسي إلى بداية الثورة التحريرية 1300-1374هـ/1882-1954م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1428-1429هـ/2008-2009م.

المقالات:

أ- المقالات باللغة العربية:

1- ابوكروق الناصر عبد الله: **مقومات الثقافة السنغالية دراسة تطبيقية الإسلام والاستعمار**، مجلة دراسات افريقية، العدد 25، السنة السادسة عشر، ربيع الأول 1422هـ / يونيو 2001م.

2- بالحاج ناصر: **دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918**، مجلة الواحات والبحوث والدراسات، العدد 03، جامعة غرداية، 2008م.

3- بوباية عبد القادر: **دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية**، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 4-5، السنة الثالثة، ديسمبر 2003 – جوان 2004م / 1424 – 1425هـ.

4- بوعزيز يحيى: **اهتمامات الفرنسيين بالتوارق ومنطقة الهقار من خلال ما كتبوه**، مجلة الأصالة، الجزائر، العدد 72، رمضان 1399هـ- أوت 1979م.

5- بليل محمد: **مقاومة الجزائريين لسياسة التوسع الاستعماري بالجنوب الشرقي للجزائر 1850- 1918 من خلال وثائق أرشيفية**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد الثاني، 2017م.

6- بن الحاج عيسى إبراهيم: **جريدة الأمة**، العدد 70، الثلاثاء 17 شعبان 1355هـ الموافق لـ 03 نوفمبر 1926م، نهج روفيقو الجزائر.

7- برشان محمد: **التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري**، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، العدد 09، جوان 2016م.

8- زين(ال) محمد: **مواقف سكان الجنوب الجزائري من مشروع السياسة الاستعمارية الفرنسية فصل الصحراء عن شمال البلاد**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد الأول، ديسمبر 2016م.

9- حمدي محمد صالح: **البعد المقاصدي في فقه الأسواق عند الإباضية فتوى الشيخ بيوض في جواز شراء المكس نموذجا**.

10- حسين أحمد عبد الدايم محمد: **الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة**، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد 29، 2016م.

11- مبارك كديدة محمد: **نظم ومميزات العمل الخيري والتكافل الاجتماعي في مجتمع أهقار (لمحة تاريخية)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، المجلد السابع، العدد 04، 2018م.

12- مزيان محمد: **جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب**، مجلة كان التاريخية، العدد 22، ديسمبر 2013م.

13- مومن مزوزي: **النظام القبلي في الجنوب الجزائري قبيلة ذوي منيع أنموذجا**، مجلة آفاق علمية، مجلد 09، عدد 02، 2017م، جامعة بشار، الجزائر.

14- مريوش أحمد: **التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهوقار 1919**، المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العدد 11، السداسي الأول 2005م.

15- علوان نبيل شلال: **مراحل ثورة الشيخ بوعمامة(1881 – 1908)**، مجلة اوروك ، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2017م،

16- صالح اروبدة صالح محمد: **الحياة الاجتماعية في غدامس أثناء العهد العثماني الثاني 1828 – 1911م** ، جامعة بنغازي، كلية الآداب و العلوم ، المرج ، قسم التاريخ.

17- صالح بوسليم: **جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956 – 1962م**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة غرداية، المجلد الثاني، العدد 25.

18- قطعاني(ال) فادية عبد العزيز: **الحركة الوطنية المغربية 1912–1937م**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، العدد السادس عشر،2014م.

19- شيخ(ال) برابح ، **التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى و تونس نموذجا)**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 27 ، جوان 2017م.

20- غاشي سميرة: **التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية ودورها في تراجع التجارة التقليدية(1900–1945)**.

ب- المقالات باللغة الفرنسية:

1- Bulletin official de **G.G.A**, **Tome XLNI^{e}**, Quarante-sixième Année 1906, Imprimerie Orientale Pierre Fontana 3 Rue Pélissier,1907.

2- Bulletin officiel du Ministère de la guerre, **Partie réglementaire**, 2^{e} Volume, N^{0} 43, Edition Chronologique, Année 1915, Paris.

3- Journal **O**fficiel **De L'Etat Français**, Lois st Décrets, le numéro 01 Franc, jeudi 1er janvier 1942.

4- Mangin (E), « **Notes sur l'histoire de Laghouat** » **in Revue Africaine**, N° 38, Année 1894, Alger

أعمال الملتقيات والندوات:

1- دحماني توفيق: **أضواء على النظام الضريبي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م**، أشغال الملتقى الوطني دراسات تاريخية تخليدا لروحي الأستاذ موسى لقبال وطالبته الأستاذة المرحومة سامية سليماني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

2- منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، **الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان**، مكتبة الرشاد للطبع والنشر، 2014م.

3- فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: **سلسلة الملتقيات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**، دار القصبة للنشر، 2009م.

فهرس المحتويات

الشكر
الإهداء
مقدمة 01
الفصل الأول: التنظيم الإداري – العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري ما بين 1902 – 1947م. 10
المبحث الأول : استحداث أقاليم الجنوب الجزائري. 11
المطلب الأول : الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية. 11
المطلب الثاني : أهداف قانون 24 ديسمبر 1902م. 18
المطلب الثالث : قراءة في نص قانون 24 ديسمبر 1902. 20
المطلب الرابع: النصوص المكملة والمعدلة لنص قانون 24 ديسمبر 1902 23
المطلب الخامس : إلغاء نظام أقاليم الجنوب الجزائري. 24
المبحث الثاني : التنظيم الإداري– العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري. 25
المطلب الأول : التقسيم الإداري– العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري. 25
المطلب الثاني : هيكل الإدارة العسكرية بأقاليم الجنوب الجزائري. 27
المطلب الثالث : استقلالية ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري عن ميزانية الجزائر. 29
المبحث الثالث : حدود أقاليم الجنوب الجزائري. 30
المطلب الأول : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الشمالية. 31
المطلب الثاني : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الغربية. 31
المطلب الثالث : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الشرقية. 36
1– مع تونس 36
2– مع ليبيا (طرابلس). 37
المطلب الرابع : حدود أقاليم الجنوب الجزائري الجنوبية. 37
المبحث الرابع: النظام القضائي بأقاليم الجنوب الجزائري. 38
المطلب الأول : النظام القضائي. 38
المطلب الثاني : النظام القضائي الفرنسي. 39
المطلب الثالث : النظام القضائي الإسلامي. 40
الفصل الثاني: التنظيم المالي لأقاليم الجنوب الجزائري. 43
المبحث الأول : ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري. 44
المطلب الأول : موارد ومصادر ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري. 44
المطلب الثاني : ميادين صرف وإنفاق ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري في المجال المدني. 48
المطلب الثالث : ميادين صرف وإنفاق ميزانية أقاليم الجنوب الجزائري في المجال العسكري. 50

المبحث الثاني : النظام الضريبي والجمركي بأقاليم الجنوب الجزائري.	**52**
المطلب الأول : التشريع الضريبي الخاص بأقاليم الجنوب الجزائري.	**52**
المطلب الثاني : أنواع الضرائب المطبقة بأقاليم الجنوب الجزائري.	**54**
أولا: الضرائب الإسلامية.	**55**
1– الزكاة.	**55**
2 – العشور.	**57**
3 – اللزمة .	**58**
4– الحكور .	**60**
ثانيا: الضرائب الفرنسية.	**61**
1– الضرائب المباشرة.	**61**
2– الضرائب غير المباشرة.	**62**
المطلب الثالث : النظام الجمركي لأقاليم الجنوب الجزائري.	**63**
أ– البضائع.	**66**
ب– جباية الضرائب.	**67**
المبحث الثالث : التسيير المالي لـ «البلديات»بأقاليم الجنوب الجزائري.	**67**
المطلب الأول : التسيير المالي البلدي بأقاليم الجنوب الجزائري (الأسس والمفاهيم؛ التنظيم البلدي لهذه الأقاليم).	**67**
المطلب الثاني : مصادر تمويل البلديات.	**69**
أ– الخزينة.	**69**
ب– المساهمات المباشرة.	**69**
ج– تنظيم مصلحة المساهمات المباشرة.	**70**
المطلب الثالث : الوضعية المالية للبلديات بعد التنظيمات الإدارية.	**72**
الفصل الثالث: التنظيم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري.	**74**
المبحث الأول : – التنظيم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري.	**75**
المطلب الأول : المفهوم الدفاعي– الأمني لأقاليم الجنوب الجزائري.	**75**
المطلب الثاني : تأسيس التشكيلات العسكرية.	**76**
1 – فرق القوم (Goumiers).	**77**
2– فرق المخزن (Makhzen).	**77**
المطلب الثالث: تجنيد السكان.	**78**
أ– التجنيد الإجباري في الجزائري.	**78**
ب– التجنيد الإجباري في أقاليم الجنوب الجزائري.	**80**
المطلب الرابع : أهم المراكز والحصون العسكرية بأقاليم الجنوب .	**84**

المبحث الثاني : فرق المهارى الصحراوية. 86
المطلب الأول : فرقة المهاري الصحراوية لتيديكلت. 88
المطلب الثاني : فرقة المهاري الصحراوية لبني عباس. 88
المطلب الثالث : فرقة المهاري الصحراوية للساورة. 89
المطلب الرابع : فرقة المهاري الصحراوية لورقلة وتوقرت . 90
أ– فرقة المهاري لورقلة. 90
ب– فرقة المهاري لتوقرن. 91
الفصل الرابع:الأوضاع الاقتصادية لأقاليم الجنوب الجزائري في ظل الحكم العسكري ما بين 1902–1947م . 93
المبحث الأول : النشاط الفلاحي بأقاليم الجنوب الجزائري. 94
المطلب الأول : السياسة الفلاحية للإدارة الاستعمارية بأقاليم الجنوب الجزائري. 94
المطلب الثاني : أدوات تحقيق هاته السياسة. 95
1 – تحسينات زراعة الحبوب بأقاليم الجنوب. 95
2– تطوير الفرنسيين لزراعة النخيل بأقاليم الجنوب . 97
3– حماية الغابات. 98
4– قانون الغابات. 100
5– تنظيم حملات التشجير. 101
6 – تطوير الزراعات الصناعية. 102
أ– التبغ. 102
ب– القطن. 103
ج – الحلفاء. 104
المطلب الثالث : منجزات هذه السياسية في المجال الفلاحي. 107
1– الزراعات المعاشية في أقاليم الجنوب الجزائري . 107
أ– زراعة الحبوب. 107
ب– إنتاج الحبوب. 109
2– الزراعات المعاشية المتنوعة. 112
أ– زراعة الخضر. 112
ب– الأشجار المثمرة. 114
جـ– زراعة الأعلاف. 114
د– النخيل. 116
3– زراعة نخيل دقلة نور في منطقة الزيبان. 119
المطلب الرابع : منجزات هذه السياسية في المجال تربية المواشي وتنمية الثروة الحيوانية . 120

1– الثروة الحيوانية . 120
2– التشجيع على الثروة الحيوانية. 121
أ– تربية الأغنام. 121
ب– تربية الخيول. 122
ج – تربية المهاري. 123
3– تحسينات تربية المواشي بأقاليم الجنوب. 124
4– مكافحة الأمراض المهددة للمواشي. 125
المبحث الثاني : النشاط الحرفي والصناعي بأقاليم الجنوب الجزائري. 126
المطلب الأول : الخطوط العامة للسياسة الاستعمارية في مجال الصناعة بأقاليم الجنوب الجزائري. 126
– الصناعة التقليدية. 126
– الصناعات العائلة. 127
أ– صناعة الحايك. 127
ب– صناعة الزربية. 129
المطلب الثاني : جهود الإدارة الاستعمارية في مجال إنعاش الصناعة التقليدية بأقاليم الجنوب. 129
1– إقليم عين الصفراء. 129
2 – إقليم غرداية. 130
3– إقليم توقرت. 130
4– معامل السكان بورقلة. 130
المطلب الثالث : جهود الإدارة الاستعمارية في مجال تنمية الصناعات الاستخراجية. 130
المبحث الثالث : النشاط التجاري بأقاليم الجنوب الجزائري. 133
المطلب الأول : أهداف السياسة الفرنسية الاستعمارية من وراء بعث ودعم النشاط التجاري بأقاليم الجنوب الجزائري. 133
المطلب الثاني : طبيعة هذه التجارة وأهم سلعها . 137
المطلب الثالث :التجارة داخل الإقليم . 138
أ– التجارة بين القبائل الكبرى للواحات الصحراوية (توات – قورارة – تيدكلت). 138
ب– الحركة التجارية مع توات وقورارة. 139
المطلب الرابع : التجارة مع خارج الإقليم. 140
أ– الحركة التجارية بين قوافل الجنوب الوهراني وواحات قورارة وتوات والساورة. 140
ب– التجارة العابرة للصحراء. 143
ج – التجارة مع أقصى الجنوب المغربي. 143
الفصل الخامس: الوضعية الاجتماعية لسكان الصحراء في ظل النظام العسكري في أقاليم الجنوب الجزائري. 145

المبحث الأول : السكان.	**146**
المطلب الأول : التركيبة الاجتماعية لسكان أقاليم الجنوب الجزائري.	**146**
المطلب الثاني : التطور العددي للسكان.	**148**
1 – السكان البدو.	**148**
2– السكان الحضر.	**148**
المبحث الثاني : الصحة والرعاية الصحية للسكان بأقاليم الجنوب الجزائري.	**150**
المطلب الأول : البنية التحتية بأقاليم الجنوب الجزائري.	**150**
1– عمال الصحة.	**150**
2– المستشفيات العسكرية.	**152**
3– مستشفيات السكان.	**153**
4– مستوصفات السكان.	**154**
5– مستوصفات الأوروبيين.	**155**
6– المستوصفات المتنقلة.	**156**
7– مؤسسات الرعاية الصحية.	**156**
المطلب الثاني : خدمات الرعاية الصحية المقدمة للسكان.	**157**
1– النظافة العمومية والتلقيح.	**157**
2– الصحة المدرسية.	**158**
3– الدعم العمومي للصحة.	**159**
المطلب الثالث: البحوث العلمية.	**159**
المبحث الثالث : مكافحة البؤس.	**161**
المطلب الأول : التشغيل ومكافحة البطالة.	**161**
1– مشاغل السكان بغرداية.	**161**
2– مشغل السكان بالأغواط.	**162**
3– مشغل السكان بورقلة.	**162**
المطلب الثاني : مكاتب الأعمال الخيرية.	**163**
المطلب الثالث : دور الأيتام.	**163**
المبحث الرابع : التعليم بأقاليم الجنوب الجزائري.	**164**
المطلب الأول : التعليم الفرنسي الخاص بالفرنسيين والأوروبيين بأقاليم الجنوب.	**164**
1– التعليم الابتدائي الخاص بالأوروبيين.	**165**
2– نتائج التعليم في المدارس الأوروبية.	**170**
المطلب الثاني : التعليم الفرنسي الخاص بالسكان.	**170**
1– نتائج التعليم في المدارس الأهلية.	**175**

2– عرض الكرولونوجي لافتتاح مدارس السكان بأقاليم الجنوب من سنة 1903م إلى1928م. 175
3– التعليم الخاص(مدارس الآباء البيض). 177
المطلب الثالث : التعليم العربي الخاص بالسكان. 178
المطلب الرابع : التعليم المهني بأقاليم الجنوب الجزائري. 180
1– الذكور. 180
2– البنات. 180
3– التعليم الزراعي. 180
خاتمة. 182
الملاحق. 188
فهرس الأعلام والشخصيات والقبائل. 195
فهرس الأماكن والمدن. 199
قائمة المصادر والمراجع 207
فهرس المحتويات. 220
ملخص 228

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام العسكري الاستعماري المطبق بالجنوب الجزائري، فبعدما تمكنت فرنسا من احتلال المناطق الشمالية للجزائر وجهت أنظارها نحو الجنوب من أجل السيطرة عليه، معتمدة في ذلك على مجموعة من الطرق والأساليب ومستغلة كل الإمكانيات المادية والعسكرية المتاحة لها، إلا أن هذا التوسع نحو الجنوب الجزائري كلف الخزينة الفرنسية مبالغ مالية ضخمة لتغطية النفقات العسكرية، ومن أجل وضع حد لهذا الإسراف والمبالغة في هذه المصاريف، طرح البرلمان الفرنسي في جلسة 23 ديسمبر 1901م مسألة تنظيم الصحراء الجزائرية وضرورة مراقبة النفقات العسكرية في بنود يسهل ضبطها ومراقبتها، ومطالبة الحكومة إعداد مشروع ينظم هذه المناطق إداريا وماليا.

ونتيجة لهذا عملت السلطات الاستعمارية على استحداث تقسيمات إدارية جديدة وتنصيب إدارة محلية تتميز بملامح خاصة تخضع للحكم العسكري الذي يختلف عن التنظيم الإداري الموجود بشمال الجزائر، بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م الذي أعطى استقلالية ذاتية إدارية ومالية عن الشمال ووضع ميزانية خاصة لها بموجب مرسوم 30 ديسمبر 1903م ومرسوم 14 أوت 1905م، وكيفية تغذية ميزانيتها بفرض الضرائب والغرامات الفردية والجماعية على السكان التي أثقلت كاهل السكان ودمرت قدرتهم الاقتصادية ومستوى معيشتهم.

وقد كان لهذه الادارة المستحدثة العديد من الانعكاسات والآثار التي مست المجتمع الجزائري، حيث حدث تغير في التركيبة والبنية الاجتماعية للسكان وتراجع الاقتصاد وحركة القوافل التجارية نحو الأقطار المجاورة للجزائر، كما أن التعليم أصبح مقتصرا على فئة دون أخرى خاصة بعد محاصرة التعليم العربي والتضييق عليه.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر؛ أقاليم الجنوب؛ الصحراء الجزائرية؛ الاستعمار الفرنسي؛ الإدارة الفرنسية

Abstract

This study aims to shed light on the colonial military system that were applied in the Algerian South. After the colonization of Algeria, the French made huge efforts to colonize the southern part of Algeria depending on set of measures including the use

of all available materials. The latter cost the French huge money which urged the French parliament in its assembly held at December 23rd 1901 to reorganize the Algerian Sahara and the importance to control the military expenses throughout ratifying laws to facilitate its application and demanding the government to prepare a project that organizes these regions financially and administratively.

As a result, the French authority worked to create new administrative divisions and establishing local administration that is characterized by particular vision under the control of the military authority that are different from the administrative organization of December 24th 1902 which provided financial and administrative liberty from the north and made special budget by the decrees of December 30th 1903 and August 14th 1905 and studying the different ways to enriching its budget throughout imposing various taxes and fines which were heavy burden on the native inhabitants.

This new administrative measures affected negatively the Algerian society in all spheres of life especially in economy and education.

Key words.

Algeria , Algerian Territories, the Algerian Sahara, the French colonization, the French administration.